الفتوحات الوهبية

بشرح

المنظومة البيقونية

للشيخ عمر بن محمد بن فتوح البيقوني

المتوفى: ١٠٨٠هـ

تأليف

محمد أخاش الغماري



الفُتوحَات الوَهْبيَّة

بشـــرح

المنظومَة البَيْقونيَّة

تأليف
محمد أحَنّاش الغُماري

طبعة مزيدة ومنقحة

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله الجوادِ الكريمِ، الغفورِ الرَّحيمِ، أنزل علينا القُرآن هُدًىٰ وذِكْرَىٰ لأُولي الألباب، وأكْرَمَنا بالسُّنَّةِ المشرَّفَةِ تِبْيانًا وتَفْسيرًا للكِتَاب، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ المبعوث للنَّاس كافَّةً، بشيرًا ونذيرًا، ورحمةً للعالمين، وسِراجًا مُنيرًا، وآله الطيِّبين الطَّاهرين، ورضي الله عن أصحابه البَرَرَة، المهاجرين والأنصار، ومَنْ سار علىٰ دَرْبِهم، واهْتَدَىٰ بهَدْيِهِم، واسْتَنَّ بسُنَّتِهم إلىٰ يوم الدِّين.

أما بعد؛ فهذه الطبعة الثَّانية لكتابي «الفتوحات الوهبية بشرح المنظومة البيقونية»، أصلحتُ فيها ما وقع في الطبعة الأولىٰ من أخطاء شاردة، ولا يخلو كتابٌ من خطأ، ولو حَرَصَ صاحبه علىٰ تنقيحه وتصحيحه كُلَّ الحِرْصِ، قال الرَّبيع بن سليمان: «قرأتُ كتاب «الرسالة» علىٰ الشافعيِّ نيفًا وثلاثين مرةً، فما من مرةٍ إلا كان يصحِّحُه، ثم قال الشافعيُّ: «أبىٰ اللهُ أن يكون كتابٌ صحيحٌ غير كتابه»[1].

وأضفتُ إلىٰ هذه الطبعة تعليقاتٍ ضافيةً، وحواشي نافعةً، توضيحًا للمَعْنَىٰ، وإتمامًا للفائدة، وتسهيلًا للمبتدئين في هذا الفَنِّ، فإنَّ توضيحَ العباراتِ وتبسيطَها أَوْلَىٰ للمُبتدئ مِنْ توعيرها عليه وتعقيدِها، إذ المقصودُ تبليغُ المعنىٰ مِنْ أقصر طُرُقِه.

وذكرتُ في بعض الأبواب أبياتًا من ألفية العراقي، وألفية السيوطي، استئناسًا بهما، وتحفيزًا لطلبة الحديث للرجوع إليهما حِفْظًا ومُدارَسَةً، ولا يخفىٰ ما للمتون العلمية من دَوْرٍ في حفظ العلم وضَبْطِه، وسُهولةِ استحضاره، لذلك حثَّ العلماءُ طلبتَهُم علىٰ الحفظ قبل الفَهْمِ، لاسيما المنظومات، وعلىٰ الطالب أن يبدأ بصغارها

(١) «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٣٦).

قبل كبارها، وقد روي في تفسير «الرَّبَّاني» أنه الذي يُربِّي النَّاسَ بصغار العلم قبل كباره.

وأولىٰ ما يبتدئ به طالبُ الحديث «منظومة البيقوني»، ودراسة شرح من شروحها، ثم يتدرَّج في غيرها من كتب المصطلح، إلىٰ أن ينتهي إلىٰ المنظومات الكبرىٰ كألفية العراقي المسماة: «التبصرة والتذكرة»، وألفية السيوطي المسماة: «نظم الدرر في علم الأثر».

والله أسأل أن يبارك فيه، ويُتمِّم النفع به، ويجعله من صالح أعمالي، إنه علىٰ ما يشاء قدير، وهو نعم المولىٰ ونعم النصير، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد، وآله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا.



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلىٰ الله تعالىٰ علىٰ سيدنا محمَّد وآله وسلم.

إنَّ أحسنَ ما جَرَت به الأقلام، وصنَّف فيه الأئمةُ الأعلام، عِلْمُ الحَدِيثِ والْأَثَر، وإنَّما تَحسُنُ الْكُتُبُ وتَبْقَىٰ بإخلاصِ النيَّة لله تعالىٰ، وجَوْدةِ العِلم الذي تحتوي عليه.

قيل لمالك بنِ أنس (ت:١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما الفائدةُ في تصنيفك «الموطأ»؟ فقال: «ما كان لله بَقِيَ»[١].

ولما كان عِلمُ الحديثِ أشرفَ العلوم بعد علوم القرآن، تنافس علماؤنا وتسابقوا إلىٰ التَّصنيف فيه، فألَّفوا كُتُبًا محرَّرةً لا تُحصىٰ، في مختلف أنواعه، وتفنَّنوا في ذلك ما بين مُطيلٍ ومُختصِر، وناظمٍ وناثِر، ومُحَشٍّ وشارِح، ومُحقِّقٍ ومُهذِّب، ومُلَخِّصٍ وجامِعٍ، إلىٰ غير ذلك من أنواع التأليف والتَّصنيف.

وقد ألَّفَ المحدِّثُ العلامة محمَّدُ بنُ جعفر الكتاني المغربي (ت:١٣٤٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب: «الرِّسَالَة المُسْتَطْرَفَة لبيان مشهور كُتُبِ السُّنَّة المُشَرَّفَة»، فجاء مجلَّداً ماتعًا، ومع ذلك فاتَهُ الكثيرُ، واسْتُدرِكَ عليه[٢]، والعِلْمُ بَحْرٌ زاخِر، كَمْ تَرَكَ الأوَّلُ للآخِر.

---

(١) «النكت الوفية» للبقاعي (١/ ١٢٣)، وفي «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٢/ ٧٦): «قيل لمالك: شغلتَ نفسَك بهذا الكتاب، وقد شاركك فيه الناسُ وعملوا أمثاله، فقال: «ائتوني بها»، فنظر فيها ثم نبذها وقال: «لتعلَمُنَّ ما أُريدَ به وجهُ الله تعالىٰ». وقال مُطرف: قال لي مالك: «ما يقول الناسُ في موطأي؟» قلتُ: الناسُ رجلان: مُحبٌّ مُطرٍ، وحاسدٌ مُفترٍ، فقال: «إن مُدَّ بك العُمُرُ، فسترىٰ ما يُراد به الله»، قال: فكأنَّما أُلقيت تلك في الآبار، ما سُمِعَ منها شيءٌ بعد ذلك» اهـ. قال العلائي في «بغية الملتمس» (ص٨٨): «فصدق الله تبارك وتعالىٰ قولَه ببقاء كتابه وانتشاره، وانتفاع الأُمَم به، وما عُلِّق عليه من الشروح والفوائد، وغيرُه مما عُمِل لمضاهاته اندرس أثرُه، ولم يَنتفع به أحدٌ» اهـ.

(٢) ممن استدرك عليه الحافظ أحمد ابنُ الصِّدِّيق الغُماري المغربي (ت:١٣٨٠هـ) بكتاب: «الأمالي

وإنَّه لا ينبغي لأحَدٍ فتح الله له بابَ الفَهْمِ، ونوَّر بصيرتَه بالعِلْمِ، ورأىٰ مِن نفسه أهليةً، أن يكتفي بتقليد مَنْ سَبقَ، بل عليه أَنْ يُعْنَىٰ بالكتابة والتأليف، في مختلف العلوم والفنون، فقد يفتحُ الله علىٰ متأخِّرٍ بما لم يخطُر علىٰ قلبِ مُتقدِّمٍ وإن علا شأنُه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء(١)، وقد يخفىٰ علىٰ العالم الكبير بعضُ ما يُدرِكُه مَنْ هو دونه، لأنَّ العِلْمَ مِنَحٌ و مَوَاهِبُ(٢).

والمنظومةُ البيقونيةُ، تأليف الشيخ عُمَر(٣) بنِ محمَّد بن فُتُوح البيقوني الدِّمشقي الشَّافعي (ت:١٠٨٠هـ)(٤)، منظومةٌ مباركةٌ، وقع بها نفعٌ كثير، ولقيت استحسانًا مُنقطعَ النَّظير، واعتنىٰ بها العلماء، ووضعوا عليها شروحًا مختلفة، وممن شرحها:

- أحمد بنُ محمَّد الحَمَوِي (ت:١٠٩٨هـ)، له: «تلقيحُ الفِكَر بشرح منظومة الأَثَر».

- محمَّد بنُ عبد الباقي الزرقاني المالكي (ت:١١٢٢هـ)، وللعلامة عطية الأجهوري (ت:١١٩٤هـ) حاشيةٌ علىٰ شرح الزرقاني.

المُسْتَظْرَفَة علىٰ الرِّسالة المُسْتَطْرَفَة».

(١) قال الإمام ابنُ مالك النَّحوي (ت:٦٧٢هـ) في «تسهيل الفوائد» (ص٢): «إذا كانت العلومُ مِنحةً إلهيةً، ومواهبَ اختصاصيةً، فغيرُ مُستبعَدٍ أن يُدَّخَرَ لبعض المتأخرين ما عَسُرَ علىٰ كثير من المتقدمين».

(٢) «فتح الباري» (١/ ١٤٧).

(٣) وقيل: اسمه: طه، انظر: «الأعلام» للزركلي (٥/ ٦٤)، و«معجم المؤلفين» لكحالة (٥/ ٤٤).

(٤) قال الحموي في «تلقيح الفِكَر» (ص١٤٢): «لم أقف للنَّاظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ ترجمةٍ يُعْلَمُ منها اسمُه وحالُه، ولا أدري ما هذه النِّسبةُ هل هي لبلدةٍ أو قَريةٍ أو أبٍ أو جَدٍّ؟» اهـ. وقال الزرقاني في «شرحه» (ص٨٥ بحاشية الأجهوري): «لم أقف له علىٰ اسمٍ ولا ترجمةٍ ولا ما هو منسوبٌ إليه» اهـ. وقال عطية الأجهوري في «حاشيته» (ص٦- ٧): «وُجِدَ بهامش نُسخةٍ عليها خطُّ النَّاظمِ ما نصُّه: واسمُه الشيخُ عُمر ابنُ الشيخ محمَّد بنِ فتوح الدِّمشقي الشافعي. قال: وبالجملة فالناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ لإخلاصه لم يُبيِّن نَسَبَهُ، ولا بَلَدَهُ، ولهذا عَمَّ النَّفعُ بهذه المقدمة، واعتنىٰ بها جماعة» اهـ. وقال الدمياطي في «صفوة الملح» (ص٢٢٣): «ولم أقف له رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ علىٰ ترجمة» اهـ.

- محمَّد بنُ محمَّد البديري الدمياطي المعروف بابن الميِّت (ت:١١٤٠هـ)، له: «صفوةُ المِلَح بشرح منظومة البيقوني في فَنِّ المُصْطَلَح».

- محمَّد بنُ مَعْدَان الحاجري الإسنوي الشهير بجاد المولىٰ (ت:١٢٢٩هـ)، له شرح البيقونية، وهي حاشيةٌ نفيسة.

- محمود بنُ محمَّد بنِ عبد الدايم نشابة (ت:١٣٠٨هـ)، له: «البَهْجَة الوَضِيَّة شرح متن البيقونية».

- محمَّد بدر الدين الدمشقي (ت:١٣٥٤هـ)، له: «الدُّرَرُ البَهِيَّة في شرح المنظومة البيقونية».

- حسن بنُ محمَّد المشاط (ت:١٣٩٩هـ)، له: «التَّقْرِيرَاتُ السَّنِيَّة في شرح المنظومة البيقونية».

ولها شروحٌ أخرىٰ غير هذه.

وهي منظومةٌ من أربعةٍ وثلاثين بيتـًا، جمعتْ نحوَ أربعةٍ وثلاثين قِسمـًا من أقسام عُلوم الحديث، وهي نافعةٌ للمبتدي، ولا يستغني عنها المنتهي، لاختصارها، وجَزالة نظمها، وسَلاسَة ألفاظها.

وقد اعتنيتُ بهذه المنظومة منذ أوَّل نشأتي في علوم الحديث، فرأيتُ أن أضع عليها شرحـًا وسطـًا يكون بفضل الله ومشيئته تذكرةً للمنتهين من أهل هذا الفنِّ، وزاداً نافعـًا لي وللمبتدئين من طلبة هذا العلم الشريف الذي حوىٰ كلامَ سيد الأوَّلين والآخِرين.

وإتمامـًا للفائدة، ألحقتُ بآخرها تتماتٍ وفوائدَ نافعة، وأبوابـًا وفصولاً تابعة، لما احتوت عليه من أنواع العلوم، ناسجـًا علىٰ نفس المنوال، ليتمَّ بها النفعُ علىٰ أحسن

حال، ويُسْتَغْنَىٰ بها عن غيرها من المختصرات الجامعة، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح النخبة» أنَّ مختصره قد اشتمل علىٰ جميع أنواع علوم الحديث[١].

وتحرَّيْتُ في هذا الشرح ذِكْرَ نكاتٍ ظريفة، وجواهر منيفة، لا تكاد تجدها في أمهات كُتُب هذا الفنِّ فضْلاً عن مختصراته، مع عَزْوِ الأقوال إلىٰ أصحابها، والقواعدِ إلىٰ مصادرها، ليسهُل الرجوعُ إليها عند الحاجة، فإنَّ ذِكْرَ الكلام مَعْزُوًّا إلىٰ مصدره وقائله، مما تطمئن النفسُ إليه، وهو من الأمانة العلمية، وفاعلُ ذلك يُبارَكُ له في علمه، ويُنتفعُ به، ولم يزل ذلك دَأْبَ العُلَماء والفُضَلاء، يحثُّون عليه طلبة العلم[٢].

والقصدُ من ذلك تيسيرُ ما عَسُرَ فهمُه، وتسهيلُ ما صَعُبَ إدراكُه، وتقريبُ ما بَعُد مَنَالُه، رجاءَ أن ينالني من البركةِ في محياي، والدُّعاءِ الصالحِ بعد مماتي، ما وقع لأسلافي، والله أسأل أن ينفع به كما نفع بنظمه، إنه علىٰ كل شيءٍ قدير، وهو نعم المولىٰ ونعم النصير.

وقبل الشروع في المقصود، نضع بين يدي الشرح مقدمةً نذكر فيها: فضلَ هذا العلم الشريف، وشَرَفَ المنتسبين إليه، والأمرَ بروايته، والتثبُّت فيه، وأشهرَ مصنفاته، مع التعريف ببعض المصطلحات التي تدعو إليها الحاجة، ولا يسعُ الطالب الجهل بها.



---

(١) «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» (ص١٠٧ - عتر).

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/ ١٧٧)، و«المدخل إلىٰ السنن» للبيهقي (٢/ ٨٢١)، و«الإلماع» للقاضي عياض (ص٢٢٩/ ٢٣٠) و«التفسير» للقرطبي (١/ ٣)، و«بستان العارفين» للنووي (ص٤٧/ ٤٨) و«المزهر» للسيوطي (٢/ ٣١٩).

فَضْلُ عِلْمِ الحديث

لقد تكفَّل الله تبارك وتعالىٰ بحفظ كتابه من التحريف والتبديل، فقال عز من قائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر]، وتولىٰ سبحانه الدفاعَ والذبَّ عنه بنفسه، فلم ينله من ذلك شيءٌ، لا من نقير ولا من قطمير، رغم المحاولات المتتابعة من لَدُن أعدائه من طوائف شتَّىٰ.

والسُّنَّة النبويةُ الشريفةُ المرويةُ لنا بطُرُقِ التحمُّل المسطَّرةِ في قواعد هذا العلم الشريف، هي أقوالُ النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وأفعالُه، وتقريراتُه، وكلُّ ذلك بيانٌ للقرآن، وتفسيرٌ له، لقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وحِفظُ الكتاب العزيز لا يتمُّ إلا بحفظ ما به يُفهَمُ مَعناه، ويُدرَكُ مَغزاه، فلذلك كان حِفظُ السُّنَّة لازماً لحفظ القرآن، لأنَّ حفظ المُبيَّنِ لا يتمُّ إلا بحفظ البَيَان.

قال مَكْحولٌ الشامي: «القرآنُ أحْوجُ للسُّنَّة مِن السُّنَّة للقرآن»(١).

قال ابنُ عبد البر: يُريد أنها تقضي عليه، وتُبيِّن المُرَادَ منه(٢).

وقد خصَّ الله عز وجل هذه الأمةَ بخصيصة الإسناد، ليضبطوا به مروياتهم، ويحفظوا به دينَهم، خلافَ ما كان عليه أهلُ الكتابَيْنِ، إذ طُرُقُ التَّحمُّلِ عندهم لا تخلو من مُتَّهَمٍ أو كذَّابٍ أو مجهول، وعليها اعتمادُهُم في شؤون دينهم(٣).

---

(١) «شرح مذاهب أهل السنة» لابن شاهين رقم (٤٨)، و«الإبانة الكبرىٰ» لابن بطة رقم (٨٨)، و«ذم الكلام» للهروي (٢/ ٦٠)، و«جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/ ٣٦٦)، و«الكفاية» للخطيب (ص١٤).

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٣٦٦).

(٣) قال ابن حزم في «الفِصَل» (٢/ ٦٩): «أهل الكتاب لا يقربون في نقلهم من أنبيائهم كقُربنا فيه من محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل يقفون ولا بُدَّ حيث بينهم وبين موسىٰ عليه السلام أزيدُ من ثلاثين عصراً».

وأَهْلُ الحديثِ هم حُماةُ الشريعة حقًّا، وبضاعتُهم هي خَيْرُ بضاعةٍ صِدْقاً، إذ فيها الهدايةُ للنَّاس، وهي في ظلمات الجهل كالنِّبراس يُستضاءُ به.

قال صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ خَيْرَ الْحدِيثِ كِتَابُ الله، وَخَيْرَ الْهدَىٰ هُدَىٰ مُحَمَّدٍ» الحديث(١).

وقال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي»(٢).

شَرَفُ أصحابِ الحديث:

أهلُ الحديثِ خُصُّوا بمناقبَ عظيمةٍ، وفضائلَ جليلةٍ، من بين سائر علماء الأمة، لما عُنُوا به من عُلوم الحديث، واشتغلوا به من حفظ متونه التي ضَمَّتْ كلامَ أفضل الخَلْق، وأشرفِ الْوَرَىٰ سيِّدِنا محمَّدٍ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ودراسةِ أسانيدِه التي جمعتْ جِلَّةَ العلماء من محدثين فقهاء وأئمة حفاظ.

ويكفيهم شَرَفاً وفَضْلاً أنه إذا تَبعَ كلُّ أُناسٍ إمامَهُمْ، لم يكنْ لأهل الحديث إمامٌ غير رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهُمْ أخصُّ النَّاس به، وأقربُهم إليه، وأَوْلاهُم به، قد عَمَّروا أوقاتهم بذكره والصلاةِ والسلام عليه، لذلك قال ابنُ حبان وأبو نعيم في بيان قوله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَوْلَىٰ النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلاَةً»(٣).

قالا: «هُمْ أصحابُ الحَدِيثِ، إذ لا يُعرَفُ لعِصابةٍ من العلماء من الصلاة علىٰ رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أكثر مما يُعرَفُ لهذه العِصابة نَسْخاً وذِكْراً»(٤).

---

(١) رواه مسلم في «الصحيح»، كتاب الجمعة، رقم (٨٦٧)، والنسائي في «المجتبىٰ» (٣/ ١٨٨/ ١٨٩)، وفي «الكبرىٰ» (٢/ ٣٠٨) عن جابر.

(٢) رواه أبو داود رقم (٤٦٠٧)، والترمذي رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه رقم (٤٢)، وأحمد (٤/ ١٢٦) عن العرباض.

(٣) رواه الترمذي رقم (٤٨٣)، وابن حبان، رقم (٢٣٨٩ - موارد) عن ابن مسعود، وسنده حسن.

(٤) ابن حبان في «الصحيح» (٣/ ١٩٣)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٣٥).

قال الشاعر:

أَهْلُ الحَدِيثِ هُمُ أَهْلُ الرَّسُولِ فإِنْ لَـمْ يَصْحَبُوا نَفْسَهُ أَنْفَاسَهُ صَحِبُوا

وهُمْ خُلفاءُ النبي صلىٰ الله تعلىٰ عليه وآله وسلم في تبليغِ دعوتِه، وبيانِ شِرْعَتِه، وروايةِ أحاديثِه.

عن علي بنِ أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: خرج علينا رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم فقال: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي»، قلنا: يا رسول الله، وَمَنْ هُمْ؟ قال: «الذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي يَرْوُونَ أَحَادِيثِي وَيُعَلِّمُونَها النَّاسَ»[١].

قال الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي»[٢]: «وكأنَّ تلقيبَ المحدِّثِ بـ«أمير المؤمنين» مأخوذٌ من هذا الحديثِ، وقد لُقِّبَ به جماعةٌ»[٣] اهـ.

وهُم أسعدُ النَّاسِ بدعوة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يغبطُهم عليها من ليس منهم، ويزاحمُهم فيها سائرُ العلماء، وذلك فيما رواه ابن مسعود عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «نَضَّرَ[٤] الله امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ»[٥]، وله طُرق.

---

(١) رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص١٦٣)، والطبراني في «الأوسط» رقم (٥٨٤٦)، لكن جعله من حديث ابن عباس، قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٢٦): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه أحمد بن عيسىٰ بن عيسىٰ الهاشمي، قال الدارقطني: كذاب» اهـ، ورواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٨١)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٣١)، والقاضي عياض في «الإلماع» (ص١٧).

(٢) «تدريب الراوي» (١/ ١١٧).

(٣) للشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي (ت:١٣٦٣هـ) منظومة: «هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث»، وللشيخ عبد الفتاح أبو غدة (ت:١٤١٧هـ) رسالة: «أمراء المؤمنين في الحديث».

(٤) قال القاضي عياض: «يُروىٰ بتخفيف الضاد وتشديدها، وأكثر الشيوخ يشدِّدون، وأكثر أهل الأدب يخفِّفون، قال القاضي ابن خلاد: وهو الصحيح»، «مشارق الأنوار» (٢/ ١٦).

(٥) رواه الترمذي رقم (٢٧٩٥)، وابن ماجه رقم (٢٣٢)، وأحمد (١/ ٤٣٧)، وابن حبان رقم (٧٤- موارد)، وحسنه الترمذي وصححه.

وهذه النَّضَارَةُ لا تُعْدَمُ مِن وجوه أصحاب الحديث الصادقين، ورُواته المخلصين، سِمَةٌ خصَّهم الله تعالىٰ بها في الدنيا والآخرة.

كان سفيان بنُ عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «ما مِنْ أحَدٍ يَطْلُبُ الحديثَ إلَّا وفي وجهه نَضْرَةٌ، لقول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نضر الله امرأً سمع مِنَّا حديثًا فبلَّغه»(١).

وهم العلماءُ حقًّا، والعُدولُ صدقًا، ففي حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجاهِلِينَ»(٢).

وكم لهم مِن مناقبَ غير هذه، تجدُها في كتاب: «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي، وغيره.

الأَمْرُ بالتَّثَبُّتِ في روايةِ هذا العِلم:

قال الله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[الحجرات:٦]. وفي قراءة: (فَتَثَبَّتُوٓاْ).

فهذا أمرٌ من الله تعالىٰ بالتثبُّت في النَّقل، ويزيدُه توكيداً قولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، فيما تواتر عنه: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وهذا الزَّجْرُ لا يعني ترك روايةِ الحديثِ أَصْلاً خشيةَ مُواقعةِ المحذور، وإنما فيه تنبيهٌ بليغٌ إلىٰ التيقُّظِ التَّامِّ عند سماعه مِن أهله الثقات، وإسماعه إلىٰ طالبيه.

---

(١) «المدخل إلىٰ الإكليل» للحاكم (ص ١٤٧)، و«شرف أصحاب الحديث» (ص١٩).

(٢) رواه البزار رقم (١٤٣-كشف الأستار)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٩)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٤٦)، والبيهقي في «السنن» (١٠/ ٢٠٩)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٨)، وله شواهد عن: أسامة بن زيد، وعلي، وابن عُمر، وابن مسعود، وابن عباس، وجابر بن سمرة، ومعاذ، وأبي أمامة، وابن عمرو، وإبراهيم العذري مرسلاً، يرتقي بها إلىٰ درجة الحسن.

ولهذا اتَّقىٰ أكثرُ الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الإكثار من الرواية، خوفًا من أن ينسبوا إلىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ شيئًا لم يقُله، أو يَرْوُوا ما لم يضبطوه من كلامه، وهُم الحفاظُ المتقنون، المجمَعُ علىٰ جلالة حفظهم وإتقانهم.

وفي «الصحيحين» من حديث أبي سعيد قال: كنتُ في مجلسٍ من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسىٰ كأنه مذعورٌ فقال: استأذنتُ علىٰ عُمَرَ ثلاثًا فلم يُؤذَنْ لي، فرجعتُ، قال: ما منعك؟ قلتُ: استأذنت ثلاثًا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ»، فقال: والله لَتُقِيمَنَّ عليه بينة، أمنكم أحدٌ سمعه من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ؟ فقال أُبَيُّ بنُ كَعب: والله لا يقوم معك إلَّا أصغرُ القومِ، فقمتُ معه فأخبرته أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال ذلك.

وفي رواية: أنَّ عمر قال لأبي موسىٰ: «إني لم أتَّهمك، ولكن الحديث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ شديدٌ».

وفي أخرىٰ: «ولكني خَشِيتُ أن يَتَقَوَّلَ النَّاسُ علىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(١).

ومع ذلك فقد شجَّع النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّتَه علىٰ رواية أحاديثه، فقال: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آية»(٢).

*** تَعريفُه:**

ينقسمُ عِلْمُ الحديثِ إلىٰ قسمين: علم الحديث دِرايةً، وعلم الحديث رِوايةً.

عِلْمُ الحديثِ دِرايةً: هو العلمُ بقواعدَ يُعرف بها أحوالُ السَّنَد والمتن، من حيثُ القَبولُ والرَّدُّ، مِن صحَّةٍ وحُسْنٍ وضعفٍ، وما يتعلق بذلك مِن عُلُوٍّ ونُزولٍ، وكيفيةِ

---

(١) رواه البخاري رقم (٦٢٤٥)، ومسلم رقم (٢١٥٣)، وأبو داود رقم (٥١٨٠/ ٥١٨٣)، والترمذي رقم (٢٨٣٠)، وابن ماجه رقم (٣٧٠٦)، ومالك في «الموطأ» (٢/ ٨٠٦).

(٢) رواه البخاري رقم (٣٤٦١)، والترمذي رقم (٢٨٠٦).

التَّحمُّلِ والأداءِ، وصفاتِ الرجالِ وغيرِ ذلك.

وموضوعُه: السَّنَدُ والمتنُ.

وغايتُه[١]: معرفةُ المقبولِ والمردودِ.

وهو المسمَّىٰ: عِلْم المُصْطلَح، وهو المرادُ عند الإطلاق.

عِلْمُ الحديثِ روايةً: يشتملُ علىٰ نَقْلِ أقوال النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأفعالِه، وتقريراتِه، وصفاتِه، وروايتِها، وضبطِها[٢]، وتحريرِ[٣] ألفاظِها.

وكذا ما أُضيفَ إلىٰ الصحابي فمن دونه، قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفةً.

وموضوعُه: ذاتُ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٤].

وغايتُه[٥]: الفوزُ بسعادة الدَّارَيْنِ[٦].

---

(١) هذه غايةٌ علمية.

(٢) أي: ضبط كلمات في المتون والأسانيد، وتصحيح إعرابها، وتحقيق هجاء كتابتها، وشكل كلماتها.

(٣) أي: تحرير الألفاظ النبوية، والتقيد بما سمع دون التصرف فيه.

(٤) أي: من حيث إنه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا من حيث إنه إنسان.

(٥) هذه غايةٌ أخروية.

(٦) هكذا عرفه ابنُ الأكفاني (ت:٧٤٩هـ) في «إرشاد القاصد» (ص١٥٥/ ١٦٠)، وعِزُّ الدين ابنُ جماعة (ت:٨١٩هـ)، ونقله السيوطي في «التدريب» (٢/ ٩/ ١٤- عوامة)، وزكريا الأنصاري في «فتح الباقي» (١/ ٧)، والصنعاني في «توضيح الأفكار» (١/ ٦)، والباجوري في «المواهب اللدنية علىٰ الشمائل المحمدية» (ص١٩/ ٢٠)، والمباركفوري في «مقدمة تحفة الأحوذي» (ص٣ فما بعدها)، والقنوجي في «الحِطَّة» (ص١٤٠/ ١٤٢)، وللمحدث عبد الله بن الصديق الغماري (ت:١٤١٣هـ) رأيٌ آخر ذكره في كتابه «توجيه العناية» (ص ١٢-١٣) فقال: «إنَّ علمَ الحديثِ روايةً: هو علمٌ يُعرفُ به حقيقةُ الرِّواية، وشروطها، وكيفية الاتصال والانقطاع، وحال الرواة وما يتصل بذلك، وموضوعُه: الراوي والمروي، وغايتُه: معرفة المقبول والمردود، ويُسمَّىٰ: علم مصطلح الحديث، وأصول الحديث. وأمَّا عِلمُ الحديثِ درايةً: فهو علمٌ يُبحثُ فيه عن المعنىٰ المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المعنىٰ المراد منها، وموضوعُه: أحاديثُ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وغايتُه: التَّحلِّي بالآداب النبوية، والتَّخلِّي عما يكرهُه أو ينهىٰ عنه» اهـ.

*** مصنفاتُه:**

أوَّلُ مَنْ صنَّف فيه وأشهرُ مصنَّفاته:

أَوَّلُ من صنَّف في علوم الحديث خاصَّة - فيما بلغنا - القاضي أبو مُحمَّد الرَّامَهُرْمُزِيُّ (ت:٣٦٠هـ)، صنَّف كتابَ: «المُحَدِّث الفَاصِل بين الرَّاوِي والْوَاعِي»، لكنه لم يستوعب كما هي عادةُ من يبدأ التَّصنيف في علمٍ من العلوم.

ثم تلاهُ الحاكمُ أبو عبد الله (ت:٤٠٥هـ)، فصنَّف كتابَ: «مَعْرِفَة عُلوم الحديث»، وهو تكملةٌ لما بدأه الرامهرمزي.

ثم تلاهما الحافظُ أبو نُعَيْم الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ)، فوضع مُسْتَخْرَجاً علىٰ كتاب الحاكم «المعرفة».

ثم جاء الخطيبُ البغدادي (ت:٤٦٣هـ)، فصنَّف: «الْكِفَاية في علم الرواية»، و«الجامع لأَخْلاقِ الراوي وآدابِ السامع»، وما مِنْ فَنٍّ مِنْ فُنون الحديث إلَّا وله فيه مصنَّفٌ خاصٌّ، لذلك قال الحافظ أبو بكر ابن نقطة: «كلُّ مَنْ أَنْصَفَ عَلِمَ أنَّ المحدِّثين بعد الخطيب عِيالٌ علىٰ كُتُبه»[١].

ثم جاء القاضي عِيَاضُ السِّبْتِي (ت:٥٤٤هـ)، فصنَّف كتابه الماتع: «الإلماع إلىٰ معرفة أصول الرواية وتقييد السماع».

ثم الميَّانِشِي[٢] (ت:٥٨٣هـ)، له جُزء: «ما لا يَسَعُ المُحدِّثَ جَهْلُهُ».

---

(١) «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» لأبي بكر ابن نقطة (١/ ٣٣٣)، و«شرح النخبة» لابن حجر (ص٣٤).

(٢) الميَّانِشِي، بفتح الميم والياء المشددة وبالشين المعجمة، هو أبو حفص عُمَر بن عبد المجيد الميانشي، نزيل مكة، والميانشي: نسبة إلىٰ ميَّانِش: قرية من قُرىٰ المهدية بإفريقية، تونس حالياً. ويقال: الميانجي بالجيم: وهي نسبة إلىٰ ميانج موضع بالشام، له جزء: «ما لا يسع المحدثَ جهلُه»، قليلُ الفائدة،

إلىٰ أن جاء الإمامُ الحافظُ أبو عَمْرو عثمانُ بنُ عبد الرحمن ابنِ الصلاح الشَّهْرَزُورِي (ت:٦٤٣هـ)، فوضع كتابه الشهير: «معرفة أنواعِ عِلْم الحديث»، والذي اشتهر باسم: «مقدمة ابن الصلاح»، لخَّصَ فيه كُتُبَ مَنْ سَبقَه، فجَمَعَ شَتَاتَ مقاصِدِها، ونُخَبَ فوائِدِها، وأَمْلاهُ إِمْلاءً يُعْوِزُه التَّرتيبُ والتَّهذيب، ومع ذلك لَقِيَ قَبُولاً واستحساناً بين أهل الحديث.

قال ابنُ حجر في «شرح النخبة»: «فاجتمع في كتابه ما تفرَّق في غيره، فلهذا عَكَفَ النَّاسُ عليه، وسارُوا بِسَيْرِه، فلا يُحصَىٰ كَمْ ناظمٍ له ومختصِر، ومُستدركٍ عليه ومقتصِر، ومعارضٍ له ومنتصِر»(١).

ثم وضع الحافظُ زينُ الدين العِراقي (ت:٨٠٦هـ) نُكتاً علىٰ مقدمة ابن الصلاح سماه: «التقييد والإيضاح»، وللزركشي (ت:٧٩٤هـ) نكتٌ علىٰ ابن الصلاح أيضاً، وللحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢هـ) نكتٌ علىٰ كُلٍّ من «مقدمة ابن الصلاح»، و«تقييد العراقي».

ووضع الإمام النووي (ت:٦٧٦هـ) كتابَ: «إرشاد طُلاَّب الحقائق» اختصر فيه كتابَ «علوم الحديث» لابنِ الصلاح، ثم اختصر «الإرشاد» بكتاب: «التقريب والتيسير» الذي شرحه الحافظ السيوطي بـ«تدريب الراوي».

وللحافظ ابنِ كثير (ت:٧٧٤هـ) اختصارٌ لكتابِ ابنِ الصلاح سماه: «اختصار

خاوي العائدة في علم المصطلح، ولولا ذكرُ الحافظ له في «مقدمة شرح النخبة» لما كان له ذكرٌ ولا شأنٌ، وعَتَبَ العلامةُ المحققُ المفيدُ عبد الفتاح أبو غدة علىٰ الحافظ ابنِ حجر ذكره لجزء الميانشي ضمن سلسلة المؤلفات في المصطلح وإغفاله «مقدمة التمهيد» علىٰ أهميتها وغزارة فوائدها، وضَعْفِ مضمون جزء الميانشي وهزالته، وعَدَّ ذلك غفوةً من عالم. انظر: «مجموع خمس رسائل في علوم الحديث»، بتحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (ص٢١٥).

(١) «نزهة النَّظَر شرح نخبة الفِكَر للحافظ» ابن حجر (ص ٣٥ - عتر).

علوم الحديث»[١]، شرحه الشيخُ أحمد شاكر (ت:١٣٧٧هـ).

وللبدر ابنِ جماعة (ت:٧٣٣هـ) تلخيصٌ لكتاب ابن الصلاح سماه: «المنهل الرَّوِي»، شرحه حفيدُه عزُّ الدين ابنُ جماعة (ت: ٨١٩ هـ) بـ«المنهج السوي».

ولِمُغَلْطاي بنِ قَلِيج[٢] (ت:٧٦٢هـ) كتاب: «إصلاح كتاب ابنِ الصلاح».

ولسراج الدين البُلْقيني (ت:٨٠٥هـ): «محاسنُ الاصطلاح وتضمين علوم الحديث لابن الصلاح»[٣].

وللحافظ أبي الفضل العراقي نظمٌ لمقدِّمة ابنِ الصلاح وهو المشهور باسم: «التَّبصرة والتَّذكرة»، وله شرحٌ عليها، وللحافظ السخاوي (ت:٩٠٢هـ) شرحٌ وافٍ عليها سماه: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، ولزكريا الأنصاري (ت:٩٣٦هـ) شرحٌ عليها أيضـًا سمَّاه: «فتح الباقي شرح ألفية العراقي»، وللسيوطي شرحٌ عليها أيضًا.

ولابن دقيق العيد (ت:٧٠٢هـ): كتاب: «الاقتراح في بيان الاصطلاح»، واختصره تلميذُه الذهبي (ت:٧٤٨هـ) بكتاب سمَّاه: «الموقظة في علم مصطلح الحديث».

وللحافظ ابن حجر: «نخبةُ الْفِكَرِ في مصطلح أَهْلِ الْأَثَر»، وشرحُها «نُزْهَةُ النَّظَر

(١) وسماه محمد صديق القِنَّوجي (ت:١٣٠٧هـ) في «أبجد العلوم» (٢/ ٦٧): «الباعث الحثيث» واختار الشيخ أحمد شاكر تسمية شرحه بـ«الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث».

(٢) مُغَلْطاي: بضم الميم وفتح الغين المعجمة فلامٌ ساكنة، وبعضهم يضمُّ الغين، وبعضهم يُسكنها، وقَلِيج: بفتح القاف وكسر اللَّام المخففة كأمير، وقيل: بكسر القاف واللَّام المشددة. انظر: «التبيان لبديعة البيان» لابن ناصر الدين (١٢١١)(٣/ ١٤٩٦)، و«توضيح المشتبه» له (٧/ ١١٨)، و«الأعلام» للزركلي (٧/ ٢٧٥).

(٣) يقال: إنه أخذه من كتاب «إصلاح كتاب ابن الصلاح» لمغلطاي، والله أعلم، انظر: «الجواهر والدرر» للسخاوي (١/ ٣٩١).

في توضيح نخبة الفِكَر»، وللنخبة وتوضيحها شروحٌ عِدَّةٌ، من أشهرها: شرح المُلَا علي القَارِي (ت:١٠١٤هـ).

ولابن الوزير (ت:٨٤٠هـ) كتاب: «تنقيحُ الأنظار»، شَرَحَهُ محمد الأمير الصنعاني (ت:١١٨٢هـ) بكتاب: «توضيح الأفكار».

وللحافظ السيوطي (ت:٩١١هـ) ألفيةٌ في الحديث سمَّاها: «نظم الدُّرَر في عِلْمِ الأَثَر»، وله عليها شرحٌ حافلٌ سمَّاه: «البَحْر الذي زَخَر في شرح ألفية الأثر»، وممن شرحها أيضـًا: الشيخ أحمد شاكر، والشيخ محمد التِّرْمِسِي سمَّىٰ شرحه: «منهج ذوي النَّظَر»، وللإثيوبي شرحٌ عليها أيضـًا سمَّاه: «إسعاف ذوي الوَطَر»، وكتبٌ أخرىٰ لا تُحصىٰ.

❊ فائدة:

أ- أَوَّلُ مَنْ دوَّنَ[1] السُّنَّةَ وجَمَعَ الحديثَ: أبو بكر بنُ محمَّد بنِ عَمرو بنِ حَزْم (ت:١٢٠هـ) بأمرٍ مِنْ عُمرَ بنِ عبد العزيز، وكان ذلك علىٰ رأس المائة الأولىٰ[2]، وكان أبو بكرٍ أميرَ عُمرَ علىٰ المدينة.

ورُوي من وجهٍ آخر أنَّ أوَّلَ مَنْ كَتَبَ العِلْمَ ودوَّنَهُ: ابنُ شِهَابٍ الزُّهري (ت:١٢٠هـ)[3].

---

(١) هذا تدوينٌ خاص، أما التدوين بمعناه الواسع، فقد بدأ علىٰ عهد النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حيث أذن لبعض الصحابة في كتابة الحديث، كعبد الله بن عمرو، وغيره.

(٢) رواه البخاري في «الصحيح»، باب: كيف يقبض العلم، معلقـًا (١/ ١٩٤- الفتح)، ومالك في «الموطأ»، رواية محمد بن الحسن، باب: اكتتاب العلم، رقم (٩٣٦- التعليق الممجد)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٣٦٦)، والدارمي في «السنن» (١/ ١٢٦).

(٣) ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» رقم (٢٨٩) (١/ ١٥٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٦٣).

قال الحافظ ابنُ حجر في «الفتح»: «يُستفادُ منه ابتداءُ تدوينِ الحديثِ النبوي»[١].

وقال أيضـًا: «أوَّلُ مَنْ دوَّنَ الحديثَ ابنُ شهابٍ الزهري، علىٰ رأس المائة، بأمرٍ من عمر بن عبد العزيز، ثم كَثُرَ التدوينُ، ثم التصنيف»[٢].

وقال الحافظ السيوطي في ألفيته «نظم الدُّرَر»:

أَوَّلُ جَـامِعِ الحَدِيـثِ وَالْأَثَـر ... ابْـنُ شِهَـابٍ آمِـراً لَـهُ عُمَـر

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ[٣]: ابنُ جريج بمكَّة، ومالكُ بنُ أنس أو ابنُ أبي ذِئْبٍ بالمدينة، والرَّبِيع بنُ صَبِيح[٤] أو سعيد بنُ أبي عَروبة أو حماد بنُ سَلَمَة بالبَصْرَة، وسفيان الثوري بالكوفة، وهُشَيْم بوَاسِط، ومَعْمَر بنُ راشِد باليمن، والأوزاعي بالشَّام، وابنُ المبارك بخُراسان، وجَرِير بنُ عبد الحَميد بالرَّيِّ.

وكان هؤلاء الأئمةُ الأعلامُ في عصرٍ واحدٍ، أثناء المائة الثانية، فلا يُدرَىٰ أَيُّهم سَبَق، قاله العراقي[٥]، وابن حجر[٦].

*** مصطلحاتٌ تدعو إليها الحاجة:**

الحديثُ لغةً: هو الجديد ضِدُّ القديم، **واصطلاحـًا**: ما نُقِلَ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صِفَةٍ.

---

(١) «الفتح» (١/ ١٩٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٠٨).

(٣) هذا تصنيفٌ خاص، ومعناه: كتابة الحديث في الجوامع.

(٤) بفتح الصاد المهملة.

(٥) ذكره في شرحه الكبير علىٰ الألفية، كما في «النكت الوفية» (١/ ١٢٣).

(٦) «هدي الساري» لابن حجر (ص٦)، و«تدريب الراوي» (١/ ٦٦)، و«فتح الباقي» (١/ ٥١)، و«شرح ألفية السيوطي» للترمسي (ص١٧/ ١٨)، وانظر: «المحدث الفاصل» للرامهرمزي (ص٦١١)، و«الجامع» للخطيب رقم (١٨٥٨).

الأَثَرُ لغةً: هو بقيةُ الشيء، **واصطلاحـًا**: ما أُضيف إلىٰ الصحابي أو التابعي من قولٍ أو فعلٍ، وقيل: هو بمعنىٰ الحديث.

الخبرُ لغةً: هو النَّبأ، **واصطلاحـًا**: هو بمعنىٰ الحديث، وقيل: هو أعمُّ منه، أي ما جاء عن النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو عن غيره.

والحديث ينقسم إلىٰ: حديثٍ نبوي، وحديثٍ قدسي.

والحديثُ القدسي: هو ما أضافه النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلىٰ الله عز وجل.

السَّنَدُ لغةً: هو ما يُعتمدُ عليه، **واصطلاحـًا**: هو سِلْسِلَةُ الرِّجال الموصلة إلىٰ المتن، ويقال له الإسناد، والإسنادُ أيضـًا حِكَايةُ طريقِ المتن، ويُطلق كُلٌّ منهما علىٰ الآخر.

المسنَدُ بفتح النون: هو الحديثُ الذي اتَّصل سندُه إلىٰ منتهاه، وهو أيضـًا الكِتَابُ الذي جُمع فيه حديثُ كلِّ صحابي علىٰ حِدَة.

المسنِدُ بكسر النون: هو من يروي الحديثَ بسنده.

المتنُ لغةً: هو ما صلب وارتفع من الأرض، **واصطلاحـًا**: هو منتهىٰ السَّنَد من الكلام، سُمي بذلك لأن المسنِدَ يُقوِّيه بالسَّنَد ويرفعه إلىٰ قائله.

المحدِّثُ: هو من حفظ الحديثَ واشتغل به، واطلع علىٰ الكثير من رواياته وكُتبه، وعرف أحوالَ الرواةِ جَرْحـًا وتَعْديلاً.

الحافظُ: هو أعلىٰ مرتبةً من المحدث، وأرفعُ درجةً، وأكثرُ حفظـًا وإتقانـًا، وأوسعُ معرفةً.

الحاكِمُ: هو من أحاط بجميع السُّنَّة أو قارب ذلك.

ولهم ألقابٌ أخرىٰ كالحُجَّة، وأمير المؤمنين.

الاعتبار: هو تتبُّع طرق الحديث ليُعرفَ هَلْ انفرد به راويه أو شاركه فيه غيرُه.

المتابعةُ لغةً: هي الموافقة، **واصطلاحًا**: هي مشاركةُ الراوي غيرَه في رواية الحديث مع اتحاد الصحابي، وتكون المتابعةُ قاصرةً أثناءَ الإسناد، وتامةً أوَّلَ الإسناد.

الشاهِدُ لغةً: من الشهادة، **واصطلاحًا**: هو الراوي الذي يشاركُ غيرَه في رواية الحديث مع اختلاف الصحابي.

الصحابي: هو مَن لقي النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسلمـًا ومات علىٰ الإسلام.

التابعي: هو مَن لقي الصحابي مُسلمـًا ومات علىٰ الإسلام.

وسيأتي مزيدٌ في التتمات.



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أَبْـدَأُ بالحَمْـدِ مُصَلِّيـاً عَلَـىٰ مُحمَّـدٍ خَيْـرِ نَبِـيٍّ أُرْسِـلَا

(بسم الله الرحمن الرحيم) بَدَأَ ببسم الله الرحمن الرحيم بَدْأً حقيقيًّا، مُستعينـًا ومُتبركـًا بها، واقتداءً بالكتاب العزيز، وبسُنَّةِ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

والله: أوَّلُ اسْمٍ من الأسماء الحسنىٰ التسعةِ والتسعين، والرحمن الرحيم: صفتان مشتقَّتان من الرحمة، وهما أيضـًا من الأسماء الحسنىٰ.

(أَبْدَأُ بِالحَمْدِ) البَدْءُ هنا إضافيٌّ، فلا يُنافي تقدُّم البسملة عليه، أي: الحمدُ لله تعالىٰ المستحق لجميع أنواع الحمد، ولحديث: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ أَقْطَعُ»(١).

والحَمْدُ: هو تعظيمُ الله تعالىٰ والثناءُ عليه باللِّسان، سواء قابلته نعمةٌ أو لا، أمَّا الشُّكْرُ فهو ما دَلَّ علىٰ تعظيم المنعِم علىٰ إنعامه، سواء كان قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً.

(مُصَلِّيـًا عَلَىٰ مُحَمَّدٍ)، أي: أبدأُ بالحمد حال كوني مصليـًا، فبعد أن حمد الله وأثنىٰ عليه صلَّىٰ علىٰ نبيِّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، امتثالاً لقول الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦]، ولما ورد في فضل الصلاة عليه، صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، من الأخبار والآثار.

والصلاةُ علىٰ النبي صلَّىٰ الله عليه وسلم، يُقصدُ بها طَلَبُ الرِّفعةِ والشَّرَفِ العظيم له صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، لأنَّه بابُ كلِّ خيرٍ ونعمةٍ وصلتْ إلينا من الله تعالىٰ.

---

(١) رواه أبو داود رقم (٤٨٤٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» رقم(١٠٢٥٥)، وابن ماجه رقم (١٨٩٤)، وهو حديث حسن.

وفي الحديث: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ»(١).

والصلاةُ من الله ثناءٌ ورِفعةُ قَدْرٍ، ومن الملائكة دعاءٌ واستغفار، ومن الآدميين دعاءٌ أيضـًا.

ومحمَّدٌ: هو أشرف أسمائه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مشتقٌّ من الحَمْدِ، لأنه أحمدُ الحامدين لربِّه، وأشرفُ مَن حمدهُ مَن في السموات ومَن في الأرض.

(خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ) خير بمعنىٰ أخير، فهو اسمُ تفضيلٍ حُذفت همزتُه تخفيفـًا، ونبيُّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضلُ الأنبياء والرُّسُل، فضَّله ربه ورفعه عليهم درجات، قال الله تعالىٰ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾[البقرة: ٢٥٣]، وهو موسىٰ عليه السلام، لاشتهاره بهذه الخصلة العظيمة في القرآن، ثم قال: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾[البقرة: ٢٥٣]، والمقصود من هذا الوصف هو محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وليس التَّفضيلُ من جهة النبوَّة، لأنها خصلةٌ واحدةٌ لا تفاضُلَ فيها، وإنَّما التَّفضيلُ في زيادةِ الأحوالِ والخصوصِ والكرامات والألطاف والمعجزات المتباينات.

ولقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(٢).

(أُرْسِلَا)، أي: بُعِثَ، وبِعْثَتُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عامَّةٌ للإنس والجن.

وقيل: إنها أَعَمُّ من ذلك(٣).

والرسالةُ أَخَصُّ من النُّبوَّة وأفضل، وبينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطلَق، فكُلُّ رسولٍ نبيٌّ، وليس كلُّ نبيٍّ رسولاً.

(١) رواه الترمذي رقم (١٩٥٥) وصححه، وأبو داود رقم (٤٨١١) نحوه، وأحمد (٣/ ٣٢)، وسنده صحيح.
(٢) رواه البخاري رقم (٤٧١٢)، ومسلم رقم (١٩٤).
(٣) للحافظ السيوطي رسالة: «تزيين الأرائك في إرسال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلىٰ الملائك».

وقد أهمل النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذِكْرَ الصَّلاة علىٰ الآل، وهو تقصيرٌ غيرُ محمود، لوروده في السُّنَّة مورد الأمر به حين سألوه صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن كيفية الصلاة عليه المأمور بها في القرآن فقال: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ علىٰ محمَّدٍ وعلىٰ آلِ محمَّد» الحديث[1].

والآلُ: هم من حرمت عليهم الصَّدقة، وهم: آلُ علي، وآلُ جعفر، وآلُ عَقيل، وآلُ العباس، كما ورد في حديث زيد بن أرقم[2].



(١) رواه البخاري رقم (٣٣٧٠)، ومسلم رقم (٤٠٦) عن كعب بن عجرة.

(٢) رواه مسلم رقم (٢٤٠٨)، والنسائي في «الكبرىٰ» رقم (٨١١٩)، وأحمد (٤/ ٣٦٦).

أقسامُ الحديث

وَذِي مِـنَ أَقْسَـامِ الحدِيـثِ عِـدَّهْ   وَكُـلُّ وَاحِـدٍ أَتَـىٰ وَحَـدَّهْ

(وذِي مِنَ أَقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ)، الواو: للاستئناف، وذي: مبتدأ خبره عِدَّةٌ، والْعِدَّةُ: بكسر العين المهملة وتشديد الدال: الجماعةُ قَلَّتْ أو كثُرتْ، يُقال: عِدَّةُ كُتُبٍ، وعِدَّة رجالٍ[1].

أي: هذه عدةٌ من أقسام الحدِيثِ، أي: أنواعِه، والإشارةُ إلىٰ ما في ذهنه، إذا قال ذلك قبل الشروع في النَّظم، أو إلىٰ النَّظم، إذا قاله بعد نظمه.

و(مِنْ) للبيان، قال الدمياطي: «الأقربُ أنها للتَّبعيض، لأنه لم يستوفِ جميعَ أقسامِ الحديث»[2].

والأقسامُ التي ذكرها في هذا النَّظم: أربعٌ وثلاثون كما أشار إليه في الآخر بقوله: (فوق الثلاثين بأربعٍ أتتْ أبياتُها)، وكلُّ قِسْمٍ عَقَدَ له بيتًا، وهذه الأقسامُ كلُّها أنواعٌ متفرِّعةٌ عن أقسام الحديث الثلاثة: الصحيح، والحسن، والضعيف.

(وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَىٰ وَحَدَّهْ)، الواو مِنْ «وحَدَّه»: وَاوُ المعية، و«حَدَّه»: مفعولٌ معه، أي: كلُّ واحدٍ أَتَىٰ مَعَ حدِّهِ، والرَّفعُ هنا عطفًا علىٰ الضمير في «أتىٰ» ضعيفٌ، إذ يلزم عليه العطفُ علىٰ الضمير المستتر من غير فصلٍ بالضمير المنفصل[3].

---

(١) «تاج العروس» (٨/ ٣٥٧)، مادة: (عدد)، و«مختار الصحاح» (ص١٧٥)، مادة: (عدد).

(٢) «صفوة الملح» (ص٧٠).

(٣) يقول ابن مالك في ألفيته:

وإن علىٰ ضمير رفع متصل   عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما وبلا فصل يرد   في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

والحَدُّ لغةً: المنعُ، **واصطلاحـًا**: ما يُميِّزُ الشيءَ عمَّا عَدَاهُ بذاتياته[١].

والحَدُّ في كلام النَّاظم مطلقُ التَّعريف، ليشمَلَ الرَّسْمَ[٢] أيضـًا، وهو ما دلَّ علىٰ الآثار.

فكلُّ قسمٍ من هذه الأقسام المشارِ إليها آنفـًا أتىٰ في هذا النظم مع حَدِّه وتعريفِه، ورُبما استغنَىٰ عن الحدِّ بالمثال[٣] تقريبـًا علىٰ المبتدئ.

(١) أي ذاتيات المحدود، وهي جزئياته التي يتألف منها، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق، احترازاً من التعريف بالعَرَضيات.

(٢) هو تعريف الشيء بصفاته ونعوته التي لا تتألف منها حقيقتُه، لكنها قائمة به، كالضاحك في تعريف الإنسان بالحيوان الضاحك، وهي من الأوصاف العرضية.

(٣) والتعريف بالمثال، تعريفٌ بالرسم لا بالحد.

الحَدِيثُ الصَّحِيح

أَوَّلُهَـا الصَّحيـحُ وَهْـوَ مَـا اتَّصَـلْ إِسْـنَادُهُ وَلَـمْ يَشُـذَّ أَوْ يُعَـلّ

يَرْوِيـهِ عَـدْلٌ ضَـابِطٌ عَـنْ مِثْلِـهِ مُعْتَمَـدٌ فِـي ضَبْطِـهِ ونَقْلِـهِ

(أَوَّلُهَا)، أي: أوَّلُ الأقسامِ المشارِ إليها سابقًا هو الحديثُ (الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّصَلْ إِسْنَادُهُ)، أي: سندُه (وَلَمْ يَشُذَّ)، أي: والحال أنه لم يَشُذَّ، أي: لم يدخله الشُّذوذ (أَوْ يُعَلْ) بعِلةٍ قادحةٍ، (يَرْوِيهِ عَدْلٌ)، أي: عدلُ الرواية لا عدلُ الشهادة، فلا يختصُّ بالذَّكَرِ الحُرِّ، (ضَابِطٌ) تامُّ الضبط، سواء ضَبَطَ بصدره أو بكتابه، (عَنْ مِثْلِهِ) في العَدَالة والضَّبط، من أوَّل السَّنَد إلىٰ منتهاه، (مُعْتَمَدٌ) عليه (فِي ضَبْطِهِ) صدراً (وَنَقْلِهِ) كتابـاً.

الحديثُ الصحيحُ[1] أوَّلُ أقسامِ الحديثِ وأشرفُها رُتبةً.

وهو لغةً: ضِدُّ السَّقيم.

واصطلاحـًا: ما اتَّصَل إسنادُه بنقلِ عَدْلٍ، تامِّ الضَّبط، عن مثلِه من بدايته إلىٰ مُنتهاه، من غير عِلَّةٍ، ولا شُذوذ.

من خلال التعريف السَّابق يتبيَّنُ أنَّ الحديثَ الصَّحيحَ هو ما اجتمعت فيه **شروطٌ خمسة**:

الأول: اتِّصال سنده. **الثاني**: أن يرويه العدل. **الثالث**: أن يكون ذلك العدلُ تامَّ الضَّبط. **الرابع**: السَّلامة من العلة. **الخامس**: السَّلامة من الشذوذ.

اتصالُ السَّنَد: السَّنَد هو سِلْسِلَةُ الرِّجال الموصلة إلىٰ المتن، واتصالُه: بأن يكون

(١) مأخوذٌ من الصحة، واتصاف الحديث بالصحة مجاز.

كلُّ راوٍ من رُواته قد سمعه[١] من شيخه مباشرةً من أوَّله إلىٰ مُنتهاه.

عَدَالةُ الرُّواة: العَدَالة هي مَلَكَةٌ في الشَّخص تحملُه علىٰ مُلازمة التَّقوىٰ والمروءة.

والتَّقوىٰ: هي اجتنابُ السَّيئات[٢]، كالشِّرْكِ والفِسْقِ والبِدْعَةِ.

والمُرُوءَةُ: هي مَلَكَةٌ تحملُ صاحبَها علىٰ اجتناب ما يَشِينُ عند النَّاس كصغائر الخِسَّة، والمباحاتِ الرَّذيلةِ كالمشي حافياً، والأكْلِ في الطُّرُقات ونحوها.

ويختلف ذلك باختلاف الأمصار والأعصار، فما يُعتبر خارِماً في مِصْرٍ أو عَصْرٍ قد لا يكون كذلك في مصر أو عصر آخر.

والعَدْلُ: هو المسلمُ العاقلُ البالغُ السَّالمُ من الفِسْقِ وخَوَارمِ المروءة.

والإسلامُ والبُلوغُ شرطان في العدالة عند الأداء، أمَّا عند التحمُّل فلا يُشترط شيءٌ من ذلك، لقبولهم روايةَ صغار الصَّحابة ما تحمَّلوه في صغرهم[٣] أو في حال كُفرهم[٤].

ضَبْطُ الرُّواة[٥]: بأن يكون كُلُّ راوٍ من رُواته تامَّ الضَّبط.

والضَّبْطُ هو حفظُ المسموع وإثباتُه بحيثُ يتمكَّنُ من استحضاره متىٰ شاء.

ويكونُ الضَّبطُ بالصَّدر وبالكِتاب، فضبطُ الصَّدْرِ هو ما تقدَّم، وضبطُ الكِتاب

---

(١) أي تلقَّاه عن شيخه بطريق من طرق التحمُّل، ولا يشترط أن يكون السماع في جميع طبقات السند، بل تكفي العنعنة، فهي محمولة علىٰ السماع عند الجمهور، كما سيأتي في محله.

(٢) أي: الكبائر.

(٣) كأحاديث: السبطين، وفاطمة، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٤) كحديث جبير بن مطعم أنه سمع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ في المغرب بالطور، قال: «وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي»، رواه البخاري رقم (٤٠٢٣)، ومسلم رقم (٤٦٣).

(٥) انظر المزيد عن العدالة والضبط في التتمات آخر الكتاب.

هو أن يحفظَ كتابه الذي يُحدِّثُ منه من التَّبديل، ويَصُونَهُ من التَّغيير، منذُ سماعه وتصحيحه إلىٰ أن يؤدي منه[١].

عَدَمُ الشُّذوذ: الشُّذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثقُ منه أو أكثرُ عَدَداً.

والحديثُ الذي فيه شذوذ يقال له الشَّاذُّ، وسيأتي.

عَدَمُ الْعِلَّة: العلةُ أمرٌ خفيٌّ يَقْدَحُ في صحة الحديث، وقُلنا: أمرٌ خفيٌّ لتخرج العلَّةُ الظاهرةُ، كالتَّدليس، والانقطاع، فإنها تقدحُ في صحة الحديث أيضـًا، لكنها غيرُ مُرادةٍ هنا لدخولها في شرط الاتصال، وبالقادحة تخرجُ غيرُ القادحة، كما سيأتي بيانه في الحديث المعَلّ.

والعِلَّةُ الخفيَّة إنما يتفطَّنُ لها جَهابِذَةُ هذا الفنِّ وحُذَّاقُه[٢].

*** مثالُ الحديثِ الصحيح:**

ما رواه البخاري قال: ثنا[٣] عبدُ الله بنُ الزبير، قال: ثنا سفيان، قال: ثنا يحيىٰ بنُ سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمَّدُ بنُ إبراهيم التَّيْمِي، أنه سمع علقمة بنَ وَقَّاص الليثي يقول: سمعتُ عُمَرَ بنَ الخطاب علىٰ المنبر قال: سمعتُ رسول **الله** صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ يقول: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّياتِ» الحديث[٤].

فهذا الحديثُ سندُه مُتَّصلٌ، لأنَّ كُلَّ راوٍ مِنْ رُواته قد سمعه من شيخه.

---

(١) وقد ابتُلي جماعةٌ من الرواة بأُناس دَسُّوا في كُتُبهم ما ليس من أحاديثهم، فحَدَّثوا بها فضُعِّفوا.

(٢) لذلك لم يتفرغ للكلام في العلل إلا الأئمة النقاد.

(٣) (ثنا): اختصار حدثنا، و(أنا): اختصار أخبرنا. انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٨٥)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٨١/ ٨٢)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ١٠٦/ ١٠٨).

(٤) رواه البخاري رقم (١)، وفي مواضع أخرىٰ من «صحيحه».

ورجالُه كلُّهم عدولٌ ضابطون:

عبد الله بن الزبير: ثقةٌ إمامٌ حافظٌ فقيه. وسفيان، وهو ابنُ عيينة، ثقةٌ حافظٌ إمامٌ فقيه. ويحيي بن سعيد الأنصاري: ثقةٌ ثَبْتٌ. ومحمد بن إبراهيم التَّيْمِي: ثقةٌ. وعلقمة بن وقاص الليثي: ثقةٌ ثبتٌ. وعمر بن الخطاب: صحابي، والصحابة لا يُبحَثُ عن أحوالهم، لأنهم كلهم عُدولٌ بالكتاب والسُّنَّة والإجماع[(١)].

والحديثُ غيرُ شاذٍّ، لأنه ليس في متنه ولا إسناده مخالفةٌ لغيره.

وليس فيه عِلَّةٌ من العِلَل.

مثالٌ آخر للصحيح:

قال مسلم: ثنا يحيىٰ بنُ أيوب، وقتيبة بنُ سعيد، وابنُ حُجْر، قالوا: ثنا إسماعيل بنُ جعفر، عن العَلاَء، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ دَعَا إِلَىٰ هُدَىٰ كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لاَ يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَىٰ ضَلالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لاَ يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا»[(٢)].

فهذا حديثٌ صحيحٌ جَمَعَ شُروطَ الصَّحيح كُلَّها:

كُلُّ راوٍ قد سمعه من شيخه، وعَنْعَنَةُ غَيْرِ المدلِّسِ تُحمَلُ علىٰ الاتِّصال والسَّماع، كما سيأتي في المعنعَن.

ورُواتُه كلُّهم عُدُولٌ:

يحيىٰ بنُ أيوب: ثقةٌ. وقتيبة بنُ سعيد: ثقةٌ ثَبْت. وابنُ حُجْر، وهو علي: ثقةٌ حافظ.

---

(١) انظر إذا شئت ما كتبته عن عدالة الصحابة في كتابي: «الإجابة عما أشكل من مخالفات الصحابة».

(٢) رواه مسلم رقم (٢٦٧٤).

وإسماعيل بنُ جعفر: ثقةٌ ثبت. والعلاءُ، وهو ابنُ عبد الرحمن بنِ يعقوب: وَثَّقَهُ أحمدُ والترمذي، وحديثه عن المشاهير صحيح. وعبد الرحمن بن يعقوب: ثقةٌ.

والحديثُ ليس فيه شذوذٌ ولا عِلَّة.

*** فوائد:**

١- قولهم: هذا حديثٌ صحيح، أي: باعتبار توفُّره علىٰ شُروط الصحة، ولا يُقطَع بصحَّته لجواز الخطأ علىٰ الثقة.

٢- ما قيل فيه أصَحُّ الأسانيد:

- مالك، عن نافع، عن ابن عمر، ويُقال لهذه السِّلْسِلَة: سِلْسِلَة الذَّهَب، وهذا اختيارُ البخاري.

- الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وهو اختيارُ أحمد بن حنبل، وإسحاق بن رَاهُويَهْ[١].

- ابن سِيرين، عن عَبِيدَة السَّلْمَاني، عن علي، وهو اختيار ابن المَدِيني، والفَلاَّس.

- إبراهيم النَّخَعِي، عن عَلْقمة، عن ابن مسعود، وهو اختيار ابن مَعِين[٢].

٣- لا يوجدُ إسنادٌ قيل فيه: أصحُّ الأسانيد مطلقـاً.

٤- صفاتُ[٣] الحديث الصحيح تتفاوتُ من حيثُ قُوَّتُها وعلُوُّها، وبذلك تتفاوتُ درجاتُ الصَّحيح.

---

(١) كلُّ عَلَمٍ ينتهي بـ(**ويه**) فأهلُ الحديث ينطقونه بضم ما قبل الواو الساكنة وفتح الياء ثم هاء ساكنة، وأهلُ اللغة ينطقونه بفتح الواو وما قبلها ثم هاء، انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٢٨٨)، و«إفادة النصيح» لابن رشيد (ص ٢٩- ٣٠)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣/ ٤٦٥).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١٥٣/ ١٥٤).

(٣) أي: اتصال السند، والعدالة، والضبط.

٥- الصَّحيحُ ينقسمُ إلىٰ صحيحٍ لذاته: وهو ما تقدَّم، وصحيحٍ لغيره: وهو ما كانت الصِّفاتُ فيه دون الأوَّل في القوَّة والعُلُو[١]، فإذا وُجد ما يجبرُ هذا القصور بكثرة الطُّرُق ارتقَىٰ إلىٰ الصحيح لكن لغيره، وإلا فهو الحسنُ لذاته كما سيأتي.

٦- أصحُّ الصَّحيح: هو ما اتَّفَق علىٰ إخراجه الشيخان[٢] - البخاري ومسلم- ، ثم ما انفرد بإخراجه البخاري، ثم مسلم، ثم ما كان علىٰ شرطهما، ثم ما كان علىٰ شرط البخاري، ثم شرط مسلم، ثم شرط غيرهما[٣].

٧- أصحُّ الكُتُب بعد كتاب الله تعالىٰ: كتابُ البخاري، ثم كتابُ مسلم، لإجماع الأُمَّة[٤] علىٰ تلقِّي ما فيهما بالقَبول، وما روياه المختارُ القطعُ بصحَّته لعصمة الأُمَّة[٥].

٨- كتابُ البخاري أصحُّ من كتاب مسلم، لأنَّ شرطه فيه أشَدُّ وأَقْوَىٰ من شرط مسلم، ولأنَّ الرِّجالَ الذين تُكُلِّم فيهم في كتاب البخاري أقلُّ عَدَداً من رجال مسلم المتكلَّم فيهم، وكذلك الأحاديث المنتقَدَة، وهذا التَّرجيحُ باعتبار المجموع لا باعتبار كلِّ حديثٍ علىٰ حِدَة.

٩- لم يلتزم البخاريُّ ولا مسلمٌ جمعَ الصَّحيحِ كُلِّه في كتابيهما ولا ما صحَّ

---

(١) كأن يكون في سنده: صدوق خفيف الضبط، أو مدلس، أو انقطاع، وكان مثله يُحسَّن.

(٢) هذا الحكم من حيث المجموع، أما من حيث كل حديثٍ حديث، فقد يوجد في «السنن» أو في «المسانيد» حديثٌ وهو أصح مما في «الصحيحين».

(٣) انظر إذا شئت لمعاني هذه الألفاظ كتابي: «البيان المفهم لشرط البخاري ومسلم».

(٤) منذ عصر الشيخين إلىٰ يومنا هذا.

(٥) وذلك فيما روياه مسنداً، احترازاً مما روياه في المتابعات والشواهد والتراجم، فإن فيه ما هو ضعيفٌ باتفاق، ولا يكون أيضاً مما انتقداه عليهما الحفاظ. وللدارقطني «كتاب التتبع» انتقد فيه أحاديث من «الصحيحين».

عندهما[١]، بل فاتهما شيءٌ كثيرٌ، وصحَّ عندهما كثيرٌ من الحديث لم يذكراه في صحيحيهما.

١٠- أوَّلُ من صنَّف في الصَّحيح: البخاريُّ، ثم تلميذُه مسلمٌ، وأعني بالصحيحِ الصحيحَ المجرَّدَ، لأنَّ مالكًا جمع الصحيحَ قبلهما في كتابه «الموطأ»، لكنه لم يُفرده للصحيح وحده، بل ذكر فيه: الأحاديثَ المرفوعةَ، والموقوفةَ، والمراسيلَ، والبلاغات، والآراء الفقهية.

١١- أحاديثُ البخاري ومسلم:

قال ابن الصلاح في «المقدمة»[٢]: «في البخاري: (٧٢٧٥) حديث بالمكرر، و(٤٠٠٠) حديث بلا مكرر، وفي مسلم: (١٢٠٠٠) حديث بالمكرر، و(٤٠٠٠) حديث بلا مكرر».

وقال الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح»[٣]: «في البخاري: (٧٣٩٧) حديثًا بالمكرر».

وقام الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي بِعَدِّ أحاديث «الصحيحين» فجاء حسابه هكذا:

في البخاري: (٧٥٦٣) حديث، وفي مسلم: (٣٠٣٣) حديث، والمتفق عليه منهما: (٢٠٠٦) حديث.

١٢- للعلماء في معنىٰ قولهم: «صحيح علىٰ شرط الشيخين» ثلاثةُ مذاهب:

---

(١) قال البخاري: «أحفظُ مائةَ ألفِ حديثٍ صحيح، وأحفظُ مائتي ألف حديثٍ غير صحيح»، «هدي الساري» (ص٤٨٧).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٦٣).

(٣) «هدي الساري» (ص٤٦٨).

الأول: أن يكون الحديثُ مرويًّا بنفس رجال «الصحيحين»، وهو مذهب وسط. واشترط بعضُهم اعتبار الكيفية(١) التي التزمها الشيخان في الرواية عن هؤلاء الرُّواة، وهو المذهب الثاني، وهو أضيق المذاهب. الثالث: أن يكون الحديثُ مرويًّا برجال فيهم من الصفات مثل ما في رواة «الصحيحين»، وهذا أوسع المذاهب.

١٣- هناك من اشترط جمع الحديث الصحيح في كتابٍ غير الشيخين وهم كالآتي:

أ- الحاكم أبو عبد الله، صنف كتابه: «المستدرك»، جمع فيه الأحاديث التي هي علىٰ شرط الشيخين أو أحدِهما ولم يخرجاها، ولكن وقعت له في كتابه أوهامٌ كثيرةٌ، كتصحيحه أحاديثَ ليست علىٰ شرط أحدهما، ومع ذلك يلزمهما بإخراجها، وكتصحيحه أحاديثَ لم تبلغ درجة الصِّحَّة، من الضعيف والمنكر والموضوع أيضـًا، وعذرُه في ذلك - كما قيل- أنَّ المنية أدركته قبل أن يُنقِّحَ(٢) كتابه ويُهذبَهُ، مع أنه مُتساهلٌ في التَّصحيح، واسِعُ الخطو فيه، كما نبَّه عليه الحفاظ.

وضع الحافظ الذهبي تلخيصـًا لمستدرك الحاكم تتبَّع فيه أحاديثه، منتقداً إياه تارةً ومتعقبـًا عليه في بعض الأحيان، وموافقـًا له تارةً أخرىٰ، لكن الذهبي أصابه ما أصاب الحاكم من التساهل فوقعت له، هو أيضـًا، أوهامٌ وأخطاءٌ، غير قليلة، كموافقته له في أحاديث تصحيحـًا وتضعيفـًا مما أخطأ الحاكم فيه، وكتضعيفه ما صححه الحاكم وهو صحيحٌ، ومما يؤخذ عليه أيضـًا قسوته علىٰ الحاكم في مواضع من كتابه، وهي

(١) فقد يكون الراوي ثقةً في شيخ، ضعيفًا في شيخ آخر، فيخرج له البخاري ومسلم ما رواه عن شيخه الذي هو ثَبْتٌ فيه، ولا يخرجان ما رواه عن الشيخ الآخر، وكلاهما من رجال البخاري ومسلم، مثاله: حديث هُشَيم، عن الزهري، فكل منهما من رجال البخاري ومسلم، لكن لم يخرجا لهشيم عن الزهري شيئًا، لأنه ضُعِّفَ فيه.

(٢) نقَّحَ منه نحو ربع الكتاب ثم مات، رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأجزل له المثوبة.

طريقةٌ غير مرضيةٍ ولا مقبولة، وعذرُ الذهبي – كما قيل – أنه صنَّف التلخيص في بدايته، والبداياتُ مزلات.

ب– أبو حاتم محمَّد بنُ حِبَّان البُسْتي، صنَّف كتابه الصحيح المسمَّىٰ: «التقاسيم والأنواع»، وهو أقلُّ تساهلاً من الحاكم، وفي كتابه الصحيحُ وغيرُه.

ج– محمَّد بن خُزيمة، صنَّف كتابه: «الصحيح»، وهو أيضـًا فوق الحاكم، وفي كتابه أحاديثُ ليست علىٰ شرط الصحيح.

د– الضياء المقدسي، صنف كتابه: «المختارة»، وقد وَهِمَ في كثيرٍ من الأحاديث التي لم تبلغ درجةَ الصحيح فأدرجها في كتابه.

هـ– المستخْرَجات علىٰ «الصحيحين»، ومعنىٰ المستخْرَج: أن يعمد مصنِّفٌ إلىٰ كتابٍ من كُتُب الحديث المسندة ثم يخرج أحاديثه حديثـًا حديثـًا، بأسانيده هو، غير ملتزم فيها الصِّحَّة[1]، ومن غير طريق صاحب الكتاب إلىٰ أن يلتقيَ معه في شيخه، أو شيخِ شيخه.

كمستخرج أبي عَوَانة علىٰ مسلم (ت:٣١٦هـ)، ومستخرج أبي بكر الإسماعيلي (ت:٣٧١هـ) علىٰ البخاري، ومستخرج أبي بكر الْبَرْقاني (ت:٤٢٥هـ) علىٰ البخاري، وعلىٰ مسلم، ومستخرج أبي نُعَيم الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ) علىٰ البخاري ومسلم.

---

(١) هذا هو الصحيح، وإنما أُدرِجَت المستخرجاتُ في الكتب التي التزمت الصحة، لأنها صحيحةٌ في الغالب، وأصولها كذلك صحيحةٌ، وقد تكون روايةُ المستخرج ضعيفة، وعليه فليس كل زيادةٍ في المستخرجات تكون صحيحةً إلا إذا صحَّ سندُها. وفي «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ٧٣٣): «قال الحافظ أبو عبد الله بن الأخرم: استعان بي السراج في تخريجه علىٰ «صحيح مسلم»، فكنتُ أتحيَّر من كثرة حديثه، وحُسن أصوله، وكان إذا وَجَدَ الخبر عاليـًا يقول: «لابد أن نكتُبه»، فأقول: ليس من شرط صاحبنا، فيقول: «فشفعني فيه» اهـ.

ومن فوائد المستخرجات: عُلوُّ الإسناد[١]، وزيادةُ الألفاظ الواردة في طريق المستخرج.

تنبيه: شروطُ الحديث الصَّحيح الخمسةُ قد يعرض لها من وجوه الطَّعن ما ينحَطُّ به الحديثُ عن درجة الصحيح ويُرَدُّ، وبيان ذلك فيما يلي:

١- اتصالُ السَّنَد: قد يسقطُ من السَّند راوٍ أو أكثر، وقد يُحذفُ السَّندُ كلُّه فلا يُذكر إلا النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أو الصحابيُّ، أو التابعيُّ.

فإذا سَقَط من السَّند راوٍ واحدٌ من موضعٍ واحدٍ، أو سَقَط أكثرُ من واحدٍ لكن في مواضع غير متوالية من السَّند، سُمِّيَ الحديثُ: مُنْقَطِعـًا.

وإذا سَقَط اثنان فأكثر من موضعٍ واحدٍ مع التَّوالي سُمِّي: مُعْضَلاً.

وإذا وقع السَّقَطُ من بعد التَّابعي، كأن يقول التَّابعي: قال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كذا، فهو الحديث المُرْسَلُ.

وإذا وقع السَّقَطُ من بداية السَّند سُمِّي: مُعَلَّقـًا. وكلُّ ذلك سيأتي في موضعه.

٢- العَدَالةُ: ما يطعن في عدالة الراوي أمورٌ وهي:

-كَذِبُ الرَّاوي: إذا ثبت أنَّ الراويَ كَذَبَ علىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولو مرةً، سُمِّي حديثُه: مَوْضُوعـًا.

- اتهامُه بالكذب: كأن يكون معروفـًا بالكذب في كلامه، وإن لم يكذب في حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وحديثُ هذا يُسمَّىٰ: مَتْرُوكـًا.

---

(١) يعني أن المستخرج قد يروي الحديث بسند عال.

وكذلك أن يَرويَ حديثاً مخالفاً للقواعد المعلومة[١]، ولا يُروَىٰ إلا من جهته، فحديثُه متروكٌ أيضاً.

- ظهورُ الفسق، أو شدَّةُ الغفلة، أو فُحشُ الغَلَط، عند الراوي، والمراد بالفسق الفسق بالفعل أو القول، لا بالمعتقد، فحديثُ هذا: مُنْكَرٌ.

- الجهالةُ[٢]: المجهولُ هو الذي لم يعرفه العلماء، إمَّا لكونه لم تُعرف عَينُه[٣]، أو حالُه، أو لعدم التَّصريح باسمه الذي يُعرَفُ به.

فالذي لم تُعرَف عَينُه هو: مَجْهُولُ الْعَيْنِ، وهو الذي لم يَرْوِ عنه إلا راوٍ واحدٌ، وحديثُه ضعيف.

والذي لم تُعرف حالُه هو: مَجْهُولُ الْحالِ، وهو من رَوَىٰ عنه عدلان فأكثر، ولم يوثقه أَحَدٌ، وهو المستور، ويُسمِّيه ابنُ حجر في التقريب بالمقبول، وحديثُه ضعيف.

- البدعة[٤]: وهي قسمان: بدعةٌ مكفِّرة، وبدعةٌ مفسِّقة.

فالبدعة المُكَفِّرة: هي التي يعتقدُ أصحابُها ما يستلزم الكفر، كَمَنْ أنكر أمراً متواتراً من الشَّرع، معلوماً من الدين بالضرورة[٥]، أو اعتقد عَكْسَهُ[٦]، والجمهور لا يقبلون روايته.

والبدعة المُفَسِّقَة: هي التي لا يُكَفَّرُ أصحابُها بل يُفَسَّقون، ورواية هؤلاء تُقبل **بشرطين:**

---

(١) أي: القواعد العامة المستنبطة من نصوص الكتاب والسنة، مثاله: حديث: «من سمىٰ ابنه محمداً دخل الجنة». ومن القواعد أن الأسماء لا تنجي من عذاب الله.

(٢) انظر المزيد عن البدعة والجهالة في التتمات آخر الكتاب.

(٣) أي: شخصُه.

(٤) انظر المزيد عن البدعة والجهالة في التتمات آخر الكتاب.

(٥) كجحد الصلوات الخمس.

(٦) كإباحة الخمر.

- **الأول**: أن لا يكون داعيةً إلىٰ بدعته.

- **الثاني**: أن لا يروي ما يُقوِّي بدعته.

وإذا اختلَّ شرطٌ واحدٌ منهما صار حديثُه من قسم الضعيف.

- **سوءُ الحفظ**: يكون سوءُ الحفظ ملازمـًا للشخص طُولَ حياته أو طارئـًا عليه، فإذا كان ملازمـًا له، بحيث إذا شارك الثقات الضابطين خالفهم في غالب الروايات، فحديثُ هذا الصِّنْفِ هو: الشَّاذُّ.

أمَّا إذا كان سوءُ الحفظ طارئـًا علىٰ الشَّخص وعارضـًا له، لكِبَرِه، أو ذهابِ بصره، أو احتراقِ كتبه، أو غير ذلك، فهذا الصِّنْفُ من الرُّواة يقالُ له: المُخْتَلِطُ[1]، وحديثُه فيه تفصيل: فما رواه قَبل اختلاطه يُقبل، وما رواه بعد ذلك لا يُقبل.

(١) لمعرفة المزيد عن الاختلاط انظر التتمات آخر الكتاب.

الحَديثُ الحَسَن

وَالحَسَنُ المَعْـرُوفُ طُرْقـاً وَغَـدَتْ   رِجَالُـهُ لاَ كَالـصَّحِيحِ اشْتَـهَرَتْ

(وَ) الحديثُ (الحَسَنُ) هو (المَعْرُوفُ طُرْقـًا) تمييزٌ مُحوَّلٌ عن نائبِ الفاعلِ، أي: المَعْروفُ طُرُقُهُ، أي: الذي عُرِفَتْ طُرُقُه، أي: رجالُ إسنادِه المُعبَّر عنه بالمَخْرَج، وهو كنايةٌ عن اتصال السَّنَد، فيخرجُ: المنقطعُ، والمدلَّسُ، والمعضَلُ، والمرسَلُ، فإنَّ هذه لم تُعرف مخارِجُها، (وغَدَتْ)، أي: صارتْ، (رِجَالُهُ) مشتهرةً بالعَدَالةِ والضَّبطِ، لَكِنْ (لَا كَـ) رِجَالِ الحديثِ (الصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ)، أي: لا اشتهرتْ اشتهارَ رجالِ الصحيحِ، بل أقل اشتهاراً.

ومعنىٰ البيت: أنَّ رجالَ الحَسَنِ اشتهرت بالْعَدَالة والضَّبط، لكن لا كاشتهار رجالِ الصَّحيح، بل دون ذلك.

الحَسَنُ لغةً: مأخوذٌ من الْحُسْنِ، وهو الجَمال.

واصطلاحـًا : له تعريفات[1]:

-**الأول:** قال الخطابي في «معالم السنن» (١/ ٦): «هو ما عُرِف مَخْرَجُه، واشتهر رجالُه، وعليه مدارُ أكثرِ الحديث[2]، وهو الذي يقبلُه أكثرُ العلماء، ويستعملُه عامَّةُ الفقهاء».

---

(١) اختلف العلماء في تعريف الحديث الحسن، لأنه توسَّطَ بين الصحيح والضعيف، فتارة يجذبه طرفُ الصحة، وتارة أخرىٰ يجذبه طرفُ الضعف، فلذلك تردد نظر العلماء فيه، واختلفوا في حده، فهو محل اجتهاد، وليس له قاعدة تضبطه، وتلم شتاته. «محسن الاصطلاح» (ص١٧٦)، و«اختصار علوم الحديث» (١/ ١٢٩).

(٢) اعترض بأن أكثر الحديث إما صحيح أو ضعيف، والحسن قليل، ويشهد له قول البخاري: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث ضعيف».

- **الثاني**: قال الترمذي صاحب السنن في «العلل الصغير» آخر الجامع (١٠/ ٥١٩- تحفة الأحوذي): «كلُّ حديثٍ يُرْوَىٰ لا يكون في إسناده مَنْ يُتَّهمُ بالكذب، ولا يكونُ الحديثُ شاذًّا، ويُروَىٰ من غير وجهٍ نحوَ ذلك، فهو عندنا حديثٌ حَسَنٌ».

- **الثالث**: قال ابنُ الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٥): «هو ما فيه ضعفٌ قريبٌ مُحتَمَلٌ».

- **الرابع**: قال ابن الصلاح في «المقدمة» (ص١٧٥/ ١٧٦): «قد أمْعَنْتُ النَّظَرَ في ذلك - أي في تعريفات مَنْ سَبَق - والبَحْثَ، جامِعـًا بين أطراف كلامهم، ملاحظـًا مواقع استعمالهم، فتنقَّح لي واتَّضح، أنَّ الحديثَ الحسَنَ **قسمان**:

أحدهما[1]: الحديثُ الذي لا يخلو رجالُ إسنادِه من مستورٍ[2] لم تتحقَّق أهليَّتُه، غير أنه ليس مُغَفَّلاً كثيرَ الخطأ فيما يرويه، ولا هو مُتَّهمٌ بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تعمُّدُ الكذب في الحديث، ولا سببٌ آخرُ مفسِّقٌ، ويكون متنُ الحديث مع ذلك قد عُرِفَ، بأن يُروَىٰ مثلُه أو نحوُه من وجهٍ آخرَ أو أكثر، حتىٰ اعتَضَدَ بمتابعةِ مَنْ تابَعَ راوِيَهُ علىٰ مثله، أو بما لَهُ مِنْ شاهدٍ، وهو وُرُودُ حديثٍ آخرَ بنحوه، فخرج بذلك عن أن يكون شاذًّا ومُنكراً.

القسم الثاني[3]: أن يكون راوِيه من المشهورين بالصِّدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجةَ رجال الصَّحيح، لكونه يَقْصُرُ عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفعُ عن حال مَنْ يُعَدُّ ما ينفردُ به من حديثه مُنكَراً، ويُعتبرُ في كلِّ هذا، مع سلامة الحديثِ من أن يكون شاذًّا ومنكراً، سلامتُهُ من أن يكون مُعَلَّلاً».

---

(١) هذا التعريف ينطبق علىٰ الحسن لغيره.

(٢) هو عدل الظاهر لا الباطن، وهو مجهول الحال.

(٣) هذا التعريف ينطبق علىٰ الحسن لذاته.

- **الخامس**: قال الحافظ ابنُ حجر في «شرح النخبة» (ص٥٢/ ٦٠): «وخبر الآحاد بنقل عَدْلٍ، تام الضَّبط، متصل السَّنَد، غير معلل، ولا شاذ، هو الصحيحُ لذاته». ثم قال: «فإنْ خَفَّ الضبطُ فالحسَنُ لذاته».

وجوهُ الاعتراض علىٰ التَّعريفات المتقدمة:

اعتُرض علىٰ الخطابي بأنَّ حدَّهُ ليس مانِعـًا، لأنه صادقٌ علىٰ الصحيح أيضـًا.

واعتُرض علىٰ الترمذي بأنَّ حدَّهُ ليس جامِعـًا ولا مانِعـًا، فحدُّهُ يَصْدُقُ علىٰ الصحيح، كما أنه حَسَّن في «جامعه» أحاديثَ لم تُرْوَ إلَّا من طريقٍ وَاحِدٍ.

واعتُرض علىٰ ابنِ الجوزي بأنَّ القَدْرَ المحتَمَل غيرُ منضبطٍ حتىٰ يُحكَم علىٰ حديثه بأنه حَسَنٌ.

والأقربُ[١] في حدِّ الحَسَنِ أن نقول:

الحسـنُ لذاتـه: هـو مـا اتَّصـل سـندُه، بنقـل عـدلٍ خَفَّ ضبطُـه، مـن غيـر شـذوذٍ ولا علـة.

ولا تُشترطُ خِفَّةُ الضَّبط في جميع رُواته، بل إذا وُجدت في راوٍ واحدٍ من رُواته قيل فيه: حَسَنٌ لذاته، وبهذا يكونُ الحسنُ لذاته أقلَّ رُتبةً من الصحيح لذاته.

أمثلةٌ: للصحيح لغيره، والحَسَن لذاته، والحَسَن لغيره:

تقدَّم أنَّ الصحيحَ لغيره هو الحَسَنُ لذاته إذا رُوِيَ من طريقٍ آخرَ مثلَه، أو أقوىٰ منه، فما يكونُ فيه من خِفَّة الضَّبط ينجبرُ بالطَّريق الآخر، وكذلك إذا تَعَضَّدَ بطُرقٍ

---

(١) قلتُ: «الأقرب»، لأنَّ أقوال العلماء في تعريف الحسن وقع فيها اضطربٌ شديدٌ، حتىٰ قال الإمامُ الحافظُ الناقدُ شمسُ الدين الذهبي في كتابه «الموقظة» (ص٢٨): «لا تطمع بأنَّ للحسن قاعدةً تندرجُ كلُّ الأحاديث الحسان فيها، فأنا علىٰ إياس من ذلك».

متعددةٍ تُروَىٰ من غير وجهٍ وهي دونه رتبةً، يرتقي الحديثُ بذلك من درجة الحَسَن لذاته إلىٰ درجة الصَّحيح لغيره.

مثاله: حديث: «لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَىٰ أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ»(١).

رواه محمَّد بنُ عَمْرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة يرفعه.

ومحمَّد بنُ عمرو بنِ علقمة من المشهورين بالصِّدْقِ والصِّيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتىٰ ضعَّفه بعضُهم من جهة سوءِ حفظِه، ووثَّقه بعضُهم لصِدْقِه وجلالته، فحديثُه من هذه الجهة حَسَنٌ، فلما انضمَّ إلىٰ ذلك كونُه -أي الحديث- رُوِيَ من أوجُهٍ أُخَرَ زال بذلك ما كُنَّا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانْجَبَر به ذلك النَّقصُ اليسيرُ، فصحَّ هذا الإسنادُ، والْتَحَق بدرجة الصَّحيح(٢).

*** مثالٌ آخر:**

حديثٌ رواه الترمذي من طريق إسرائيل، عن عامر بن شَقِيق، عن أبي وائل، عن عثمان بن عفان، أنَّ النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ(٣).

وعامر بنُ شقيق لَيَّنهُ ابنُ معين وأبو حاتم، وقوَّاه البخاريُّ والنسائيُّ وابنُ حبان، فحديثُه من درجة الحَسَن كما قال البخاري(٤)، وأحمد بنُ حنبل(٥)، لكن حديثُه هذا

---

(١) الحديث بهذا الإسناد رواه البيهقي (١/ ٣٧)، وهو حديث صحيح، رواه البخاري رقم (٨٨٧) ومسلم رقم (٢٥٢)، وأبو داود رقم (٤٦)، والترمذي رقم (٢٢)، والنسائي (١/ ١٤)، وابن ماجه رقم (٢٨٧).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» ص (١٨٠). **فائدة:** قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (١/ ٢٣٦): «ابنُ الصلاح كثيرُ النَّقل من سنن البيهقي» اهـ.

(٣) رواه الترمذي رقم (٣١)، وابن ماجه رقم (٤٣٠).

(٤) حكاه عنه الترمذي في «العلل الكبير» (١٩).

(٥) نقله ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود (١/ ١٠٨)، وابن حجر في «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» (١/ ٤٢٢).

تعَضَّد بالشَّواهد، منها حديثُ أنس رواه أبو داود رقم (١٤٥) بسندٍ حسن، وحديثُ عمار بن ياسر رواه الترمذي رقم (٢٩)، وهو معلول، وله شواهدُ أخرىٰ دون ما ذُكر في المرتبة، وبمجموع ذلك حَكَمُوا علىٰ الحديث بالصِّحَّة، وكلُّ طريقٍ منها بمفردها لا يبلغُ درجة الصَّحيح[١].

الحديثُ الحَسَن لغيره:

الحسَنُ لغيره هو الحديثُ الضَّعيفُ المنجبرُ بمجيئه من طُرقٍ أخرىٰ، وبيان ذلك: أنَّ حديثَ المستور الذي لم تتحقَّق أهليتُه غير أنه ليس مغفَّلاً كثيرَ الخطأ فيما يرويه، ولا مُتَّهماً بالكذب فيه، ولا يُنسَبُ إلىٰ مفسِّقٍ آخر، واعتَضَدَ بمتابعٍ أو شاهدٍ، هو المسَمَّىٰ بالحسَن لغيره[٢].

والحديثُ الضعيفُ المنجبرُ الذي ينجبر ضعفُه هو الذي يكون ضعفُه بسبب: سوءِ حفظِ راويه، أو اختلاطِه، أو تدليسِه، أو جهالةٍ فيه، أو إرسالٍ، مع كونه مِن أهل الصِّدق والدِّيانة.

مثاله: حديثُ ابنِ عباس أنه صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ كان يقول في سجود القرآن: «اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْراً، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وِزْراً، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْراً، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ»، رواه: الترمذي، وابن ماجه[٣]، وفيه الحسن بنُ محمَّد بنِ عُبيد الله بنِ أبي يزيد، قال العُقَيلي: فيه جَهَالة. وللحديث شاهدٌ عن أبي سعيد الخدري، رواه: أبو يعلىٰ رقم (١٠٦٩)، والطبراني في «الأوسط» (٤٧٦٨)، كما في

(١) «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٤٢٤).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٧٥)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٨٣)، و«شرح الزرقاني علىٰ البيقونية» (ص٢٥).

(٣) رواه الترمذي رقم (٥٧٩)، وابن ماجه رقم (١٠٥٣).

«مجمع الزوائد» للهيثمي (٢/ ٢٨٥)، والبيهقي (٢/ ٣٢٠)، وفيه اليمان بنُ نصر، قال: الذهبي: «مجهول». فالحديث بمجموع طَريقَيه يُحسَّنُ.

والحديثُ الضعيفُ الذي لا ينجبر بتعدد طُرُقه هو ما كان ضعفُه: لكَذِب راويه، أو فِسْقِه، أو شُذوذٍ فيه، وذلك بسبب قوَّة ضعفه، وتقاصر الجابر عن مقاومته.

نعم قد يرتقي بمجموع طُرُقِه القاصرة، التي لا يُجبَرُ بعضُها ببعضٍ، عن مرتبة المنكر الذي لا يجوزُ العملُ به بحال، أو الذي لا أصل له، إلىٰ مرتبة الضعيف الذي تجوزُ روايتُه والعملُ به في الفضائل[1].

مثالُه: حديث: «مَنْ حَفِظَ عَلَىٰ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثاً» الحديثَ، فقد نقل النوويُّ اتِّفاق الحفاظ علىٰ ضعفه مع كثرة طُرُقه[2].

*** فوائد:**

١- إذا قال الحافظ المُعتمَد[3]: هذا إسنادٌ صحيحٌ، أو هذا إسنادٌ حَسَنٌ، فالظاهرُ صحةُ المتنِ أو حُسْنُه، لأنَّ الأصل عدمُ العلَّة وعدمُ الشذوذ، وذلك ما لم يكن له معارِضٌ ولا مُرجِّحَ[4].

٢- لا تلازُمَ بين صحَّة السَّنَدِ وصحَّة المتن، إذ قد يصحُّ السَّندُ أو يحسُنُ لاجتماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط، دون المتن لشذوذٍ أو علَّةٍ، وقد لا يصحُّ السَّند

---

(١) «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ١٤٣)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٨٧)، و«النكت» لابن حجر (١/ ٤٠٢)، وانظر إذا شئت شروط رواية الحديث الضعيف والعمل به في كتابي: «فيض اللطيف من أحكام الحديث الضعيف».

(٢) «الأربعون النووية» (ص٩٥).

(٣) الذي من شأنه البحث والتتبُّع وقوَّة الملَكَة.

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٨٥)، و«التدريب» (١/ ١٢٩).

ويصحُّ المتنُ من طريق أخرى[١].

٣- يقول الترمذي في بعض الأحاديث: «حسنٌ صحيح»، وهذا له معنيان:

الأول: أن يكونَ للحديثِ إسنادان - أي طريقان - واحدٌ منهما صحيحٌ، والآخرُ حَسَنٌ، فيصفُه بالحَسَن الصحيح باعتبار إسنادَيْه.

الثاني: أن لا يكونَ للحديث إلَّا إسنادٌ واحدٌ (أي: طريقٌ واحدٌ)، ويكون فيه صفاتٌ اقتضت التردُّدَ فيه بين الصِّحَّةِ والحُسْنِ، كوجودِ راوٍ - مثلاً- بعضُهم يُحسِّن حديثه، وبعضُهم يصحِّحُه، فيتردَّدُ في الحكم عليه.

فائدة:

قال الخطابي: «الحديثُ الحَسَنُ يُحتَجُّ به كالصحيح»[٢].

مظانُّ الحديث الحسَن[٣]:

- «سنن الترمذي»، وهو أصل في معرفة الحسن، وهو الذي شهَّره وأكثَرَ من ذكره.

- «سنن أبي داود»: يذكر في كتابه الصَّحيحَ وما يُشبِهُه ويُقَارِبُه، وما كان فيه وَهْنٌ شديدٌ بيَّنهُ، وما لم يذكُر فيه شيئًا فهو صالحٌ، فما وجدنا في كتابه مطلقًا، ولم يصحِّحه غيره من المعتمَدين ولا ضعَّفه، فهو حَسَنٌ عند أبي داود.

- «سنن النسائي».

- «سنن ابن ماجه».

---

(١) «توضيح الأفكار» للصنعاني (١/ ١٩٥).

(٢) «معالم السنن» للخطابي (١/ ٦).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٨٠ - ١٨١)، و«التدريب» (١/ ١٣٣/ ١٣٦).

- «سنن الدارقطني»: قال ابن الصلاح: «نصَّ الدارقطنيُّ علىٰ كثيرٍ من الحسن في سُننه»[١].

قال الحافظ السيوطي في ألفية الحديث:

والكُتُبُ الأربعُ ثُمَّتَ السُّنَنْ للدارقطني مِنْ مَظِنَّاتِ الحَسَنْ

والمراد بالكتب الأربع، السننُ الأربعةُ المشهورة، لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.



(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٨١)، و«البحر الذي زخر» (٣/ ١٠٣٣).

الحَديث الضَّعيف

وَكُلُّ مَـا عَنْ رُتبَةِ الحُسْـنِ قَصُـرْ فَهْوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَـامـاً كَثُرْ

(وكُلُّ مَا)، أي: حديثٍ (عَنْ رُتبةِ الحُسْنِ قَصُرْ)، أي: قَصُرَ وانْحَطَّ عن رُتبة الحسَن ولم يبلغها، (فَهْوَ) الحديثُ (الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَاماً كَثُرْ).

قوله: «الحُسْنِ» بضم الحاء وسكون السين المهملتين، و «قَصُرَ» بفتح القاف وضم الصاد المهملة، أي: لم يبلغ رُتبة الحَسَن، وبالأَحْرَىٰ رُتبة الصَّحيح.

وقوله: «أقْسَاماً كَثُر» كَثُرَ بفتح الكاف وضمِّ الثاء المثلثة، وَأَقْسَاماً: تمييزٌ مفردٌ قُدِّم علىٰ عامله، أي: كَثُر أقساماً، أو تمييزُ نسبةٍ محوَّلٌ عن الفاعل، أي: كَثُرتْ أقسامُهُ.

والضَّعِيفُ[1] لغةً: ضِدُّ القوي.

واصطلاحاً[2]: هو الحديثُ الذي نَزَلَ عن رُتبة الحَسَن، بفقد صفةٍ أو أكثر من صفاتِ الحديثِ الحسَنِ، وانتفاءِ شرطٍ أو أكثر من شروطه، وهي: اتصالُ السَّند، وعدالةُ الرُّواة، وضبطُهم، ونفيُ الشذوذ، والسَّلامةُ من العلَّة، ويُضاف إلىٰ هذه الخمسة: العاضدُ من متابعٍ أو شاهدٍ عند الحاجة إليه[3].

وتتفاوتُ أقسامُه وتتعدَّدُ بتفاوت درجات ضعفه، وذلك باعتبار نفي شرطٍ أو أكثر من شروطه وصفاته، مجتمعةً مع بعضها البعض، وبضم بعضها إلىٰ بعض، مع

---

(١) مشتق من الضعف بفتح الضاد وضمها.

(٢) قيل في تعريفه: هو ما لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن، وقيل: هو ما لم تجتمع فيه صفات القبول، وهذا أحسن.

(٣) لأن الضعيف إذا اعتضد بمتابع أو شاهد ارتقىٰ إلىٰ الحسن لغيره.

اعتبار شدَّةِ ضعف الرُّواة وخفَّتِه(١).

فمنه: المنقطِعُ، والمعضَلُ، والمرسَلُ، والمدلَّسُ، والمضطَرِبُ، والشَّاذُّ، والمقلوبُ، والمنكَرُ، والواهِي، والمتروكُ، والموضوعُ، وغيرُ ذلك كما سيأتي مفصَّلاً.

*** فوائد:**

١- الضعيف إذا كان ضعفُه خفيفـًا، ورُوِيَ من طريقٍ آخر مثلَه، ارْتَقَىٰ إلىٰ درجة الحسَن لغيره.

٢- الحديثُ الضعيف لا يُعمَلُ به في الأحكام، ويُعمَلُ به في التَّرغيب والتَّرهيب والفضائل بشروطٍ ثلاثة:

أن لا يكون ضعفُه شديداً.

ب- أن يندرج تحت أصلٍ عام.

ج- أن لا يعتقد عند العَمَل به ثبوتَه(٢).

٣- رتَّب الحافظُ ابنُ حجر أنواعَ الضَّعيف: فشرُّها الموضوعُ، ثم المتروكُ، ثم المنكَرُ، ثم المعلَّلُ، ثم المدْرَجُ، ثم المقلوبُ، ثم المضطربُ(٣). أيبيل

---

(١) قسَّم الحافظُ ابنُ حبان الحديثَ الضعيفَ إلىٰ خمسين إلا واحداً، وأشار ابنُ الصلاح إلىٰ أقسامه فبلغت: اثنين وأربعين قسمـًا، وأقسامه تفوق ذلك بكثير، ثم إنَّ إحصاءه ليس تحته فائدة. قال الحافظ ابن حجر: «هو مع كثرة التعب فيه قليلُ الفائدة»، ينظر: «تدريب الراوي» (١/ ١٤٥)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ١١٥)، و«فتح الباقي» لزكريا الأنصاري (١/ ١١٤).

(٢) نقله الحافظ السخاوي في «القول البديع» (ص٤٧٢/ ٤٧٣) عن شيخه الحافظ ابن حجر، وكذا السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢٥٢). وانظر إن شئت كتابي: «فيض اللطيف من أحكام الحديث الضعيف».

(٣) «شرح النخبة» (ص٨٥-٩١)، و«تدريب الراوي» (١ /٢٤٩)، و«منهج ذوي النظر» للترمسي (ص٩٦).

مثاله:

للضعيف أمثلةٌ متعدِّدةٌ بتعدُّد أقسامه، وسنكتفي بذكر مثالٍ واحدٍ:

روىٰ الترمذي في «سننه» قال: حدثنا محمَّد بنُ إسماعيل، قال: حدثنا إبراهيم بنُ موسىٰ، قال: أخبرنا الوليد بنُ مسلم، قال: حدثنا رَوْحُ بنُ جَنَاح، عن مجاهدٍ، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «فَقِيهٌ أَشَدُّ عَلَىٰ الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ». في سنده رَوْحُ بن جناح الأموي: ضعيف، قال النسائي: «ليس بالقوي»، واتَّهمه ابنُ حبان.

*** مصنفاتُه ومظانُّه:**

- كُتُب الضُّعفاء: ككتاب «الضعفاء والمتروكين» للنسائي، وكتاب «المجروحين» لابن حبان، وكتاب «الضعفاء الكبير» للعُقَيلي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي.

- كُتُب المراسيل: كالمراسيل لأبي داود.

- كُتُب العلل: كعلل الدارقطني .

- كُتُب الأفراد .

فائدة: ما قيل فيه: هذا حديثٌ ضعيفٌ، أي: لم يصح إسنادُه، ولا يعني ذلك القطع بضعفه وكذبه، لجواز الضبط والإتقان والصدق علىٰ غير الثقة.



المَرْفُوعُ

وَمَـا أُضِيـفَ لِلنَّبِـي المَرْفُـوعُ ....

(وَمَا)، أي: الحديثُ الذي (أُضِيفَ) ونُسِبَ (لِلنَّبِي)صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هو الحديثُ (المَرْفُوعُ).

سُمِّيَ بذلك لرِفْعَةِ مَنْ أُضيف إليه، وهو النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

والحديثُ المَرْفُوعُ: هو ما أُضيف إلىٰ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ.

أي: ما نسبهُ إلىٰ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الصحابيُّ أو التابعيُّ أو مَنْ دونهما، وسواء كان متَّصلاً أو منقطعـًا، فيدخل فيه: المتَّصلُ، والمنقطعُ، والمرسَلُ، والمعْضَلُ، والمعلَّق.

وقول الخطيب في تعريف المرفوع: «هو ما أَخْبَر فيه الصحابيُّ عن قول الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أو فعلِهِ»([1])، قال ابنُ حجر: «خرج مخرج الغالب»[2].

*** أمثلـة:**

- مثالُ المرفوع القولي: قال البخاري: ثنا إسحاق بنُ إبراهيم الحنظلي، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا مَعْمَرٌ، عن هَمَّام بنِ مُنَبِّه، أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لاَ تُقْبَلُ صَلاَةُ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّىٰ يَتَوَضَّأَ»[3].

---

(١) «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص٢١).

(٢) «النكت علىٰ ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٥١١) بنحوه، و«النكت الوفية» (١/ ٣١٧)، و«تدريب الراوي» (٣/ ٩٦- عوامة).

(٣) رواه البخاري رقم (١٣٥)، ومسلم رقم (٢٢٥).

– مثالُ المرفوع الفعلي: قال مسلمٌ: ثنا قُتيبة بنُ سعيد، قال: ثنا بكر (هو ابنُ مُضَر)، عن جعفر بنِ ربيعة، عن الأعرج، عن عبد الله بنِ مالك بنِ بُحَيْنة أنَّ رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا صَلَّىٰ فَرَّجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّىٰ يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ[١].

– مثالُ المرفوع التَّقريري: قال مسلمٌ: ثنا يحيىٰ بنُ يحيىٰ قال: قرأتُ علىٰ مالك، عن ابنِ شهاب، عن أبي أمامة بنِ سهل بنِ حُنَيف، عن عبد الله بنِ عباس قال: دخلتُ أنا وخالد بنُ الوليد مع رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بيتَ ميمونة، فأُتِيَ بضَبٍّ مَحْنُوذٍ، فأهوىٰ إليه رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بيده فقال بعضُ النِّسوة اللاتي في بيت ميمونة: أخبروا رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بما يُريد أن يأكل، فرفع رسولُ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يده، فقلتُ: أَحَرامٌ هو يا رسول الله؟ قال: «لاَ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ».

وفي رواية: قال خالد: فاجتررتُه فأكلتُه ورسولُ الله ينظرُ، فلم ينْهَنِي[٢].

– مثالُ المرفوع الوصفي: قال البخاري: ثنا قتيبة بنُ سعيد، ثنا حماد، عن ثابت، عن أنس قال: كَانَ رَسُولُ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنَ النَّاسِ، وَأَجْوَدَ النَّاسِ، وَأَشْجَعَ النَّاسِ[٣].

*** فائدة:**

قول الصَّحابي: من السُّنَّة كذا، وأُمِرْنا أن نفعل كذا، ونُهينا عن كذا، وكُنَّا نُؤمر بكذا، وكُنَّا نُنْهَىٰ عن كذا، وكُنَّا نَفْعلُ كذا، وكُنَّا نقولُ ورسولُ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فينا، وكُنَّا لا نَرَىٰ بأساً بكذا، وكان يُقالُ كذا، كلُّه في حُكْمِ المرفوع، لأنه عند الإطلاق ينصرفُ بظاهره إلىٰ مَنْ له الأمرُ والنَّهيُ، ومَنْ يجبُ اتِّباعُ سُنَّته، وهو رسولُ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٤].

---

(١) رواه مسلم رقم (٤٩٥)، والبخاري رقم (٣٩٠).

(٢) رواه مسلم (١٩٤٥/ ١٩٤٦)، والبخاري (٥٣٩١).

(٣) رواه البخاري رقم (٣٠٤٠)، ومسلم (٢٣٠٧).

(٤) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٢٢)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩٧)، و«تدريب الراوي» (١/ ١٥٠).

ومن المرفوع أيضـاً: ما جاء عن الصَّحابي، ومثلُه لا يُقال من قِبَلِ الرَّأي، ولا مجالَ للاجتهاد فيه، بشرط أن لا يكونَ ذلك الصحابيُّ من أحبارِ أهلِ الكتاب كعبد الله بن سَلَام، أو ممَّن يُحَدِّثُ بالإسرائيليات كعبد الله بن عَمْرو، وأبي هريرة، وسيأتي التَّنبيه عليه في الموقوف.

المَقْطُوع

.... وَمَــا لِتَـــابِعٍ هُـــوَ المَقْطُـــوعُ

(وَمَا)، أي: الحديثُ الذي أُضيفَ (لِتَابِعٍ هُوَ) الحديثُ (المَقْطُوعُ).

الحديثُ المَقْطُوعُ: هو ما أُضيف إلىٰ التَّابعي أو مَنْ دونه من قولٍ، أو فعلٍ.

وجمعُ المقطوع: مقاطع، ومقاطيع.

والفرقُ بين المقطوع والمنقطع: أنَّ المقطوع من مباحث المتن وصفاته، وهو ما أُسند إلىٰ التَّابعي، أمَّا المنقطع: فهو من مباحث السَّنَد وصفاته، وهو ما سقط من سنده راوٍ أو أكثر بلا تتابع، كما سيأتي في موضعه.

وقد أطلق بعضُهم كالشَّافعي، والطبراني، والحُمَيْدي، وابنِ الحَصَّار المقطوعَ علىٰ المنقطع، وهو استعمالٌ غيرُ مشهور، والشَّافعيُّ فَعَلَه قبل حُدوث الاصطلاح.

مثال المقطوع القولي: قال مسلم: ثنا يحيىٰ بنُ يحيىٰ التَّميمي، قال: أنا عبد الله بنُ يحيىٰ بنِ أبي كثير، قال: سمعتُ أبي (يحيىٰ بنَ أبي كثير) يقول: «لاَ يُسْتَطَاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الجَسَدِ»[1].

مثال المقطوع الفعلي: قال عبد الرزاق: عن مَعْمَر، عن الزُّهري قال: «إذا توضَّأ الرَّجُلُ علىٰ خُفَّيْهِ ثمَّ خَلَعَهُما فقد انْتَقَضَ وُضوؤه»[2].

وقال ابنُ أبي شيبة: ثنا وكيعٌ، عن الرَّبيع، عن الحَسَن أنه كان إذا سَلَّمَ انْحَرَفَ، أو قام سريعـاً[3].

---

(١) رواه مسلم رقم (٦١٢).

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» رقم (٨٤٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» رقم (١٩٦٢).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» رقم (٣٠٩٠).

*** تعريفُ التَّابعي:**

التَّابعي: هو من لقي الصحابيَّ مسلمـًا ومات علىٰ ذلك، سواء سمع منه أَوْ لا.

قال ابنُ حجر: «وهذا هو المختار، خلافـًا لمن اشترط في التَّابعي طولَ الملازمة، أو صحَّةَ السَّماع، أو التَّمييزَ»(١).

*** مظانُّه:**

- «المصنف» لعبد الرزاق الصنعاني.
- «المصنف» لأبي بكر ابن أبي شيبة.

---

(١) «شرح النخبة» لابن حجر (ص١٠٩).

المُسْنَدُ

وَالمُـسْنَدُ المُتَّـصِلُ الْإِسْنَـادِ مِـنْ رَاوِيـهِ حَتـىَّ المُصْطَفىَ وَلَمْ يَبِنْ

(وَ) الحديثُ (المُسْنَدُ) هو الحديثُ (المُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ)، أي: الذي اتَّصَل سندُه (مِنْ رَاوِيهِ)، أي: مِن أَوَّلِهِ (حَتَّىٰ المُصْطَفَىٰ)، أي: إلىٰ مُنتهاه، وهو النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَلَمْ يَبِنْ)، أي: لم ينقطع.

المسْنَدُ بفتح النون، يُطلق علىٰ الكتاب الذي جُمع فيه أحاديثُ كلِّ صحابي علىٰ حِدَة، كـ«مسند الإمام أحمد»، ويُطلق أيضـًا ويُراد به الإسنادُ فيكون مصدراً، كـ«مسند الشِّهاب»[١]، و«مسند الفردوس»[٢]، أي: إسناد أحاديثهما[٣]، ويُطلق علىٰ الحديث الآتي تعريفُه.

والحديثُ المُسْنَدُ: هو ما اتَّصل سندُه إلىٰ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، ولم يَبِنْ، أي: لم ينقطع. فاشترط فيه الاتصالَ والرفعَ.

وقال ابن عبد البر: «المسنَدُ هو: المرفوع»[٤].

فأدخل فيه المرسلَ، والمعضلَ، والمنقطعَ.

وقال الخطيب[٥] : «هو الذي اتَّصَل إسنادُه بين راويه ومَنْ أسند عنه، إلا أن أكثر

(١) لأن مؤلفه أسند فيه أحاديث كتاب «الشهاب»، وكل من «الشهاب» و«مسنده» لمؤلِّفٍ واحد، هو محمد بن سلامة القضاعي (ت:٤٥٤هـ).

(٢) كتاب «فردوس الأخبار بمأثور الخطاب»، هو لأبي شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي (ت:٥٠٩هـ)، ومسنده «مسند الفردوس» هو لابنه: أبي منصور شهردار بن شيرويه الديلمي (ت:٥٥٨هـ).

(٣) أي: إيراد الأحاديث بأسانيدها.

(٤) يد» لابن عبد البر (١/ ٢١).

(٥) «الكفاية» للخطيب (ص٢١).

استعمالهم هذه العبارةَ هو فيما أُسْنِدَ إلىٰ النبي ﷺ خاصَّةً».

فأدخل فيه: المقطوعَ، والموقوفَ.

مثاله: قال البخاري: ثنا محمَّد بنُ بَشَّار، قال: ثنا يحيىٰ بنُ سعيد، قال: ثنا شعبة، قال: حدثني أبو التيَّاح، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلاَ تُنَفِّرُوا»(١).

---

(١) رواه البخاري رقم (٦٩)، ومسلم رقم (١٧٣٤).

المُتَّصِل

وَمَـا بِـسَمْعِ كُـلِّ رَاوٍ يَتَّـصِلْ إسْنَـادُهُ لِلْـمُصْطَفَىٰ فَالمُتَّـصِلْ

تقدير البيت: الحديثُ الذي يتصل إسنادُه بسمعِ كُلِّ راوٍ ممَّن فوقه حتىٰ انتهىٰ للمصطفىٰ هو الحديث المتصل، ففي البيت تقديمٌ وتأخير.

الحديثُ المُتَّصِلُ: ويقال له أيضـًا: المَوْصُول.

هو ما اتصل سندُه بالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، أو بالصحابي، فشمل المرفوعَ والموقوفَ، أما المقطوعُ، وهو ما أُضيف إلىٰ التابعي كما تقدم، فلا يدخل في المتصل إلا مع التقييد.

فيقولون: متصلٌ إلىٰ سعيد بنِ المسيِّب، أو إلىٰ الزهري، أو إلىٰ مالك.

- مثالٌ للمتصل المرفوع: قال البخاري: ثنا عبد الله بنُ يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بنِ عُمر أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «لاَ يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَيْعِ بَعْضٍ»(١).

- مثالٌ للمتصل الموقوف: قال مسلم: ثنا أبو الربيع الْعَتَكِي، قال: ثنا حماد بنُ زيد، عن هشام بنُ عروة، عن أبيه، أن أَرْوَىٰ بنتَ أُوَيْس ادَّعتْ علىٰ سعيد بنِ زيدٍ أنه أخذ شيئـًا من أرضها، فخاصمته إلىٰ مروان بنِ الحكم، فقال سعيد: أنا كنتُ آخُذُ من أرضها شيئـًا بعد الذي سمعتُ من رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ؟ قال: وما سمعتَ من رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه واله وسلم؟ قال: سمعتُ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «مَنْ أَخَذَ شِبْراً مِنَ الأَرْضِ ظُلْمـًا طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ».

(١) رواه البخاري رقم (٢١٦٥)، ومسلم رقم (١٤١٢).

فقال له مروان: لا أسألُكَ بيِّنةً بعد هذا، فقال: اللهم إن كانتْ كاذبةً فَعَمِّ بَصَرَها واقتُلها في أرضها، قال: فما ماتتْ حتىٰ ذَهَبَ بَصَرُها، ثُمَّ بَيْنَا هي تمشي في أرضها إذ وقعتْ في حفرةٍ فماتت[1].

(١) رواه مسلم رقم (١٦١٠)، والبخاري رقم (٣١٩٨).

المُسَلْسَل

مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَىٰ وَصْفٍ أَتَىٰ   مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الْفَتَىٰ

(مُسَلْسَلٌ) أي: الحديثُ المسلسَلُ (قُلْ) أيها الطالبُ في تعريفه: (مَا) أي: الحديثُ الذي (عَلَىٰ وَصْفٍ أَتَىٰ) أي: أتىٰ به رواتُه علىٰ وصفٍ لهم، سواء كان ذلك الوصفُ قوليًّا (مِثْلُ أَمَا والله أَنْبَأَنِي الْفَتَىٰ)، أو فعليـًا، وسيأتي قريبـًا.

والمسلسلُ مأخوذٌ من التَّسَلْسُل: وهو اتصالُ الشيءِ بعضه ببعض، ومنه سِلْسِلَةُ الحديد، سُمِّي بذلك لشبهه بالسِّلْسِلَة.

والحديثُ المُسَلْسَلُ: هو ما تتابع رواتُه واتفقوا علىٰ صفةٍ من الصفات، أو حالةٍ من الحالات، القولية أو الفعلية أو هما معـًا.

- مثال المسلسل بحال الرواة القولي: قولُ كُلِّ واحدٍ من الرواة: (أما والله أنبأني الفتىٰ).

ومنه: حديثُ معاذ بنِ جبل أنَّ النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال له: «يَا مُعَاذُ إِنِّي أُحِبُّكَ، فَقُلْ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَىٰ ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»[1].

فإنه مسلسلٌ بقول كلِّ راوٍ من رواته: وأنا أحبك فقل... إلخ.

وللمسلسل بحال الرواة الفعلي مَثَّل بقوله:

كَـذَاكَ قَـدْ حَدَّثَنِيـهِ قَـائِمـًا   أَوْ بَعْـدَ أَنْ حَـدَّثَنِي تَبَـسَّمَا

- مثال المسلسل بحال الرواة الفعلي: قوله: (قد حدثني قائمـًا)، وهكذا يفعل

(١) رواه مسلسلًا: أبو داود رقم (١٥٢٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٤١)، وعبد بن حميد رقم (١٢٠)، ورواه أحمد (٥/ ٢٤٤/ ٢٤٥)، والنسائي (٣/ ٥٣)، والحاكم (١/ ٢٧٣) و(٣/ ٢٧٣) غير مسلسل.

كلُّ راوٍ مع الآخر من القيام عند الحديث.

وقوله: (أو بَعْدَ أن حدثني تبسَّما) بألف الإطلاق، وهكذا يفعل كلُّ راوٍ مع الآخر من التبسُّم بعد الحديث.

فكلٌّ من القيام والتبسُّم حالٌ أحوال الرواة الفعلي.

ومنه حديثُ أبي هريرة قال: شبك بيدي أبو القاسم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وقال: «خَلَقَ اللهُ الْأَرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ» الحديثَ[1].

فإنه مسلسلٌ بتشبيك كُلِّ راوٍ من رُواته بيد مَنْ رواه عنه.

- وقد يجتمع الحالُ القولي والفعلي معـًا مثل:

حديث أنس قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «لاَ يَجِدُ الْعَبْدُ حَلاَوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ حُلْوِهِ وَمُرِّهِ»، وقَبَضَ رسولُ الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه و آله وسلم علىٰ لحيته وقال: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ حُلْوِهِ وَمُرِّهِ»[2].

فإنه مسلسلٌ بقبض كلِّ راوٍ من رُواته علىٰ لحيته وقوله: آمنتُ بالقَدَر إلخ.

- أما المسلسلُ بصفات الرُّواة: فيكون باتفاقهم علىٰ صفةِ ذاتٍ، وذلك:

كالمسلسل بالمحَمَّدِين، أو بالفقهاء، أو بالحفاظ، أو بالنُّحاة، أو بالمدنيين، أو الشاميين أو المصريين.

- والمسلسلُ بصفات الرِّوَاية: كاتفاق الرُّواة علىٰ صيغةٍ من صيغ التحمُّل:

---

(١) رواه مسلسلًا: الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٣٤). والحديث رواه مسلم رقم (٢٧٨٩)، وأحمد (٢/ ٣٢٧).

(٢) رواه مسلسلًا: الحاكم في «المعرفة» (ص٣١-٣٢)، وذكره السيوطي في «جياد المسلسلات» (ص٢٢٠).

كحدثنا، أو سمعتُ، أو أخبرنا.

– ومنه المسلسلُ بزمن الرِّوَاية: كحدثني يومَ عِيدٍ.

– أو بمكان الرِّوَاية: كحديث ابنِ عباس مرفوعـًا: «مَا دَعَا أَحَدٌ فِي هَذَا الْمُلْتَزَمِ[١] إِلاَّ اسْتُجِيبَ لَهُ». قال ابنُ عباس: «وأنا ما دعوتُ الله فيه إلا استُجيب لي»، وهكذا كلُّ راوٍ يُستجابُ دعاؤه هناك[٢].

– أو كون الراوي آخرَ مَنْ رَوَىٰ عن شيخه[٣]، إلىٰ غير ذلك من أنواع التسلسُل التي لا تنحصر كما قال ابن الصلاح[٤].

ومنه: المسلسلُ بالأوَّلية، وهو حديث الرَّحمة[٥].

وهذا الحديثُ مما تسلسل بعضُه، فإنه مسلسلٌ إلىٰ سفيان بن عُيينة، قال الحافظ ابن حجر: «ومن رواه مسلسلاً إلىٰ منتهاه فقد وهم»[٦].

وهو مِنْ أصحِّ المسَلْسَلات.

وأصحُّ مُسَلْسَلٍ يُروىٰ في الدنيا هو: المسَلْسَلُ بسُورة الصَّفِّ[٧]، قاله الحافظ ابن

---

(١) الملتزم: هو مكان بين الحجر الأسود وباب الكعبة.

(٢) هو المسلسل بإجابة الدعاء بالملتزم.

(٣) هو المسلسل بتاريخ الرواية.

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٤٦٢).

(٥) حديث الرحمة هو حديث: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»، رواه أبو داود رقم (٤٩٤١)، والترمذي رقم (١٩٨٩)، وأحمد (٢/ ١٦٠)، والحاكم (٤/ ١٥٩)، وهو حديث صحيح.

(٦) «شرح النخبة» لابن حجر(ص١٢٠).

(٧) رواه الترمذي رقم (٣٣٦٣)، وأحمد (٥/ ٤٥٢)، والدارمي (٢/ ٢٠٠)، والحاكم (٢/ ٢٢٩/ ٤٨٧)، أي: بقراءتها.

حجر[١].

وكذلك المسَلْسَلُ بالحفاظ، قاله السيوطي[٢].

وقال في «شرح النخبة»: «المسَلْسَلُ بالأئمَّةِ الحفَّاظِ المتقنين يُفيدُ العِلْمَ القَطْعِيَّ»[٣].

*** الفائدة منه:**

الحصولُ علىٰ مَزيدِ ضَبْطٍ مِن الرُّواة، والاتِّصَال في السَّماع، والبُعد عن التدليس، لكن قلَّما يَسْلَمُ المسَلْسَلُ مِنْ ضعفٍ، وإن كان أصلُه صحيحًا.

ومن فوائده أيضًا: الاقتداءُ بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فعلًا[٤]، قاله ابن دقيق العيد[٥].

فائدة: التَّسَلْسُلُ يقع في الإسنادِ كُلِّه، وقد يقع في مُعْظَمِه، كما تقدَّم في حديث الرحمة.

*** مصنفاته:**

- «الجواهر المُفَصَّلات في الأحاديث المُسَلْسَلات» لابن الطَّيْلَسَان (ت:٦٤٢).
- «العَذْبُ السَّلْسَل في الحديث المسَلْسَل» للحافظ الذهبي (ت:٧٤٨).
- «الجواهر المكَلَّلَة في الأحاديث المسَلْسَلَة» للحافظ السخاوي (ت:٩٠٢).
- «جِيَادُ المسَلْسَلات» للحافظ السيوطي (ت:٩١١).

---

(١) «تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ١٧٠)، و«فتح الباقي» لزكريا الأنصاري (٢/ ٢٨٩)، قال الحافظ ابن الحجر في «فتح الباري» (٨/ ٦٤١): «وقد وقع لنا سماعُ هذه السورة مسلسلاً في حديثٍ ذُكِرَ في أوَّلِهِ سَبَبُ نُزُولها، وإسناده صحيحٌ قلَّ أن وَقَع في المسلسلات مثلُه مع مزيد عُلُوِّه».

(٢) «تدريب الراوي» (٢/ ١٧٠).

(٣) «شرح النخبة» لابن حجر (ص٤٩).

(٤) أي: بفعله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما في مسلسل التشبيك بين الأصابع.

(٥) «الاقتراح» لابن دقيق العيد (ص٢١٥).

- «الفوائد الجليلة في مُسَلْسَلات عَقِيلَة» للمسند محمد بن أحمد بن عقيلة المكي (ت:١١٥٠).

- «المناهل السَّلْسَلَة في الأحاديث المسَلْسَلَة» للمسند عبد الباقي الأيوبي (ت:١٣٦٤).

- «الآيات البينات في شرح وتخريج المسَلْسَلات» للعلامة عبد الحفيظ الفاسي الفهري (ت:١٣٨٣).

- «العُجَالَة في الأحاديث المسَلْسَلَة» للمسند محمد ياسين الفاداني المكي (ت:١٤١٠).



الْعَزِيزُ

عَزِيــزُ مَــرْوِي اثْنَـيْنِ أَوْ ثَلَاثَــهْ ....

الحديثُ الـ(عَزِيزُ) هو (مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَة) أي: الذي يرويه اثنان أو ثلاثةٌ، ولو في طبقةٍ واحدة.

وقوله: (عَزِيزُ) بلا تنوين للضرورة، و(مَرْوِي) بسكون الياء للوزن، وحينئذٍ تُحذف في الوصل لالتقاء الساكنين. قاله الدمياطي(١).

الْعَزِيزُ لغةً: هو الْقَوِيُّ، مِنْ عَزَّ يعَزُّ بفتح العين، أي: قَوِيَ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس:١٤]، سُمِّيَ بذلك لأنه تَقَوَّىٰ بمجيئه من وجهٍ آخر.

أو هو النادرُ القليلُ، مِنْ عَزَّ يَعِزُّ بكسر العين، أي: قَلَّ، سُمِّي بذلك لأنه نادرٌ قليلُ الوجود.

وفي الاصطلاح: هو ما رواه اثنان، ولو في طبقةٍ واحدةٍ، ولا يَرِدُ بأقل منهما.

فإنْ رواه أقلُّ من اثنين في طبقةٍ واحدةٍ فلا يُسَمَّىٰ عزيزاً، وبعضُهم يجعله عزيزاً أيضـًا، ويكتفي بوجود اثنين ولو في طبقةٍ واحدة، وعزاه السخاوي لابنِ الصلاح، ولابنِ حجر في غير «النخبة»(٢).

أَمَّا إنْ رواه في بعض الطبقات ثلاثةٌ فأكثر فهو عزيزٌ أيضـًا، بشرط أن يرد باثنين ولو في طبقةٍ واحدة، إذ لا يُشترط أن يرويه اثنان عن اثنين في جميع السند علىٰ الصحيح.

مثاله: حديث رواه البخاري رقم (١٥)، ومسلم رقم (٤٤) عن أنس، ورواه

---

(١) «صفوة الملح» (ص١٠٩).

(٢) «فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ٦/ ٧).

البخاري رقم (١٤) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

وهذا الحديث رواه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: أنس، وأبو هريرة، ورواه عن أنس: قتادة، وعبد العزيز بنُ صُهَيْب، ورواه عن قتادة: شعبة[١]، وسعيد[٢]، ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بنُ عُلَية[٣]، وعبد الوارث بنُ سعيد[٤]: ورواه عن كُلٍّ جماعةٌ.

فائدة: لا يُشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً، خلافـاً للحاكم أبي عبد الله، فإن كلامه في كتابه «المعرفة» يومئ إلىٰ ذلك، قال: «وصِفَةُ الحديثِ الصحيحِ أن يرويه عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صحابيٌّ زائلٌ عنه اسْمُ الجهالة، وهو أن يروي عنه تابعيَّان عَدْلَان[٥]، ثم يتداوَلُهُ أهلُ الحديث بالقبول إلىٰ وقتنا هذا، كالشهادة علىٰ الشهادة»[٦].

وصرَّح القاضي أبو بكر بنُ العربي (ت:٥٤٣هـ) في «شرح البخاري» بأنَّ ذلك شرطُ البخاري، وردَّ عليه غيرُ واحدٍ.

قال ابنُ رُشَيْد السبتي (ت:٧٢١هـ): «ولقد كان يكفي القاضيَ في بُطلان ما ادَّعىٰ أنه شرطُ البخاري أولُّ حديثٍ مذكورٍ فيه»[٧].

(١) البخاري رقم (١٥)، ومسلم رقم (٧٠).
(٢) أي: ابن بشير، وروايته عند الطبراني في «الأوسط» رقم (٨٨٥٩).
(٣) البخاري رقم (١٥)، ومسلم رقم (٦٩).
(٤) مسلم رقم (٦٩).
(٥) لكي تزول عنه الجهالة.
(٦) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٦٢)، يشترط في الشهادة علىٰ الشهادة أن يكون لكل شاهد أصلٍ شاهدا فرعٍ.
(٧) «شرح النخبة» لابن حجر (ص٤٤)، و«النكت الوفية» للبقاعي (٢/ ٤٤٠).

وأجاب القاضي بأن عُمَرَ قد خطب به[١] علىٰ المنبر بحضرة الصحابة، فلولا أنهم يعرفونه لأنكروه. قال الحافظ: وفي جوابه نظر[٢].



(١) أي: حديث: إنما الأعمال بالنيات.

(٢) «شرح النخبة» (ص٤٤)، إذْ لا يلزم من سكوتهم أن يكونوا سمعوه من غيره، ثم إنَّ هذا لو سُلِّم في تفرُّد عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مُنِعَ في تفرُّد علقمة عنه، وفي تفرُّد محمد بن إبراهيم عن علقمة، وفي تفرُّد يحيىٰ بن سعيد عن محمد.

المَشْهُور

مَــشْهُورُ مَــرْوِي فَــوْقَ مَـا ثَلاَثَــهْ ....

الحديثُ الـ(مَشْهَورُ) هـو (مَرْوِي فَوْقَ مَا) زائدة (ثَلَاثَـة)، أي: الـذي رواه أكثرُ مـن ثلاثة.

قوله: (مَشْهُورُ) بلا تنوين للضرورة، و(مَرْوِي) بياء ساكنة للوزن.

المَشْـهُورُ لغـةً: مأخـوذٌ مـن شَـهَّرته، أي: أعلنتـه وأظهرته، سُـمِّي بذلـك لوضوح أمره.

واصطلاحًا: هو ما رواه ثلاثةٌ فصاعداً بحيث لا ينزل عَدَدُ رواته عن ثلاثةٍ ولو في طبقةٍ واحدة، وإذا زاد عددُ رواته علىٰ ثلاثةٍ فهو مشهور أيضـًا، ما لم يبلغ حَدَّ التَّواتُر.

وبعضُهم يُسميه: المستفيض، مأخوذ من فاض الماءُ إذا سال وانتشر، سُمِّي بذلك لانتشاره وشُيوعه.

وبعضُهـم خَصَّ المستفيض بالـذي يستوي طَرَفَا إسـنادِهِ، فيكـون في ابتدائه وانتهائـه سـواء.

هذا هو الحديث المشهور في اصطلاح المحدثين، ولهم إطلاقاتٌ أخرىٰ علىٰ المشهور: منها:

ما اشتهر علىٰ الأَلْسِنة: سواء كان له إسنادٌ واحدٌ فصاعداً أو لا يوجد له إسنادٌ أصلاً.

ولهم فيه مؤلفاتٌ منها:

- «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» أو «اللآلئ المنثورة في الاحاديث المشهورة»، لبدر الدين الزركشي (ت:٧٩٤هـ).

- «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة» لابن حجر العسقلاني.

- «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسيوطي.

- «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة» للسخاوي، وهو أحسنها.

- «كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس» لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت:١١٦٣هـ).

- «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور علىٰ السنة الناس من الحديث» لابن الدَّيْبَع الشيباني (ت:٩٤٤هـ).

ما اشتهر عند قوم: من علماء، ومحدثين، وفقهاء، ونحويين، وأصوليين، وعامَّة.

مثال المشهور عند العلماء وغيرهم: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ». رواه البخاري رقم (١٠)، ومسلم رقم (٤٠)، عن عبد الله بنِ عَمْرو.

ومثال المشهور عند المحدثين: حديث قُنُوته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بعد الركوع شهراً. رواه البخاري رقم (٤٠٩٤)، ومسلم رقم (٦٧٧)، عن أنس.

ومثال المشهور عند الفقهاء: «أبغَضُ الحَلاَلِ عِنْدَ اللهِ الطَّلاَقُ». رواه أبو داود رقم (٢١٧٨)، وابن ماجه رقم (٢٠١٨)، والحاكم (٢/ ١٩٦)، عن عبد الله بن عُمَر.

ومثال المشهور عند النحويين: «نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ». قال العراقي[1]: «لا أصل له». وقال ابن حجر إنه ظفر به في «مشكل الحديث» لابن قتيبة[2].

---

(١) «تدريب الراوي» (٢/ ١٥٨)، قال بهاء الدين السبكي في «عروس الأفراح» (٢/ ٤٤٣): «لم أر هذا الكلام في شيء من كُتُب الحديث، لا مرفوعاً ولا موقوفاً، لا عن النبي، ولا عن عُمر، مع شدة الفحص عنه». وينظر أين ذكر العراقيُّ هذا الكلام، وليس هو في «مُشكل ابن قتيبة»، بل ذكره أبو عُبيد في «غريب الحديث» (٣/ ٣٩٤) بدون إسناد. ومعناه أن صُهيباً إنما يطيع الله حبًّا فيه لا لمخافة من عقابه.

(٢) «المقاصد الحسنة» للسخاوي رقم (١٢٥٩) (ص ٤٤٩).

ومثال المشهور عند الأصوليين: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُواْ عَلَيْهِ». رواه ابن ماجه رقم (٢٠٤٥)، وابن حبان رقم (١٤٩٨- موارد)، والحاكم (٢/ ١٩٨) نحوه.

ومثال المشهور عند العامة: «المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ». رواه الترمذي رقم (٢٩٧٦)، وأبو داود رقم (٥١٢٨).

ومن المشهور نوعٌ يُسمَّىٰ: المتواتر، وهو الآتي.



المُتواتر

والمُتَوَاتِرُ لغةً: مشتقٌ من التَّواتُر، أي: التَّتابُع وتَرادُف الأشياء واحداً بعد واحدٍ بينهما فترة، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤].

واصطلاحًا: هو ما رواه عددٌ كثيرٌ غيرُ معيَّنٍ، بحيث تُحيلُ العادةُ تَواطُؤَهُم علىٰ الكذب، وذلك في جميع طبقات السند، من أوله إلىٰ آخره، فإن زادت هذه الكثرةُ في واحدةٍ من طبقاتِ السند فهو أيضـًا متواتر، ويُشترط في ذلك كُلِّه أن يكون مستند الخبر أمراً مشاهداً أو مسموعـًا[١]، كأن يقول الراوي: رأيتُ، أو سمعتُ. فهذه شروطٌ أربعة.

والمتواترُ إذا توفرت فيه شروطُهُ الأربعةُ المتقدمةُ أفاد الْعِلْمَ الضروريَّ، أي: اليقينيَّ، الذي يضْطَرُّ الإنسانُ إلىٰ قبوله وتصديقه من غير أن يحتاج إلىٰ إقامة الدليل عليه، بخلاف العلم النَّظَري[٢].

وينقسم المتواترُ إلىٰ: متواترٍ لفظي، ومتواترٍ معنوي.

فالمتواترُ اللَّفظي: هو ما تواتر لفظُه ومعناه، كحديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، رواه أكثرُ من سبعين صحابيًّا، وقال بعضهم: رواه نحو مائة[٣].

والمتواترُ المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه، كأحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد رُوِيَ نحوُ مائةِ حديثٍ في رفع اليدين في الدعاء، في قضايا مختلفةٍ غير متواترة، لكنَّ الْقَدْرَ المشتركَ بينها وهو رَفْعُ اليدين في الدعاء، تواتر باعتبار مجموع الطُّرُق[٤].

---

(١) أي: أن يكون الخبر حسيًّا يُدرك بالحواس الخمس، وهي: السمع والبصر والشم والذوق واللمس، فإن كان الخبر لا يُدرك بالحس، بل بالعقل، فلا يسمَّىٰ متواتراً.

(٢) العِلْمُ النَّظَري هو الذي يحصُل بإعمال الفكر والنظر.

(٣) «تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ١٦٠)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ١٥/ ١٦).

(٤) ورد عن النبي ﷺ نحوُ مائةِ حديثٍ فيه رفع يديه في الدعاء، جمعها الحافظ السيوطي في جزء:

ومن أمثلته: حديثُ المسح علىٰ الخفين، وحديثُ الحَوْضِ، وحديثُ من بنىٰ لله مسجداً، وغيرها كثير أُفردت بتصانيف.

فائدة: قال ابن حجر في «شرح النخبة»: كلُّ متواترٍ مشهورٌ من غير عكس[1].

*** مصنفاته:**

- «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» للحافظ السيوطي (ت:٩١١هـ).
- «قطف الأزهار، وهو تلخيص للأزهار» للسيوطي.
- «اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة» لابن طولون الدمشقي (ت:٩٥٣هـ).
- «لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة» لمحمد مرتضىٰ الزبيدي (ت:١٢٠٥هـ).
- «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» لمحمد بن جعفر الكتاني (ت:١٣٤٥هـ).



«فض الوعاء في أحاديث رفع اليدين في الدعاء».

(١) «نزهة النظر» (ص٣٩)، لأن المشهور يرويه عددٌ معيَّن، ولا يفيد العلم في الغالب، وقد يفيده أحيانـاً إذا احتفَّت به قرائن.

المُعَنْعَن

مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ ....

الحديثُ الـ(مُعَنْعَن) هو الذي يُروَىٰ بصيغة «عَنْ» (كَعَنْ سَعِيدٍ، عَنْ كَرَمْ) من غير بيانٍ للتحديثِ، أو الإِخْبَارِ، أو السَّماع.

والمُعَنْعَنُ لغةً: مأخوذٌ من عَنْعَنَ، أي: قال: عَنْ، عَنْ.

واصطلاحًا: هو ما رُوِي بلفظ (عَنْ) دون غيره من ألفاظ الرواية كالتحديث، أو الإخبار، أو السماع.

مثاله: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ كَرَم.

مثال آخر: عبد الرزاق، عن ابنِ جُرَيْج، عن هشام، عن عروة، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

حكمُه: الحديثُ المُعنْعَنُ حكمُه الاتصالُ عند جمهور أئمة الحديث وغيرهم، بشرط أن لا يكون الُمعَنعِنُ مدلِّسًا، وأن يُمكنَ لقاءُ المعنعِنِ بمَنْ عَنْعَنَ عنه، كما ذهب إليه مسلمٌ في «مقدمة صحيحه»[(١)].

واشترط البخاريُّ، وابنُ المَدِينِي، وغيرُهما: ثبوتَ لقاءِ المعنعِنِ بمَنْ رَوَىٰ عنه بالعنعنة[(٢)].

واشترط أبو المُظَفَّر السَّمْعَاني طولَ الصُّحبة بينهما[(٣)].

وزاد أبو عَمْرو الدَّانِي أن يكون معروفًا بالرواية عنه[(٤)].

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٢٧/ ١٢٨- بشرح النووي).

(٢) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١/ ٣٢)، و«جامع التحصيل» للعلائي (ص١١٦).

(٣) «القواطع في أصول الفقه» (٢/ ٥٩٤)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٢٤).

(٤) «جزء بيان المسند والمرسل والمنقطع» لأبي عمر الداني (ص٦١/ ٦٢)، و«مقدمة ابن الصلاح»

أمَّا عنعنةُ المدلِّس فمردودةٌ حتىٰ يُصَرِّح بالسَّماع أو التَّحديث، وسيأتي تعريفُ الحديث المدلَّس، والتدليس، والمدلِّس، في مكانه إن شاء الله.

ويُلحَقُ بالحديثِ المعنعَنِ الحديثُ المُؤَنَّنُ وهو الآتي.



(ص٢٢٤)، و«التدريب» (٣/ ٢١١- عوامة).

المؤنَّن (١)

والحديثُ المُؤَنَّنُ: هو ما رُوِيَ بأنَّ بالتشديد والفتح، كقوله: حدثنا فلانٌ أنَّ فلانـًا قال كذا.

والجمهور علىٰ أنَّ ما رُوي بـ(عَنْ) مثل ما رُوي بـ(أَنَّ)، وكلُّ ذلك محمولٌ علىٰ السَّماع، وقال قومٌ: هو منقطعٌ حتىٰ يتبيَّن اتصالُه.

والأوَّل أصحُّ، لأنَّ العبرة باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، والسلامة من التدليس، لا بالحروف والألفاظ.

ولأنه إذا كان سماعُ بعضِهم من بعضٍ صحيحـًا، كان حديثُ بعضِهم عن بعضٍ بأيِّ لفظٍ ورد محمولاً علىٰ الاتصال حتىٰ تتبيَّن فيه علةُ الانقطاع.

وقال أبو بكر الْبَرْدِيجِي (ت:٣٠١هـ): «أنَّ» محمولةٌ علىٰ الانقطاع حتىٰ يتبيَّن السماعُ في ذلك الخبرِ بعينِه من طريقٍ آخر.

قال ابنُ عبد البر: «لا معنىٰ لهذا، لإجماعهم علىٰ أن الإسنادَ المتصلَ بالصحابي سواء قال فيه: قال رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو إِنَّ رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال، أو عَنْ رسول الله أنه قال، أو سمعتُ رسولَ الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كلُّ ذلك سواء عند العلماء»(٢).

وقال العراقي في «شرح ألفية الحديث»: «الراوي إذا روىٰ حديثـًا فيه قِصَّةٌ، أو واقعةٌ، فإنْ كان أدرك ما رواه، بأَنْ حكىٰ قصةً وقعتْ بين النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبين بعض

---

(١) اسم مفعول من أَنَّنَ، أي: قال: أنَّ.

(٢) «التمهيد» لابن عبد البر (١/ ٢٦)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٢١)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ١٩٥).

الصحابة، والراوي لذلك صحابيٌّ أدرك تلك الواقعةَ، فهي محكومٌ لها بالاتصال، وإن لم يُعلم أنه شاهدها، وإن لم يُدرِك تلك الواقعةَ فهو مرسَلُ صحابي، وإن كان الراوي تابعياً فهو منقطع»[1].



(١) «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/ ١٧٠/ ١٧١).

المُبْهَم

وَمُـــبْهَمٌ مَـــا فِيـــهِ رَاوٍ لَـــمْ يُـــسَمْ ....

الحديثُ الـ(المُبْهَم)[١] هو (مَا فِيهِ)، أي: في سنده، أو في متنه (رَاوٍ لَمْ يُسَم)، أي: لم يُعَيَّنْ اسمُه في نفس الحديث.

المُبْهَمُ لغةً: من الإبهام، وهو الإخفاءُ، وعدمُ الاستبانة والاتِّضَاح.

واصطلاحًا: هو كلُّ حديثٍ وقع في سنده أو في متنه شخصٌ مُبهَمٌ غيرُ مُسمًّى[٢]، رجلاً كان أو امرأة.

وفائدةُ معرفة المبهَمات:

إذا كان المبهمُ في السند نحو: حدثني رجلٌ، أو شيخٌ، أو بعضُهم، ففائدته: زوالُ الجهالةِ عنه، ومعرفةُ عَيْنِه وحَالِه، وهل هو ثقةٌ أو ضعيفٌ، فيأخذُ الحديثُ حُكْمَهُ من صحةٍ[٣] أو ضعفٍ[٤].

أمَّا إذا كان المبهمُ في المتن، فمِنْ فوائده: معرفةُ صاحبِ القِصَّة، فيحصُلُ له منقبةٌ، ويُعرَفُ فضلُه إذا كان في الحديث فضلٌ، وكذا العكس[٥]. ومنها: معرفةُ زمانِ القِصَّة إذا كان المبهمُ ممن تأخَّر إسلامُه[٦]، فيُستفادُ بمعرفته الناسخُ والمنسوخُ.

والمبهمُ يُعرف: بوروده مسمًّى في بعض الروايات، أو بتنصيص أهلِ الحديثِ والسِّير عليه.

---

(١) اسم مفعول من أبهم.

(٢) أي: لم يُصرَّح باسمه.

(٣) إذا كان ذلك الراوي المبهم ثقة.

(٤) إذا كان ذلك الراوي المبهم ضعيفاً.

(٥) أي: يحصل له منقصة وذم.

(٦) فيعرف أن الحديث متأخر في الزمن.

مثاله في المتن: حديثُ ابن عباس أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله، الحجُّ كُلَّ عَامٍ؟[١].

هذا الرجل هو: الأقرع بنُ حابِس، كذا جاء مُصَرَّحـًا باسمه عند أحمد، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه.

وحديثُ عائشة أنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دخل عليها وعندها امرأة، قال: «مَنْ هَذِهِ؟»، قالت: فلانة، تذكُرُ من صلاتها، قال: «مَهْ، عَلَيْكُم بِمَا تُطِيقُونَ، فَوَالله لاَ يَمَلُّ اللهُ حَتَّىٰ تَمَلُّوا»[٢].

فهذه المرأةُ هي: الحَوْلاَءُ بِنْتُ تُوَيْتٍ، كما هو مصرَّحٌ به عند مسلم.

وحديث عائشة أنَّ امرأةً سألت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن غسلها من المحيض، قال «خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكٍ، فَتَطَهَّرِي بِهَا»[٣].

هذه المرأةُ هي: أَسْمَاءُ بنتُ يزيد بنِ السَّكَن.

وفي رواية لمسلم: أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكَلٍ[٤].

قال النووي في «الإشارات»: «يجوز أن تكون القِصَّةُ جَرَتْ للمرأتين في مجلسٍ أو مجلسين»[٥].

ومثاله في السند: حديث هُنَيْدَة بنِ خالد الخُزاعي عن امرأته، وقيل أُمِّهِ، عن

---

(١) رواه أبو داود رقم (١٧٢١)، والنسائي (٥/ ١١١)، وابن ماجه رقم (٢٨٨٦)، وأحمد (١/ ٢٩١/ ٣٧١).

(٢) البخاري رقم (٤٢)، ومسلم رقم (٧٨٥).

(٣) البخاري رقم (٣١٤)، ومسلم رقم (٣٣٢)، و«الْفِرصَة»: بكسر الفاء وسكون الراء بعدها صاد مهملة: قطعةٌ من صُوفٍ أو قُطْنٍ.

(٤) مسلم رقم (٣٣٢).

(٥) «الإشارات إلىٰ بيان أسماء المبهمات» للنووي (ص٥٦٣- مطبوع مع الأسماء المبهمة)، و«شرح مسلم» للنووي (٤/ ١٦).

بعض أزواج النبي صَلَّىٰللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓالِهِوَسَلَّمَ أنه صَلَّىٰللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓالِهِوَسَلَّمَ كَانَ يَصُومُ تِسْعَ ذِي الْحِجَّةِ[1].

فالزوجةُ هي أمُّ سَلَمة، والأخرىٰ لم تُسَمَّ.

ومن المبهم: ابنُ فلانٍ، وبنتُ فلان، وابنُ أُمِّ فلان، وعَمُّ فلان، وعَمَّةُ فلان، وزوجُ فلان، وزوجةُ فلان.

*** مصنفاته:**

- «الغوامض والمبهمات» لعبد الغني بن سعيد الأزدي (ت:٤٠٩هـ).

- «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»، للخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ).

- «غوامض الأسماء المبهمة» لابن بشكوال (ت:٥٧٨هـ).

- ولابن الأثير الجزري (ت:٦٠٦هـ) جملةٌ وافرةٌ آخر كتابه الحافل: «جامع الأصول في أحاديث الرسول».

- «الإشارات إلىٰ بيان أسماء المبهمات» للنووي (ت:٦٧٦هـ)، وهو اختصار لكتاب الخطيب السابق.

- «الإفصاح عن المعجم من الغامض والمبهم» لقطب الدين القَسْطِلَّاني (ت:٦٨٦هـ).

- «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» لأبي زرعة العراقي (ت:٨٢٦هـ)، وهو من أحسنها وأجمعها.

---

(١) رواه أحمد (٦/ ٢٨٨/ ٤٢٣)، وأبو داود رقم (٢٤٣٧)، والنسائي (٤/ ٢٢٠).

الْعَالِي والنَّازل

وَكُــلُّ مَــا قَلَّــتْ رِجَالُــهُ عَــلاَ وَضِــدُّهُ ذَاكَ الــذِي قَــدْ نَــزَلاَ

(وَكَلُّ مَا)، أي: حديثٍ (قلَّتْ رِجَالُـهُ)، أي: رجالُ إسناده (عَـلَا)، أي: صار عاليـًا.

أي: كلُّ حديثٍ قَلَّ عَدَدُ رجال إسناده بالنسبة إلىٰ إسنادٍ آخر فهو العالي.

وقوله: (علا)، أي: ارتفع، لقُربه من النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(وضِدُّهُ ذَاكَ الذِي قَدْ نَزَلَا)، أي: ضِدُّ العالي هو النَّازِل، وهو الذي كَثُرتْ رجالُه.

وقوله: (نزلا)، أي: انحَطَّ، لِبُعْدِه عن النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهـذا النـوع مـن مباحـث الإسـناد، يقال: إسـنادٌ عالٍ، وإسـنادٌ نـازلٌ، والعُلُـوُّ ضِدُّ النُّزول.

والإسنادُ خَصِيصَةٌ فاضلةٌ مِنْ خصائص هذه الأُمَّة، وسُنَّةٌ مؤكَّدةٌ.

قال أحمد بنُ حنبل (ت:٢٤١هـ): «طَلَبُ الإسنادِ العالي سُنَّةٌ عَمَّنْ سَلَف»(١).

وقال عبد الله بنُ المبارك (ت:١٨١هـ): «الإسنادُ مِنَ الدِّين، لولا الإسنادُ لقال مَنْ شاء ما شاء»(٢).

---

(١) أخرجه الخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (ص ٨٩)، وفي «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٢٣)، وابن الصلاح في «المقدمة» (ص ٤٣٨).

(٢) أخرجه مسلم في «مقدمة الصحيح» (١/ ٨٧ - نووي)، والترمذي في «العلل الصغير» آخر «السنن» (١٠/ ٤٧٦ - تحفة)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٢٠٩)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٦٨)، والخطيب في «الجامع» (٢/ ٢١٣)، وفي «شرف أصحاب الحديث» (ص ٤١)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص٧)، والقاضي عياض في

وقال سفيان الثوري (ت:١٦١هـ): «الإسنادُ سلاحُ المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاحٌ فبأي شيءٍ يقاتل؟»[١].

وقيل ليحيىٰ بنِ معين، في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال: «بَيْتٌ خَالٍ، وإسْنَادٌ عالٍ»[٢].

والإِسْنَادُ الْعَالِي: هو الذي قلَّتْ رجالُه، أي: قلَّ عَدَدُ رجاله بالنسبة إلىٰ إسنادٍ آخر يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعَينه.

والإِسْنَادُ النَّازِلُ: هو الذي كثُرتْ رجاله، أي: كَثُرَ عددُ رجاله بالنسبة إلىٰ إسنادٍ آخر يرد به ذلك الحديثُ بعَينه.

وينقسم العُلُوُّ إلىٰ خمسة أقسام، وكذلك النزولُ، فمجموع الأقسام عشرةٌ، خمسةٌ للإسناد العالي، وخمسةٌ للإسناد النازل:

- **الأول**: القُرْبُ من رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بإسنادٍ صحيح، ويُسمَّىٰ: العُلُوُّ المطلَقُ، وهو أجَلُّ أقسام العُلُو، أمَّا إذا كان هذا العلوُّ بإسنادٍ فيه ضعيفٌ أو كذابٌ، فلا قيمة له، ولا يُلتفَتُ إليه.

مثاله: حديثٌ يُرْوَىٰ بسندٍ ثلاثي، أيْ: بين المصنف والنبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ ثلاثةُ رجال. والثلاثياتُ موجودةٌ في «مسند الشافعي»، و«مسند أحمد»، و«صحيح البخاري»، وقليلٌ منها في «سنن أبي داود»، و«الترمذي»، و«ابن ماجه»، ومعاجم الطبراني «الكبير»، و«الأوسط»، و«الصغير».

«الإلماع» (ص١٩٤)، وابن الصلاح في «المقدمة» (ص ٤٣٧).

(١) الحاكم في «المدخل» (ص٣)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٤٢)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص٨).

(٢) ابن الصلاح في «المقدمة» (ص ٤٣٩).

- **الثاني**: القُرْبُ مِنْ إمامٍ مِنْ أئمة الحديث، سواء كان الإسنادُ بَعْدَهُ إلىٰ منتهاه عاليـًا أو نازلاً، لكنه إذا كان عاليـًا فهو الغايةُ القُصْوَىٰ[1]، كالقرب من: الأعمش، ومالك، وشعبة، والثوري، والشافعي، وأمثالهم، مع صِحَّة السَّنَد إليهم أيضـًا، وهذا عُلُوٌّ نسبيٌّ.

مثاله: أن يَرْوِيَ أحدُهم حديثـًا له فيه إسنادان، أحدهما بينه وبين مالكٍ خمسةٌ، والآخر بينهما سِتَّةٌ.

- **الثالث**: القُرْبُ بالنسبة إلىٰ رواية أَحَدِ الكُتُبِ السِّتة، أو غيرها من الكتب المعتمدة، وفي هذا القسم تقع الموافقةُ، والبَدَلُ، والمساواةُ، والمصافحة.

مثاله: أن يَروي أحدُهم حديثـًا من طريقِ البخاري بعشرة رجال، ويرويه من طريق مُصَنِّف آخر باثني عشر.

والمُوافَقَةُ: هي الوصولُ إلىٰ شيخ أحَدِ المصنِّفين مِنْ غير طريقه بعددٍ أقلَّ مما لو رويتَهُ مِنْ طريقه عنه.

مثاله: حديثٌ يرويه البخاريُّ، عن قُتَيْبة، عن مالك، فلو رواه راوٍ مِنَ المتأخِّرين، كالحافظ ابنِ حجر مثلاً، بسنده من طريق البخاري، كان بين ابن حجر وبين قُتيبة ثمانيةٌ، أمَّا لو رَوَىٰ[2] ذلك الحديثَ بعينه، مِنْ طريق أبي العباس السَّرَّاج- وهو مِنْ شيوخ البخاري- عن قتيبة، فيكون بين ابن حجر وبين قتيبة سبعةٌ فقط.

فنقول: قد حصلت الموافقةُ لابن حجر مع البخاري في شيخه بعينه، مع عُلُوِّ الإسناد علىٰ الإسناد إليه.

والْبَـدَلُ: هـو الوصـولُ إلىٰ شَـيْخِ شـيخِ أحدِ المصنِّفيـن من غير طريقـه، بعددٍ أقلَّ ممـا لـو رويتَهُ مِـنْ طريقه عنه.

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٤٤).

(٢) أي: ابن حجر.

مثاله: حديثُ البخاري المتقدِّم، يرويه ابنُ حجر، عن البخاري، فيكون بينه وبين مالكٍ تسعةٌ، فلو وقع له ذلك الحديثُ مِنْ طريقٍ أُخْرَىٰ إلىٰ القَعْنَبِي، عن مالك، فيكون القَعْنَبِيُّ فيه بَدَلاً من قُتيبة.

والمُسَاوَاةُ: هي استواءُ عَدَدِ الرجال في الإسناد مِنَ الراوي إلىٰ آخر الإسناد(١)، مع إسنادِ أَحَدِ المصنِّفين.

مثاله: كأن يروي النسائيُّ حديثاً يكون بينه وبين النبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فيه أَحَدَ عَشَرَ نَفْسـاً، فيقعُ ذلك الحديثُ بعينه لابن حجر بإسنادٍ آخر يكون بينه وبين النبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فيه أَحَدَ عَشَرَ نفساً، فيُسَاوِي ابنُ حجر النسائيَّ من حيثُ عَدَدُ رجال الإسناد، والمسَاواةُ نادرةٌ في العصور المتأخِّرة أو مفقودةٌ(٢).

والمُصَافَحَةُ: هي استواءُ عَدَدِ رجال الإسناد مِنَ الراوي إلىٰ آخره مع إسنادِ تلميذِ أَحَدِ المصنِّفين(٣)، كأن يقع لابن حجر مساواةٌ لتلميذ النسائيِّ، فتكون مُصافحةً لابن حجر مع النسائي، لجَرَيَان العادة بالمصافحة بين المُتَلاَقِيَيْنِ.

وهذه الأقسامُ الثلاثةُ المتقدِّمةُ مِنَ الْعُلُوِّ تُسَمَّىٰ: عُلُوَّ الْمَسَافَة.

– **الرابع**: وهو من أقسام عُلُوِّ الصِّفَةِ: الْعُلُوُّ بتقدُّم وفاة الرَّاوي.

مثاله: أن تروي حديثاً عَنْ عشرةٍ، عن البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، عن الحاكم، ثم يقع لك ذلك الحديثُ بعينه، عن أبي بكر بْنِ خَلَف (ت:٤٨٧هـ)، عن الحاكم، فيكون

(١) سواء كان مرفوعاً إلىٰ النبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو موقوفاً علىٰ الصحابي، أو مقطوعاً.

(٢) لطول أسانيد المتأخِّرين بالنسبة إلىٰ أصحاب الكتب الستة ومن في طبقتهم، انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٤٩).

(٣) المصافحة تقع في السند للراوي، وتقع فيه المساواة لشيخه.

بينك وبين الحاكم في الإسنادين: أَحَدَ عَشَرَ نفساً، لكن الأول أعلىٰ، لتقدُّم وفاة البيهقي علىٰ ابن خَلَف.

- **الخامس**: الْعُلُوُّ بتقدُّم السَّماع مِنَ الشيخ: فَمَنْ سَمِعَ منه مُتقدِّماً أَعْلَىٰ ممَّن سمع منه مُتأخِّراً.

مثاله: أن يروي حديثاً من طريقين عن شيخ، صاحِبُ الطريق الأوَّل سماعُه من ذلك الشيخ متقدِّمٌ علىٰ صاحب الطريق الثَّاني، فيكونُ الطريقُ الأوَّلُ أَعْلَىٰ مِنَ الثَّاني.

قوله: (وضِدُّهُ ذَاكَ الذِي قَدْ نَزَلاَ).

النَّازِلُ ضِدُّ العالي، ويأتي فيه من الأقسام ما ذكرناه في العُلُو، تُعرَف بضِدِّها، فكلُّ قِسْمٍ من أقسام العُلُو يُقابله قِسْمٌ من أقسام النُّزول.

والْعُلُوُّ أفضلُ مِنَ النُّزول إذا كان الإسنادُ صحيحاً، أمَّا إذا كان النَّازلُ صحيحاً والعالي ضعيفاً، فالنُّزولُ أفضلُ وأَوْلَىٰ.

قال ابنُ المبارك: ليس جودةُ الحديثِ قُرْبَ الإسناد، أي: عُلُوَّه، بل جودةُ الحديث صِحَّةُ الرجال، أي: وإنْ نزل[١].

قال الحافظ أبو طاهر السِّلَفِي (ت:٥٧٦هـ)[٢]:

لَـيْسَ حُسْنُ الحَدِيثِ قُرْبَ رِجَالِ ... عِنْـدَ أَرْبَـابِ عِلْمِـهِ النُّقَّـادِ
بَلْ عُلُوُّ الحَدِيـثِ عِنْدَ أُولِي الحِفْـ ... ـظِ وَالْإِتْقَـانِ صِحَّـةُ الْإِسْـنَادِ
فَـإِذَا مَـا تَجَمَّعَـا فِي حَـدِيثٍ ... فَاغْتَنِمْـهُ فَذَاكَ أَقْصَىٰ الْمُـرَاد

(١) السمعاني «أدب الإملاء» (ص ٥٧).
(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٤٤٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٣٧)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٦٣).

وقال الحافظ أبو الحسن علي بنُ المفضَّل المقدسي (ت:٦١١هـ)[١]:

إنَّ الرِّوَايــةَ بالنُّـــــزول عَنِ الثِّقاتِ الأَعْدَلِينَــا
خَيْـــرٌ مِنَ الْعَــالِي عَنِ الجُهُّــال والمُسْتَضْعَفِينَا

قال السخاوي: «وتمييز صحيح العالي مِنْ سقيمه يعسُر علىٰ المبتدئ، ويسهُل علىٰ العارف، ولأجل ذلك قال الذهبي في «الميزان»: متىٰ رأيتَ المحدِّثَ يفرَحُ بعوالي أبي هُدْبَةَ فاعلمْ أنَّه عَامِّيٌّ بعدُ»[٢].



(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٦٢).

(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (٢/ ٢٥٤)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ١٤٧)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٤١)، وذكر نحوها الذهبي في «الميزان» (٧/ ٣٦٤)، وابن حجر في «اللسان» (٧/ ٤٦).

المَوْقُوف

وَمَـا أَضَفْتَهُ إِلَىٰ الْأَصْحَابِ مِـنْ قَـوْلٍ وَفِعْـلٍ فَهْـوَ مَوْقُـوفٌ زُكِـنْ

(وَمَا أَضَفْتَهُ)، أي: الحديثُ الذي نسبته (إِلَىٰ الْأَصْحَابِ) جمع صاحِبٍ، أي: الصحابي، ولم تتجاوز به إلىٰ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ) الحديثُ الـ (مَوْقُوف)، (زُكِن)، أي: عُلِمَ، تكملة للبيت.

المَوْقُوفُ لغةً: مأخوذٌ من الْوَقْفِ، فكأنَّ الراويَ وَقَفَ بالحديث عند الصحابي ولم يُجاوزه.

واصطلاحًا: هو الحديثُ الذي أُضيف إلىٰ الصحابي ونُسِبَ إليه، سواء كان قولاً له أو فعلاً أو تقريراً، وسواء كان السندُ إلىٰ الصحابي متَّصلاً أو منقطعـًا.

- مثال الموقوف القولي:

عن عبد الله بنِ مسعود قال: «مَنْ سَرَّهُ أن يلقىٰ الله غَداً مسلمـًا، فليحافظ علىٰ هؤلاء الصلواتِ حيث يُنادَىٰ بهن» الحديث[١].

وعنه قال: مَنْ قام السَّنَةَ أصاب ليلةَ القَدْر[٢].

- مثال الموقوف الفعلي:

عن نافع أنَّ ابنَ عُمَر كان إذا جَدَّ به السَّيْرُ جمع بين المغربِ والعشاءِ بعد أن يغيبَ الشَّفَقُ[٣].

(١) رواه مسلم رقم (٦٥٤)، و أبو داود رقم (٥٥٠)، والنسائي (٢/ ١٠٨).
(٢) رواه مسلم رقم (٧٦٢)، وأبو داود رقم (١٣٧٨)، والترمذي رقم (٧٩٠) مختصراً.
(٣) رواه مسلم رقم (٧٠٣).

وعن أنس قال: كان عُمَرُ يَضْرِبُ الأيدي علىٰ صلاةٍ بعد العصر[١].

وعن عروة أنَّ عائشة كانتْ تُصَلِّي في السَّفَر أربعـًا[٢].

- **مثال الموقوف التقريري:**

عن نافع أنَّ ابن عُمر كان يَرَىٰ ابنَهُ عُبَيدَ الله يتنفَّلُ في السَّفَر فلا يُنكِرُ عليه[٣].

ويُطلَقُ الموقوفُ علىٰ ما أُضيف إلىٰ التابعي أو غيره، لكن مقيَّداً، فيقال: موقوفٌ علىٰ سعيد بنِ المسيب، أو موقوفٌ علىٰ مالك.

فائدة: يُسمَّىٰ الموقوفُ بالأثَر، والمرفوعُ بالخبَر وبالأثر أيضـًا.

وما جاء عن الصحابي مِنْ قولٍ، ولم يُضِفه إلىٰ النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وكان مما لا يُقَالُ مثلُه بالرأي، ولا مجال للاجتهاد فيه، كالْإِخْبَار عن الأمور الماضية من بدء الخَلْق، وأَخْبَارِ الأنبياء، وأحوالِ القيامة، أو الْإِخْبَار عما يحصُل بفعله ثوابٌ أو عقابٌ، فحُكْمُه الرَّفْعُ، أي: الحكم فيه أنه أخذه من النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وإن لم يضفه إليه، بشرط أن لا يكون ذلك الصحابيُّ ممن يأخذ عن أهل الكتاب، أمَّا إذا كان ممن يأخذ عنهم: كعبد الله بن سَلاَم، وعبد الله بن عَمْرو، وغيرهما، ممن كانت لهم صُحُفٌ أخذوها من أهل الكتاب وجعلوا يحدثون منها، فلا.

مثاله: حديث عائشة: فُرِضَت الصَّلاةُ ركعتينِ ركعتين، فَزِيدَ في صلاة الْحَضَر، وأُقِرَّت صلاةُ السَّفَر علىٰ حالها الأوَّل[٤].

---

(١) رواه مسلم رقم (٨٣٦).

(٢) رواه البيهقي في «السنن» (٣/ ١٤٣)، و صححه الحافظ في «الفتح» (٢/ ٥٧١).

(٣) رواه مالك في «الموطأ» في قصر الصلاة (١/ ١٢٥)، وفيه انقطاع.

(٤) رواه البخاري رقم (٣٩٣٥)، ومسلم رقم (٦٨٥).

وحديث أبي هريرة أنه رَأَىٰ رجلاً خارجاً من المسجد بعد الأذان فقال: أَمَّا هذا فقد عَصَىٰ أبا القاسم صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ[١].

*** مظانه ومصنفاته:**

- «مصنف عبد الرزاق».
- «مصنف ابن أبي شيبة».
- «تفسير ابن جرير الطبري».
- «الوقوف علىٰ ما في صحيح مسلم من الموقوف»، للحافظ ابن حجر.
- «معرفة الوقوف علىٰ الموقوف»، لعُمَّر بن بدر الموصلي (ت:٦٢٢هـ)[٢].



(١) رواه مسلم رقم (٦٥٥).

(٢) «تدريب الراوي» (٣/ ١٢٨ - عوامة).

المُرْسَل

وَمُرْسَـــلٌ مِنْـهُ الصَّحَـــابِيُّ سَـــقَطْ ....

(وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ) الحديثُ المرسل هو ما سَقَط منه، أي: من سنده، الصحابيُّ، بأن رَفَعَهُ التابعيُّ إلىٰ النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفي هذا التعريف نظرٌ سيأتي بيانُه قريباً.

المُرْسَلُ: يُجمع علىٰ مَرَاسِل، ومَرَاسِيل.

وهو لغةً: من الإرسال وهو الإطلاق، ضِدُّ التَّقييد، فكأنَّ المُرسِلَ بكسر السين، أطلق الإسنادَ ولم يُقيِّده براوٍ معروف، قال تعالىٰ: ﴿أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [مريم: ٨٣].

واصطلاحاً: هو ما أضافه وأسنده التابعيُّ إلىٰ النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، سواء كان ذلك التابعيُّ كبيراً، وهو الذي غالبُ رواياته عند الصحابة كسعيد بن المسيب، أو صغيراً، وهو الذي يروي عن الصحابة وعن عن التابعين كالزهري.

مثاله: عن سعيد بن المسيب قال: قال النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ ضَرَبَ أَبَاهُ فَاقْتُلُوهُ»[1].

وعن ابن شهاب الزهري أن النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ اسْتَعَانَ بِنَاسٍ مِنَ اليهود في حَرْبِهِ فأَسْهَمَ لهم[2].

---

(١) رواه أبو داود في «المراسيل» رقم (٤٨٥)، وسنده صحيح.

(٢) رواه أبو داود في «المراسيل» رقم (٢٨١)، وعبد الرزاق في «المصنف» رقم (٩٣٢٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٤٨٧/ ٤٨٨)، والبيهقي في «السنن» (٩/ ٥٣).

تنبيه: لم يُصِب النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعريفه للحديث المرسل بأنه ما سقط من سنده الصحابي، إذ لو كان كذلك لم يقع الخلافُ في قبوله وردِّه، لأنَّ الصحابة كلهم عدول، والجهل بهم لا يضر.

وذهب جمهورُ المحدثين إلىٰ رَدِّ المرسل وعدمِ قبوله للجهل بحال الساقط، لأنه يحتمل أن يكون صحابياً أو غيره، وقد يكون ثقةً أو ضعيفاً.

قال مسلم (ت:٢٦١هـ) في «مقدمة صحيحه»: «والمرسَلُ من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحُجَّة»[١].

والصوابُ في المرسل أنَّ الساقط من بعد التابعي، قد يكون صحابياً، وقد يكون تابعياً واحداً أو أكثر، إلىٰ ستةٍ أو سبعةٍ حسب ما أَدَّىٰ إليه الاستقراءُ من رواية سبعةِ تابعين بعضهم عن بعض في السند الواحد، كما ذكر الحافظ في «شرح النخبة»[٢].

*** فوائد:**

الأولىٰ: الحديثُ المرسَلُ ضعيفٌ لا يُحتجُّ به عند جمهور المحدثين كما تقدم، للجهل بحال الساقط، وذهب: مالكٌ، وأبو حنيفة، وأحمدُ، إلىٰ أنَّ المرسَلَ صحيحٌ يُحتَجُّ به إذا كان المرسِلُ بكسر السين، لا يروي إلا عن ثقة، وذلك لقلَّة الكذب عند التابعين، ودخولهم في القرون الثلاثة الفاضلة المشار إليها بقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ»[٣].

وذهب الشافعيُّ إلىٰ قبول المرسَل إذا توفرت فيه شروط:

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٣٢ نووي).

(٢) «شرح النخبة» لابن حجر (ص ٧٨).

(٣) رواه الترمذي رقم (٢٣٠٣).

أ- أن يكون مُرسِلُه من كبار التابعين.

ب- وإذا سَمَّىٰ مَنْ أَرْسَلَ عنه سَمَّىٰ ثقة.

ج- وإذا شاركه الحفاظُ المأمونون لم يخالفوه.

د- أن يعتضد بمجيئه من وجهٍ آخر مسنداً، أو مرسلاً أرسله مَنْ أخذ الْعِلْمَ عن غير رجال الأوَّل، أو كان موافقـًا لقول صحابي، أو فتوىٰ أكثر العلماء(١).

الثانية: مرسَلُ الصحابي صحيحٌ عند جمهور علماء الحديثِ والفقهِ والأصول(٢)، لأنَّ الصحابي لا يروي إلاَّ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أو عن صحابي مثله، أمَّا روايةُ الصحابة عن التابعين فنادرةٌ جدًّا، وغالبُها إسرائيليات(٣).

مثاله: عن أنس، أنَّ أهل مكة سألوا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أن يُريَهم آيةً، فَأَرَاهُمْ القَمَرَ شِقَّيْنِ، الحديث(٤)، أنسٌ لم يُدرك القصة.

وعن عائشة قالت: أَوَّلُ ما بُدِئَ به رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من الوحي الرؤيا الصالحة، فكان لا يَرَىٰ رُؤيا إلا جاءتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْح، ثم حُبِّبَ إليه الخَلاَءُ، فكان يخلو بغار حِرَاء، الحديث(٥)، عائشة لم تُدرك بدايةَ الوحي.

---

(١) انظر حول العمل بالحديث المرسل كتابي: «فيض اللطيف من أحكام الحديث الضعيف».

(٢) خالف في ذلك الأستاذ أبو إسحق الإسفراييني وغيره من أئمة الأصول، وهو صنيع أبي الحسن ابن القطان الفاسي في كتابه «بيان الوهم والإيهام». انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٩٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ١٥٧)، و«النكت» لابن حجر (٢/ ٥٤٦).

(٣) انظر للفائدة بعض الأمثلة لرواية الصحابة عن التابعين في: «التقييد والإيضاح» (ص ٧٦).

(٤) رواه البخاري رقم (٣٦٣٧)، ومسلم رقم (٢٨٠٢).

(٥) رواه البخاري رقم (٣)، ومسلم رقم (١٦٠).

❊ مصنفاته:

- «المراسيل»، لأبي داود السجستاني (ت:٢٧٥هـ).
- «المراسيل»، لابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ).
- «جامع التحصيل لأحكام المراسيل»، للعلائي (ت:٧٦١هـ).
- «تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل»، لأبي زرعة العراقي (ت:٨٢٦هـ).



الْغَرِيب

وَقُــلْ غَـرِيـبٌ مَـا رَوَىٰ رَاوٍ فَقَــطْ ....

(وَقُلْ) في تعريف الحديث الـ(غَرِيب مَا رَوَىٰ رَاوٍ)، أي: الحديث الذي رواه راوٍ واحدٌ، منفرداً بروايته، (فَقَطْ) فَحَسْب.

الْغَرِيبُ لغةً: هو المنفردُ، أو البعيد عن وَطَنِه.

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي انفرد بروايته راوٍ واحدٌ.

ويُطلق الغريبُ علىٰ ما انفرد الراوي بجميع متنه، أو ببعضه، ولو بلفظةٍ واحدةٍ، وفي أَيِّ موضعٍ وَقَع التفرُّدُ من السند، ولا يُشترط التفرُّدُ في جميع طبقاته، فإذا وقع في جميع طبقات السند فهو غريبٌ أيضاً.

وينقسم الغريب إلىٰ قسمين: غريب مُطلق، وغريب نسبي.

فالغريبُ المُطلَقُ: هو ما وقع التفرُّد به في أصل سنده، وهو الطَّرَفُ الذي فيه الصحابي، بأن لا يرويه عنه إلا راوٍ واحدٌ من التابعين.

والغريبُ النِّسْبِيُّ: هو ما وقع التفرُّدُ به في أثناء سنده، بأن يرويه في كُلِّ طبقةٍ جماعةٌ من الرواة ثم ينفرد به راوٍ واحدٌ في طبقةٍ من طبقات السند، عن واحدٍ منهم.

مثال الغريب المطلق:

عن ابن عُمر أنَّ النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «الْوَلاَءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ، لاَ يُبَاعُ وَلاَ يُوهَبُ وَلاَ يُورَثُ»[1].

---

(١) الشافعي في «الأم» (١٨٠٥)، وفي «المسند» رقم (١٥٩٥)، وابن حبان رقم (٤٩٥٠)، والحاكم (٤/ ٣٧٩)، والبيهقي (١٠/ ٤٩٤)، وصححه ابن حبان، والحاكم، وأعلَّه البيهقي، وأصله في «الصحيحين».

تفرَّد به عبدُ الله بنُ دينار، عن ابنِ عُمر، فأصلُ السند هو ابن عمر، وقد وقع التفرُّدُ في هذا الأصل، فلم يروه عن ابن عمر إلا عبدُ الله بنُ دينار.

وحديث عمر بن الخطاب أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ»(١).

تفرَّد به عمر بنُ الخطاب، وتفرَّد به عنه علقمة بنُ وَقَّاص الليثي.

وبعضهم يجعل الغريبَ المطلَقَ ما تفرَّد بروايته الصحابي ولم يشاركه في روايته غيرُه، لكن تفرد الصحابة لا يضُرُّ لعدالتهم المجمَعِ عليها، ولكثرةِ ما تفرَّدوا به، فكم من حديثٍ تفرَّد به صحابيٌّ لم يروه غيرُه، فالْأَوْلَىٰ إخراجُهُم.

مثال الغريب النسبي:

حديث مالك، عن الزهري، عن أنس أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَىٰ رَأْسِهِ المِغْفَرُ(٢).

تفرَّد به مالكٌ، عن الزهري.

وحديث سفيان بنِ عيينة، عن وائل بن داود، عن ابنِه بَكْر بن وائل، عن الزهري، عن أنس أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ «أَوْلَمَ عَلَىٰ صَفِيَّةَ بسَوِيقٍ وَتَمْرٍ»(٣).

تفرَّد به وائلٌ عن ابنِه، ولم يروه عنه غيرُ سفيان، ورواه جماعةٌ عن سفيان، عن الزهري بلا واسطة.

وإنما سُمِّي هذا القِسْمُ بالغريب النسبي، لأنَّ الغرابةَ وقعت فيه بالنسبة إلىٰ شخصٍ مُعينٍ، وإن كان معروفًا عن غيره.

---

(١) رواه البخاري رقم (١).

(٢) رواه البخاري رقم (١٨٤٦)، ومسلم رقم (١٣٥٧).

(٣) رواه أبو داود رقم (٣٧٤٤)، والترمذي رقم (١١٠١)، والنسائي في «الكبرىٰ» رقم (٦٥٦٦)(٦/ ٢٠٥)، ونحوه في «المجتبىٰ» (٦/ ١٣٤)، وابن ماجه رقم (١٩٠٩)، وأحمد (٣/ ١١٠)، وهو في «الصحيحين» مطولاً.

والغريبُ المطلقُ يُسمَّىٰ: الْفَرْد، والغريبُ النسبي يُسَمَّىٰ في الغالب: الْغَرِيب.

والتفردُ والغرابةُ معناهما واحدٌ، وسيأتي مزيدٌ لهذا في الفَرْد.

قال الحافظ ابنُ حجر: «الغريبُ والفَرْدُ مترادفان لغةً واصطلاحـاً، إلا أنَّ أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيثُ كثرةُ الاستعمال وقلتُه، فالفردُ أكثر ما يُطلقونه علىٰ الفرد المطلق، والغريبُ أكثر ما يطلقونه علىٰ الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاقُ الاسم عليهما، وأمَّا من حيث الاستعمالُ فلا يُفَرِّقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرَّد به فلان، أو أغرب به فلان»[1].

والغرابةُ تقع في السند كما مثَّلنا، وتقعُ في المتن، ومن هذه الجهة ينقسم الغريب إلىٰ:

غريبٍ سَنَداً ومتنـاً: وهو الحديث الذي ينفرد برواية متنه راوٍ واحدٌ: كحديث بيع الولاء وهبته، المتقدِّم.

وغريبٍ إسناداً لا مَتْنـاً: وهو الحديث الذي يُروَىٰ متنُه عن جماعةٍ من الصحابة، وينفرد راوٍ واحدٌ بروايته عن صحابي آخر ليس منهم، فهو من جهته غريبٌ، مع أنَّ متنه ليس بغريب، وهو الذي يقول فيه الترمذي: «غريبٌ من هذا الوجه».

مثاله: حديث أبي بُردة بن أبي موسىٰ، عن أبيه أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «الْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاء»[2].

فإنه غريبٌ من حديث أبي موسىٰ، مع كونه معروفـاً من حديث غيره.

---

(١) «شرح النخبة» لابن حجر (ص٥٢).

(٢) رواه البخاري رقم (٥٣٩٣)، ومسلم رقم (٢٠٦٠) عن أبي هريرة. ورواه مسلم رقم (٢٠٦٢) عن أبي موسىٰ.

وغريبٍ متنًا لا إسناداً: قيل: لا يوجد، وقيل: يوجد، ومثَّلوا له بالحديث الفَرْد يشتهِرُ عمَّنْ ينفردُ به، كحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ»، فإنه غريبٌ من بداية السند، لكنه اشتهر عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

قال العراقي: «أطلق ابنُ سيد الناس هذا القسم ولم يذكر له مثالاً»(١).

تنبيه:

قال الإمام مالك: «شرُّ الْعِلْمِ الغريبُ، وخيرُ الْعِلْمِ الظاهرُ الذي قد رواه الناس»(٢).

وقال الإمام أحمد: «لا تكتبوا هذه الغرائبَ فإنها مناكيرُ، وغالبُها عن الضعفاء»(٣).

وقال عبد الرزاق: «كُنا نَرَىٰ أنَّ غريبَ الحديث خيرٌ، فإذا هو شرٌّ»(٤).

والغريب قد يكون صحيحًا، أو حسنًا، وقد يكون ضعيفًا وهو الغالب، كما تقدم.

*** مصنفاته:**

- «غرائب مالك» للدارقطني.
- «الجامع» للترمذي.

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧١/ ٢٧٢)، و«النفح الشذي في شرح جامع الترمذي» لابن سيد الناس (١/ ٣٠٥)، و«التدريب» (٢/ ١٦٥).

(٢) «المدخل» للبيهقي رقم (٧٠٤)، و«الجامع» للخطيب رقم (١٢٩٢)، و«أدب الإملاء» للسمعاني (ص٥٨).

(٣) «المدخل» للبيهقي رقم (٧١٠)، و«أدب الإملاء» للسمعاني (ص٥٨).

(٤) «الجامع» للخطيب رقم (١٢٩٤)، و«أدب الإملاء» (ص٥٨).

- «مسند البزار»[١].

- المعجمان «الأوسط» و«الصغير» للطبراني[٢].

وهناك نوعٌ آخر من أنواع الغريب، وهو ما يرجع إلىٰ الألفاظ النبوية من حيث غرابتُها، **وقد أُلف في ذلك:**

- «غريب الحديث» لأبي عُبيد القاسم بن سلَّام (ت:٢٢٤هـ).

- «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (ت:٥٣٨هـ).

- «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (ت:٦٠٦هـ).

وسنذكره إن شاء الله في التتمات.



(١) «شرح النخبة» لابن حجر (ص ٥١).

(٢) «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٥٧).

المُنْقَطع

وَكُـــلُّ مَـــا لَـمْ يَتَّـصِلْ بِحَـــالِ إِسْنَـــادُهُ مُنْقَطِـعُ الْأَوْصَـــالِ

(وَكُلُّ مَا)، أي: كلُّ حديثٍ (لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ إِسْنَادُهُ)، أي: لم يتصل إسنادُه في حالٍ من الأحوال، (مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ)، أي: فهو منقطعٌ، والأَوْصَالُ، جمع وصل: المفاصل، تتميمٌ للبيت.

المُنْقَطِعُ لغةً: من الانقطاع، وهو ضِدُّ الاتِّصال.

واصطلاحًا: هو الحديث الذي سَقَطَ مِنْ سنده راوٍ واحدٌ، أو أكثر من غير تَوَال.

وبعضُ المحدثين يُعَرِّفه بما لم يتصل إسنادُه، سواء سَقَطَ منه الصحابيُّ أو غيرُه، وسواء سَقَطَ منه واحدٌ أو أكثر، فيدخل في هذا الحدِّ: المرسَلُ، والمعضَلُ، والمعلَّقُ.

وبعضهم يُعَرِّفه بما رُوِيَ عن تابعي أو مَنْ دونه، والمعروفُ أنَّ هذا مقطوعٌ لا مُنْقَطِعٌ.

والأوَّل هو المشهور.

مثال ما سقط منه واحدٌ:

حديثُ عبد السلام بن حَرْب، عن الأعمش، عن أنس قال: «كان النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّىٰ يَدْنُوَ مِنَ الْأَرْضِ»(١).

قال الترمذي: الأعمش لم يسمع من أنسٍ، ولا مِنْ أحدٍ من الصحابة، وقد نَظَرَ إلىٰ أنس بن مالك، وقال: «رَأَيتُه يُصَلِّي»(٢).

---

(١) رواه أبو داود رقم (١٤)، والترمذي رقم (١٤)، «تحفة الأحوذي» (١ / ٧٣-٧٤).

(٢) الترمذي رقم (١٤).

والأعمش اسمه: سليمان بنُ مِهْرَان.

مثال ما سقط منه اثنان:

حديث عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع[(١)]، عن حذيفة قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: «إِنْ وُلِّيتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ»[(٢)].

فهو منقطعٌ في موضعين: عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنَّما سمعه من النعمان بن أبي شيبة، عن الثوري، والثوري لم يسمعه من أبي إسحاق، إنما سمعه من شَرِيك، عن أبي إسحاق.

والمنقطع من قسم الضعيف حتىٰ يتبيَّن حالُ الساقط ثقة أو ضعيف.

فائدة: إطلاقُ المرسل علىٰ المنقطع كثيرٌ في كلامهم.



(١) يُثَيْع، بضم التحتانية، وقد تُبدل همزة، بعدها مثلثة، ثم تحتانية ساكنة، ثم مهملة.

(٢) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٢٨/ ٢٩)، والبزار في «المسند» رقم (١٥٧٠) نحوه، انظر: «مجمع الزوائد» (٥/ ١٧٦).

المُعْضَل

وَالمُعْـضَلُ السَّـاقِطُ مِنْـــهُ اثْنَـانِ ....

(وَالمُعْضَلُ)، أي: الحديثُ المعضَلُ هو (السَّاقِطُ مِنْهُ)، أي: من سنده (اثْنَانِ) من الرواة فصاعداً مع التَّوالي.

المُعْضَلُ لغةً: مِنْ أَعْضَلَهُ فهو مُعْضَلٌ وعَضِيلٌ، والْعَضِيلُ: المسْتَغْلَقُ الشَّديد الذي لا يقوىٰ صاحبُهُ علىٰ حَلِّهِ ومعرفةِ حاله، فكأنَّ الذي حَدَّثَ به أعضله، أي: ضَيَّقَهُ وأَعْيَاهُ، وشَدَّدَ الحالَ علىٰ الباحث فيه[1].

واصطلاحـًا: هو السَّاقِطُ منه اثنان أو أكثر، أي: الحديث الذي سَقَطَ من سنده راويان أو أكثر مع التَّوالي، وسواء كان السَّقَطُ في أوَّل السند، أو وسطه، أو آخره.

مثاله: عن مالك قال: بلغني عن أبي هريرة أنَّ رسول **الله** صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالَمعْرُوفِ، وَلاَ يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ»[2].

سقط منه راويان بين مالك وأبي هريرة، وهما: محمَّد بنُ عَجْلان، وأبوه، كما جاء موصولاً خارج «الموطأ».

تنبيه: إذا سقط من بداية السند راويان فأكثر علىٰ التوالي سُمِّيَ الحديثُ مُعْضَلاً ومُعَلَّقـًا.

---

(١) قال الجوهري في «الصحاح» (٥/ ١٧٦٦)، مادة: (عضل): «داءٌ عُضالٌ وأمرٌ عضالٌ، أي: شديدٌ أعيا الأطباء، وأعضلني فلانٌ، أي: أعياني أمرُه، وقد أعضل الأمر، أي: اشتدَّ واستغلق، وأمرٌ مُعْضَلٌ: لا يُهتَدَىٰ لوجهه».

(٢) رواه مالك في «الموطأ» (٢/ ٨١٩) بلاغًا، ورواه مسلم رقم (١٦٦٢)، وأحمد (٢/ ٢٤٧/ ٣٤٢) موصولاً.

والحديثُ المُعْضَلُ من قسم الضعيف للجهل بحال الساقط.

فائدة: قد يعبرون بالمعضل عما لم يسقُط منه شيءٌ، وسنده مُتَّصِلٌ، ويعنون بذلك ما في معناه إشكالٌ(١).

مظانُّ الحديث المعضَل:

- «السنن» لسعيد بن منصور (ت:٢٢٧هـ).

- مصنفات ابن أبي الدنيا (ت:٢٨١هـ).



(١) «النكت» لابن حجر (٢/ ٥٧٩)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ١٨٨).

المُدلَّس

وَمَــا أَتَــىٰ مُدَلَّــسًا نَوْعَــانِ

الأَوَّلُ الإِسْــــقَاطُ لِلــشَّيْـخِ وَأَنْ   يَنْقُــلَ عَمَّــنْ فَوْقَــهُ بِعَــنْ وَأَنْ

وَالثَّــانِ لاَ يُـسْقِطُهُ لَكِـنْ يَـصِفْ   أَوْصَــافَهُ بِــمَا بِــهِ لاَ يَنْعَــرِفْ

(وَمَا أَتَىٰ مُدَلَّسًا نَوْعَانِ)، أي: والحديثُ الذي جاء سندُه مُدلَّسًا نوعان: النَّوعُ (الْأَوَّلُ)، وهو المُسَمَّىٰ بتدليسِ الْإِسنادِ: (الْإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ) بأنْ يُسِقط الراوي شيخَهُ الذي رَوَىٰ عنه لضَعفه، أو صِغرِ سِنِّه، (وَأَنْ يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ)، أي: يروِيَ عمَّن فوقه، كشيخ شيخه، ممن عُرِفَ لقاؤه به، فيروي عنه (بِعَنْ وَأَنْ)، وغيرِها من الألفاظ الموهمةِ للاتِّصال.

(وَالثَّانِي) من أنواع التدليس، وهو المسَمَّىٰ بتدليس الشيوخ: أنَّ الراويَ المدلِّسَ يذكر شيخَهُ الذي رَوَىٰ عنه، و(لَا يُسْقِطُهُ) من الإسناد، و(لَكِنْ يَصِفُ أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لا يَنْعَرِف)، أي: يصفُهُ بأوصافٍ لا يُعْرَفُ بها: مِنِ اسْمٍ، أو كُنيةٍ، أو لَقَبٍ، أو نِسْبَةٍ إلىٰ قبيلةٍ، أو بَلْدَةٍ، أو صَنْعَةٍ، أو نحوِها.

تنبيه: قولُ الناظم: (لا يَنْعَرِف) لا يُعْرَفُ لُغَةً.

المُدَلَّسُ لغةً: مِنَ الدَّلَس محركةً، وهو اختلاط الظلام، فكما أنَّ الظلام يُغطِّي الأشياء بظُلْمَته، كذلك الذي يُدَلِّسُ يُغَطِّي الرَّاوِيَ الذي أسقطه من السند، فيُخفي علىٰ النَّاظر الصَّواب.

واصطلاحًا: ينقسم إلىٰ نوعين: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

النوع الأول: تدليسُ الإسناد: وفيه قسمان أيضًا:

القسمُ الأول: أن يُسقطَ الراوي شيخَه الذي حدَّثه، إمَّا لصِغَر سِنِّه، أو شِدَّةِ ضَعْفِه، أو غَيْرِ ذلك، ويرتقي إلىٰ شيخ شيخه ممن عُرِفَ لقاؤه به، بصيغةٍ توهم السَّماعَ كـ(عَنْ، وأَنَّ، وقَالَ)، وقد يُسقطُ شيخَه وشيخَ شيخِه، ويرتقي إلىٰ الثَّالثِ إذا عُرِفَ لقاؤه به.

*** ويدخل تحت هذا القسم صورتان:**

- **الأولىٰ**: أن يكون المدلِّسُ لم يسمع شيئًا ممن دلَّسَ عنه، مع ثبوت اللقاء بينهما.

- **الثانية**: أن يكون قد سَمِعَ منه بعضَ الأحاديث، لكن هذا الذي دلَّسَهُ لم يسمعه منه.

أمَّا إذا عاصره فقط، ولم يثبت اللقاءُ بينهما، ورَوَىٰ عنه بصيغةٍ توهم السَّماع، فهذا هو المسَمَّىٰ: بالمُرْسَلِ الخَفِيِّ، كرواية مالك، عن سعيد بن المسيب.

أمَّا إذا رَوَىٰ عمَّن لم يُدركْهُ بحال، فهو إرسالٌ جَليٌّ، ويُسَمَّىٰ بالمنقطع كما تقدَّم، كرواية سفيان الثوري، عن إبراهيم النَّخَعي، فإنَّ مالكًا أدرك سعيداً، والثوري لم يدرك إبراهيم.

- **مثاله**: عن علي بنِ خَشْرَم قال: كُنَّا عند ابنِ عُيَيْنَةَ فقال: «قال الزُّهريُّ»، فقيل له: حدثكم الزهري؟ فَسَكَتَ، ثم قال: «قال الزهريُّ»، فقيل له: سَمِعْتَهُ مِنَ الزُّهري؟ فقال: «لا، لم أسمعه مِنَ الزهري، ولا ممَّن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن الزهري»(١).

فقد أسقط ابنُ عيينة راويين بينه وبين الزهري، ثم رواه عنه بـ(قَالَ) التي توهم السَّماع، وابنُ عيينة قد لَقِيَ الزُّهريَّ وسَمِعَ منه الكثير.

---

(١) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٠٥)، والخطيب في «الكفاية» (ص٣٥٩).

فائدة: وقع لإمامِ أئمةِ الحديثِ شُعْبَةَ بنِ الحَجَّاجِ رحلةٌ عجيبةٌ تتبَّع فيها حديثَ عقبة بن عامر في الدعاء بعد الوضوء، وما وقع فيه من التدليس، أحببتُ أَنْ أسوقها ههنا لما فيها من الفوائد.

قال نَصْرُ بنُ حماد العطار: كُنا قُعوداً علىٰ باب شعبة نتذاكر الحديثَ، فقلتُ: ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر قال: كُنَّا في عهد رسول الله ﷺ نتناوبُ رِعْيَةَ الإبل، فجئتُ ذاتَ يومٍ والنبيُّ ﷺ جالسٌ وحوله أصحابُه، فسمعتُه يقول: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ صَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ فَاسْتَغْفَرَ اللهَ إِلاَّ غُفِرَ لَهُ»، فقلتُ: بخ بخ، فجذبني رجلٌ مِنْ خلفي، فالتفتُّ فإذا عمر بنُ الخطاب، فقال: الذي قبلُ أحسنُ، فقلتُ: وما قال؟ قال: قال: «مَنْ شَهِدَ أَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ مِنَ الجنَّةِ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ دَخَلَ».

قال[1]: فسمعني شعبةُ فَخَرَج إليَّ فَلَطَمَنِي لَطْمَةً ثم دَخَلَ ثم خَرَجَ فقال: مَالَهُ يبكي؟ فقال عبد الله بنُ إدريس: لقد أَسَأْتَ إليه، فقال: أَمَا تسمعُ ما يحدِّثُ عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، وأنا قلتُ لأبي إسحاق: أَسَمِعَ عبدُ الله ابنُ عطاء من عقبة بن عامر؟ قال: لا، وغَضِبَ، وكان مِسْعَرُ بنُ كِدَام حاضراً، فقال لي مسعرٌ: أَغْضَبْتَ الشَّيْخَ، فقلتُ له: ما له؟ ليُصَحِّحَنَّ لي هذا الحديث أو لَأُسْقِطَنَّ حديثه، فقال مسعرٌ: عبدُ الله بنُ عطاء بمكة، فرحلتُ إليه لم أُرِدِ الحجَّ، إنَّما أردتُ الحديثَ، فلقيتُ عبد الله بنَ عطاء فسألتُه فقال: سعد بنُ إبراهيم حدثني، فقال لي: مالك بنُ أنس: سعدُ ابنُ إبراهيم بالمدينة لم يحجَّ الْعَامَ، فدخلتُ المدينةَ فلقيتُ سعدَ بنَ إبراهيم فسألتُه فقال: الحديثُ من عندكم، زياد بنُ مِخْرَاق حدَّثني.

---

(١) أي: نصر.

قال شعبة: فلما ذَكَرَ زياداً قلتُ: أيُّ شيءٍ هذا الحديث؟ بينما هو كوفيٌّ، إذ صار مَدَنِيـًا، إذ صار بَصْرِيـًا، قال: فرَحَلْتُ إلىٰ البصرة فلقيتُ زياد بنَ مخراق فسألتُه فقال: ليس هو مِنْ بَابَتِكَ، قُلْتُ: حدِّثْني به، قال: لا تُرِيدُهُ، قلتُ: أريدُهُ، قال: حدَّثني شَهْرُ بنُ حَوْشَب، عن أبي رَيْحَانَة، عن عقبة بن عامر، عن النبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

قال شعبةُ: فلما ذكر شهر بنَ حوشب قلتُ: دَمِّرْ عَلَىٰ هذا الحديث، لو صَحَّ لي مثلُ هذا عن رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ كان أَحَبَّ إليَّ مِنْ أهلي ومالي ومِنْ الدنيا كلِّها[(١)].

وفي هذه القصة ما كان عليه أئمةُ الحديث النُّقاد من العمل الدؤوب المستمر، والتفتيش والتمحيص، وغربلة الأسانيد، ليتبيَّن لهم الْغَثُّ مِنَ السَّمين، والواهي من المتين، والصحيح من المطروح، والثقة من المجروح.

قال ابنُ حبان: حتىٰ إنَّ أحدهم ليرحَلُ في الحديث الواحدِ الفراسِخَ البعيدة، وفي الكلمةِ الواحدةِ الأيامَ الكثيرة، لئلا يُدْخِلَ مُضِلٌّ في السُّنَنِ شيئـًا يُضِلُّ به[(٢)].

القسم الثاني من تدليس الإسناد:

أن يرويَ حديثـًا عن شيخٍ ثقةٍ، بسندٍ فيه راوٍ ضعيفٌ بين ثقتين لَقِيَ أحدُهما الآخَرَ، فيُسقط المدلِّسُ الراويَ الضعيفَ، ويُسَوِّي الإسنادَ كُلَّه ثقات، ويُصرِّح المدلِّسُ بالسماع من شيخه، فيتوهم مَنْ ينظرُ في الإسناد أنَّ الحديث صحيحٌ لا علةَ فيه.

وهذا القسم يُسَمَّىٰ: تدليس التَّسْوِيَة، ويُسميه البعض: بتدليس التَّجْوِيد، فيقولون: سوَّاه فلانٌ، وجوَّدَهُ فلانٌ، وممن كان يفعله: بَقِيَّةُ بنُ الوليد.

---

(١) القصة رواها ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٨)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٣١٣/ ٣١٥)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٤٨)، والخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (ص ١٤٩-١٥٣)، وفي «الكفاية» (ص ٤٠٠/ ٤٠١)، قال أبو عمر: «هكذا يكون البحث والتفتيش وهذا معروف عن شعبة».

(٢) «المجروحين» لابن حبان (١/ ٢٧).

مثاله: ما رواه ابنُ أبي حاتم في «العلل»(١) قال: سمعتُ أبي، وذكر الحديث الذي رواه إسحاقُ بنُ رَاهُويَه، عن بَقِيَّةَ حدثني أبو وَهْب الأَسَدِي، عن نافع، عن ابن عمر حديث: «لاَ تَحْمَدُوا إِسْلاَمَ امْرِئٍ حَتَّىٰ تَعْرِفُوا عُقْدَةَ رَأْيِهِ»، فقال أبي، (أي: أبو حاتم): هذا الحديث له أمرٌ، (أي: علةٌ) قَلَّ مَنْ يفهَمُه: روىٰ هذا الحديثَ عُبيد الله بنُ عَمْرو، عن إسحاق بن أبي فَرْوَة، عن نافع، عن ابن عمر، وعُبيد الله كنيتُه أبو وَهْب، وهو أَسَدِي، فكنَّاه بقيَّةُ، ونسبه إلىٰ بني أَسَدٍ كي لا يُفْطَنَ به، حتىٰ إذا تَرَكَ إسحاقَ، (أي: ابنَ أبي فَرْوَة)، لا يُهتَدَىٰ له(٢).

وممن عُرِفَ به أيضـًا: الْوَلِيدُ بنُ مُسْلِم.

قال صَالِح جَزَرَة(٣): سمعتُ الهيثم بنَ خارجة يقول: قلتُ للوليد بن مسلم: قد أفسدتَ حديثَ الأوزاعي، قال: كيف؟ قلتُ: تروي عن الأوزاعي، عن نافع، وعن الأوزاعي، عن الزهري، وعن الأوزاعي، عن يحيىٰ بن سعيد، وغيرُك يُدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بنَ عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري إبراهيم بنَ مرة، وقُرة.

قال: أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثلِ هؤلاء، قلتُ: فإذا رُوِي عن هؤلاء، وَهُمْ ضعفاءُ، أحاديثُ مناكير، فأسقطتهم أنتَ وصَيَّرْتَهَا من رواية الأوزاعي عن الثقات

---

(١) «العلل» لابن أبي حاتم (١٩٥٧).

(٢) رواه الخطيب «الكفاية» (ص٣٦٤)، وانظر: «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٩٥)، و«تدريب الراوي» للسيوطي(١/ ١٨٧).

(٣) سُئل: لم لُقِّبْتَ بجَزَرَة؟ فقال: قدم عَمْرو بنُ زُرارة بغداد، فاجتمع عليه خلقٌ عظيمٌ، فلما كان عند الفراغ من المجلس سُئِلْتُ: مِنْ أين سمعتَ؟ فقلتُ: مِنْ حديث الجَزَرَة، فبقيتْ عَليَّ، «المعرفة» للحاكم (ص٢١٣)، و«شرح التذكرة والتبصرة» للعراقي (٣/ ١٢٧). وقيل: لُقِّب بذلك من أجل أنه سمع من بعض الشيوخ ما رُوي عن عبدالله بن بُسر أنه كان يَرْقِي بِخَرَزة، فَصَحَّفها وقال: جَزَرَة، بالجيم، فذهبتْ عليه، «مقدمة ابن الصلاح» (ص٥٨٧/ ٥٨٨).

ضُعِّفَ الأوزاعي، فلم يلتفتْ إلىٰ قولي[١].

النوع الثاني من أنواع التدليس: تدليسُ الشيوخ:

وهو أن لا يُسْقِطَ شيخَه الذي يروي عنه، ولكن يذكُرُه بما لا يُعْرَفُ به من اسمٍ، أو كُنيةٍ، أو نِسْبةٍ إلىٰ قبيلةٍ، أو يصفُه بوَصْفٍ غريبٍ، وإنما يفعلُ ذلك لضعفِ شيخِه، أو صِغَرِ سِنِّه، أو إيهاماً بأنَّ له شيوخـاً كثيرين، فيوهم مَنْ ينظرُ فيه أنه غيرُه.

* **مثاله:**

أ- قول أبي بكر بن مجاهد المُقْرِي: حدثنا عبد الله بنُ أبي عبد الله، يُريد به: الحافظ أبا بكر بن أبي داود السِّجِسْتَانِي.

ب- قال أحمد بنُ حنبل: بلغني أنَّ عطية (أي: الْعَوْفِي) كان يأتي الْكَلْبي (محمد بن السائب)، فيأخذ عنه «التفسير»، فكان يُكَنِّيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد.

والكلبي يُكَنَّىٰ أبا النَّضر، وإنَّما غَيَّرَ عطيةُ كُنيتَهُ ليوهم النَّاسَ أنه يروي «التفسير» عن أبي سعيد الخدري، وعطيةُ قد روىٰ عن أبي سعيد الخدري[٢]، والكلبي ضعيف.

والتدليسُ بجميع أنواعه مكروهٌ عند أكثر أهل العلم، وتشتدُّ الكراهةُ في تدليس التسوية، إِذْ هو شرُّ أنواع التدليس، لما في ذلك من الكذب والزور والغش، وكلُّ ذلك محرَّمٌ، وأَخَفُّ أنواعِ التدليسِ تدليسُ الشيوخ.

وكان شعبةُ من أشدِّ النَّاس ذَمًّا للتدليس، حتىٰ قال: «لَأَنْ أزني أحبُّ إِليَّ مِنْ أَنْ أُدَلِّس»[٣].

---

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي (٧/ ١٤٢)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٩٦)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٩/ ١٧٠)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ١٨٧).

(٢) «الكفاية» للخطيب (ص٣٦٦)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٥٩١).

(٣) «مقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ١٧٣)، و«الكفاية» للخطيب (ص٣٥٦).

قال ابنُ الصلاح: «وهذا إفراطٌ منه محمولٌ علىٰ المبالغة في الزَّجْرِ عنه والتنفير»[١].

وقوله: «التدليسُ أخو الكذب»[٢].

والأسبابُ الحاملةُ علىٰ التدليس كثيرةٌ، منها: أن يكون شيخُه غيرَ ثقةٍ في اعتقاده أو أمانته.

ومنها: أن يكون أصغرَ منه سِنًّا، فيأنف أن يُحدِّث عمَّن هو أصغرُ منه، أو قريناً له.

ومنها: أن تكون وفاةُ الشيخ متأخرةً، بحيث يُشاركه في الأخذ عنه مَنْ هو دونه.

ومنها: إيهامُ عُلُوِّ الإسناد.

ومنها: إيهامُ كثرةِ الشُّيوخ فيُغير اسمه.

والحديث المدلَّسُ بالفتح، هو ما كان في سنده راوٍ مدلِّسٌ بالكسر.

والمدلِّسون طبقاتٌ، فيهم أئمةٌ حفاظٌ وُصفوا بالتدليس: كالزهري، والثوري، وابنِ عيينة، وفيهم دون ذلك: كالحَجَّاجِ بنِ أَرْطَأَة، وبقيَّة بنِ الوليد، وجابر الجُعْفِي.

فائدة: المدلِّسُ لا تُقبل روايتُه حتىٰ يأتي بصيغةٍ تقتضي السَّماع: كحدثني، وسمعتُ، وأخبرنا، أمَّا إذا عَنْعَنَ، فحديثُه مردودٌ لا يُحتَجُّ به[٣].

وعنعنةُ المدلِّسين في «الصحيحين» محمولةٌ علىٰ السَّماع عندهما من جهةٍ

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٣٤).

(٢) «الكفاية» للخطيب (ص ٣٥٥).

(٣) إلاَّ في شيوخٍ أكثرَ عَنهم، فروايتُه عَنْ هذا الصِّنف محمولةٌ علىٰ الاتصال. انظر: «ميزان الاعتدال»، ترجمة سليمان بن مِهْرَان الأَعْمَش (٣/ ٣١٦).

أخرىٰ، وذلك تحسيناً للظن بهما، وإنَّما اختارا طريق العنعنة لكونها علىٰ شرطهما[1].

*** وقد صنف في طبقات المدلَّسين جماعة:**

- «ذكر المدلسين» للنسائي (ت:٣٠٣هـ).

- «التبيين لأسماء المدلسين» للخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)[2].

- «منظومة في أسماء المدلسين» للحافظ الذهبي (ت:٧٤٨هـ).

- «كتاب المدلسين» لأبي زرعة العراقي (ت:٨٢٦هـ).

- «التبيين لأسماء المدلسين» لبرهان الدين الحلبي سبط بن العجمي (ت:٨٤١هـ).

- «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» للحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢هـ).

- «أسماء المدلسين» للحافظ السيوطي (ت:٩١١هـ).

- «التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس» لعبد العزيز بن الصديق الغماري (ت:١٤١٨هـ).

- «التدليس والمدلسون» لحماد بن محمد الأنصاري (ت:١٤١٨هـ).

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ١٩١)، و«النكت» لابن حجر (١/ ٣٥١)، وانظر كتابي: «البيان المفهم لشرط البخاري ومسلم» (ص١٦٣/ ١٧٥).

(٢) ذكره في «الكفاية» (ص ٤٦١).

[منظومةُ الذهبي في أسماء المدلسين]:

١- خُـذِ المُدَلِّسِـينَ يـا ذَا الفِكْـرِ   جَابِـرٌ الجُعْفِـيُّ ثُـمَّ الزُّهْـرِي
٢- وَالحَسَـنُ البَصْرِيُّ قُلْ مَكْحُول   قَتَــادَةٌ حُمَيــْدٌ الطَّوِيــلُ
٣- ثُمَّــتَ عَبْـدُ المَلِـكِ القِبْطِـيُّ   وَابْــنُ أَبِـي نَجِيـحٍ المَكِّـيُّ
٤- وَالثَّبْـتُ يَحْيَـىٰ بـنُ أَبِـي كَثِيـرِ   وَالأعْمَـشُ النَّاقِـلُ بالتَّحْرِيـرِ
٥- وَقُـلْ مُغِيـرَةُ أبـو إسْـحاقِ   والمَرَئِــي مَيْمُــونُ باتِّفَــاقِ
٦- ثُـمَّ يَزِيـدُ بـنُ أَبِـي زِيَـاد   حَبِيــبُ ثَابـتٍ فَتَـىٰ الأَجْـدَادِ
٧- أبُـو جَنَـابٍ وَأبُـو الزُّبَيْـرِ   وَالحَكَـمُ الفَقِيـهُ أهْـلُ الخَيْـرِ
٨- عَبَّادُ مَنصُورٍ قُلِ ابنُ عَجْلاَنْ   وابنُ عُبَيْدٍ يُونُسٌ ذَوُو الشَّانْ
٩- ثُـمَّ أبُـو حَرَّةَ وابْنُ إسْحَاقْ   حَجَّـاجُ أرْطَـاةٍ لِـكُلّ مُشْـتَاقْ
١٠- ثُـمَّ أبُـو سَـعْدٍ هُـوَ البَقَّـالُ   عِكْرِمَـةُ الصَّغِيـرُ يَـا نَقَّـالُ
١١- ثُـمَّ ابْنُ وَاقِدٍ حُسَيْنُ المَرْوَزِي   وابْـنُ أَبِـي عَرُوبَـةَ اصْـغَ تَفُـزِ
١٢- وَلِيـدُ مُسْـلِمٍ حَكَـىٰ بَقِيَّـهْ   فِي حَـذْفِ وَاهٍ خَلَّـةٌ دَنِيَّـهْ

انتهت.

الشَّاذ

وَمَـــا يُخَــالِفْ ثِقَـةٌ فِيـهِ المَـــلاَ فَالشَّـــاذُّ ....

(وَمَا يُخالِفْ ثِقَةٌ فِيهِ)، أي: والحديثُ الذي يخالف فيه، أي: في سنده أو متنه، بزيادةٍ أو نُقصانٍ، ثقةٌ، أي: عَدْلٌ ضابِطٌ (المَلا) بالإسكان للوزن، أي: الجماعةَ الثقات، أو مَنْ هو أحفظ منه (فالشَّاذُّ)، أي: فهو الحديثُ الشَّاذُّ.

الشُّذُوذُ لغةً: الانفرادُ، والشَّاذُّ هو المنفرِدُ عن الجماعة.

واصطلاحًا: هو الحديثُ الذي رواه الثقةُ مخالفـًا لمن هو أوثقُ منه، أو أكثرُ عَدَداً.

والثقةُ هو الْعَدْلُ الضابِطُ، سواء قَوِيَ ضبطُه أم خَفَّ.

والشَّاذُّ هو ما اجتمع فيه أمران:

الأول: انفرادُ الثقة عن غيره، بأن يرويَ حديثـًا لم يروه غيرُه.

الثاني: أن يكون تفرُّدُه مخالفـًا لرواية مَنْ هو أوثق منه، أو أكثر عدداً.

وبعضُهم[1] جعل الشَّاذَّ ما تفرَّد به الثقةُ دون اشتراطِ المخالفة.

والبعضُ الآخر[2] جعل الشَّاذَّ ما تفرَّد به الراوي، ثقةً كان أو ضعيفـًا.

والقولان مردودان[3]، لوجود الكثير من الأفراد في «الصحيح»، وقد تقدَّم أنَّ مِنْ

(١) قاله الحاكم أبو عبد الله في كتابه «معرفة علوم الحديث» (ص١١٩).

(٢) قاله الحافظ أبو يعلىٰ الخليلي في كتابه «الإرشاد» (١/ ١٧٦).

(٣) وهذا إذا أردنا أن نضبط مصطلحـًا للحديث الشاذ، أمَّا علىٰ سبيل التوسُّع في الاصطلاح، فيمكن أن نقول: إن الشَّاذَّ له اصطلاحاتٌ: الأول: ما اشتُرِط فيه الانفراد مع المخالفة. والثاني: ما انفرد به الثقة بدون قيد المخالفة، فيُجامع حينئذٍ الفَرْدَ، وينبغي أن يُخرج هذا النوع من قيد الصحيح، لوجود أفراد في «الصحيح». والثالث: ما انفرد به الضَّعيفُ، وهو المصطلَحُ عليه بالمنكر.

شرط الصحيح أن لا يكون شَاذًّا.

مثالُ الأَفْرَادِ الصَّحيحة: حديثُ عُمَر: «إنما الأعمال بالنيات». وحديثُ ابن عمر في النهي عن بيع الولاء.

وقال مسلمٌ في «صحيحه»: «للزهري نحوٌ مِنْ تسعين - بتقديم التاء - حديثًا يرويه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، لا يشاركُهُ فيه أحدٌ بأسانيدَ جيادٍ»(١).

مثالُ الشَّاذ: ما ذكره الحافظ ابنُ حجر في «شرح النخبة»(٢).

وهو ما رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، من طريق ابن عُيينة، عن عَمرو بن دينار، عن عَوْسَجَة، عن ابن عباس: «أنَّ رجلاً تُوُفِّي علىٰ عهد رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولم يدع وارِثـًا إلا مَوْلىً هو أعتقه، فجعل رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ميراثَهُ له»(٣).

وتابع ابنَ عيينة علىٰ وصله ابنُ جُريجٍ، وغيرُه، وخالفه حمادُ بنُ زيدٍ فرواه عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، ولم يذكر ابنَ عباس.

أبو حاتم: «المحفوظ حديث ابن عيينة»(٤).

قال الحافظ ابن حجر: «فحماد بنُ زيدٍ من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رَجَّحَ أبو حاتم رواية مَنْ هُمْ أكثرُ عدداً منه»(٥).

وهذا ما يُسَمَّىٰ بالشذوذ في السَّنَد.

(١) رواه مسلم رقم (١٦٤٧).
(٢) «شرح النخبة» لابن حجر (ص٦٦).
(٣) رواه أبو داود رقم (٢٩٠٥)، والترمذي رقم (٢١٨٨)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٦ / ١٣٢)، وابن ماجه رقم (٢٧٤١).
(٤) «العلل» لابن أبي حاتم رقم (١٦٤٣).
(٥) «شرح النخبة» لابن حجر (ص٦٧).

مثالُ الشُّذُوذ في المتن: ما رواه أبو داود، والترمذي، من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا صَلَّىٰ أَحَدُكُمْ رَكْعَتَي الْفَجْرِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَىٰ يَمِينِهِ»(١).

قال البيهقي: «خالف عبدُ الواحد الْعَدَدَ الْكَثِيرَ في هذا، فإِنَّ النَّاسَ إنَّما رَوَوْهُ من فعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، لا مِنْ قوله، وانفرد عبدُ الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ(٢).

فحديثُ حماد بنِ زيد المتقدِّم شَاذٌّ لمخالفته روايةَ الثقات: ابن عيينة، وابن جريج وغيرهما، وحديثهم يُسَمَّىٰ: المَحْفُوظ.

وكذلك حديثُ عبد الواحد بنِ زياد شَاذٌّ لمخالفته روايةَ الثقات الذين رووه عن الأعمش، وحديثهم يُسَمَّىٰ: المحفوظ.

والشَّاذُّ من قسم الضعيف، لما تقدَّم في حَدِّ الحديث الصحيح والحسن من اشتراط عدم الشذوذ.

* **مصنفاته**: لم يصنف فيه أحدٌ من المتقدمين(٣)، وللمحدث عبد الله بن الصديق الغماري (ت:١٤١٣هـ) رسالة: «الفوائد المقصودة في الأحاديث الشاذة المردودة».



(١) رواه أبو داود رقم (١٢٦١)، والترمذي رقم (٤١٨).

(٢) «النكت علىٰ ابن الصلاح» للزركشي (٢/ ١٦٣)، و«تدريب الراوي» (١/ ١٩٦).

(٣) قال السيوطي في «التدريب» (٣/ ٢٧٤- عوامة): «ولعسره لم يفرده أحدٌ بالتصنيف».

المَقْلُوب

وَالَمقْلُـــوبُ قِـــسْمَانِ تَـــلاَ

إِبْـــدَالُ رَاوٍ مَـــا بِـــرَاوٍ قِـــسْمُ وَقَلْـــبُ إِسْـــنَادٍ لِمَـــتْنٍ قِسْمُ

(وَ) الحديثُ (المَقْلُوبُ قِسْمَانِ)، أي: يأتي علىٰ قسمين، (ت:لَا)، أي: ذُكِرَ في النظم تِلْوَ الشَّاذِّ، القَسْمُ الأَوَّلُ وهو مقلوبُ السَّنَدِ: (إِبْدَالُ رَاوٍ مَا) أيّ راوٍ كان، (بِرَاوٍ) آخر مَكَانَه (قِسْمُ) أوَّلُ، (وَ) الثاني، وهو مقلوبُ المتن: (قَلْبُ)، أي: إبدالُ (إِسْنَاد) متنٍ، فيجعله (لِمَتْنٍ) آخر يُروَىٰ بإسنادٍ آخر (قِسْمُ) ثانٍ.

المَقْلُوبُ لغةً: مِنَ الْقَلْبِ، وهو تحويلُ الشَّيءِ عن وجهه، وصَرْفُه عنه، وتغييرُه بغيره.

واصطلاحاً: ينقسمُ إلىٰ قسمين: مقلوبِ الإسناد، ومقلوبِ المتن.

مقلوبُ الْإِسْنَادِ: وهو أن يَعْمِدَ إلىٰ راوٍ في السَّنَد، فيُبْدِلَهُ براوٍ آخر في طبقته، بقصد الإغراب.

مثاله: حديثٌ مشهورٌ عن سالم، فيجعلُه عن نافع، يُبدِلُ سالمـاً بنافعٍ، وهو من طبقته، فيصبحُ الحديثُ بذلك غريبـاً، فَيَرْغَبُ الناسُ في روايته عنه، ويقال: فلانٌ يروي حديثـاً لا يوجد عند غيره، وممَّن كان يفعلُ هذا: حماد بنُ عَمْرو النَّصِيبي الوَضَّاع.

مثاله: حديثٌ رواه عَمرو بنُ خالد الحَرَّاني، عن حماد النَّصِيبي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رفعه: «إِذَا لَقِيتُمُ المُشْرِكِينَ فِي الطَّرِيقِ فَلاَ تَبْدَؤُوهُمْ بِالسَّلاَمِ» الحديث.

فهذا حديثٌ مقلوبٌ، قَلَبَهُ حماد بنُ عَمْرو، فجعله عن الأعمش، وإنَّما هو

معروفٌ بسُهَيْلِ بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة [(١)].

تنبيه: قد يقع الإبدالُ في راوٍ واحدٍ، وقد يقع في أكثر من راوٍ، فَيُبدِلُ مثلاً راويين بآخَرَيْن، أو ثلاثةً بثلاثةٍ آخرين، وقد يقعُ الإبدالُ في الإسناد كلِّه، فيُبدِلُ إسنادَ متنٍ بإسنادٍ آخر، وهذا نوعٌ من أنواع سَرِقَةِ الحديث، وفاعلُ ذلك يُقال له: يسرق الحديث.

ومن مقلوب الإسناد: التقديمُ والتأخيرُ في اسم الراوي.

مثاله: حديثٌ معروفٌ عن كَعْب بنِ مُرَّة، فيجعلُه مُرَّة بنَ كعب[(٢)].

وقد يقعُ القَلْبُ عَمْداً بقَصْدِ الإغراب، كما تقدَّم مثالُه.

وقد يقع خطأً، كما وقع لجَرِير ابنِ حازم، فإنه رَوَىٰ عن ثابتٍ البُنَانِيِّ، عن أنسٍ قال: قال رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ فَلاَ تَقُومُواْ حَتَّىٰ تَرَوْنِي».

هذا الحديثُ انقلبَ علىٰ جَرير بن حازم، فرواه هكذا، وإنما هو مشهورٌ عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ. هكذا، رواه الخمسة[(٣)].

وإنَّما سمعه جريرٌ مِنْ حَجَّاج بنِ أبي عثمان الصَّوَّاف فانقلب عليه، وقد بَيَّنَ ذلك حمادُ بنُ زيد قال: كنتُ أنا وجَريرٌ عند ثابتٍ البناني، فحدَّثَ حجَّاج بنُ أبي عثمان، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فذكره، فظَنَّ جَريرٌ أنه إنَّما حدَّث به ثابتٌ، عن أنس[(٤)].

---

(١) رواه مسلم رقم (٢١٦٧)، وأبو داود رقم (٥٢٠٥)، والترمذي رقم (٢٨٤٣)، وانظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٢/ ٣٦٨).

(٢) «شرح النخبة» لابن حجر (ص٩١).

(٣) رواه البخاري رقم (٦٣٧)، ومسلم رقم (٦٠٤)، وأبو داود رقم (٥٣٩)، والترمذي رقم (٥٨٩)، والنسائي (٢/ ٨١).

(٤) الترمذي في «السنن» رقم (٥١٧) عن البخاري، وأبو داود في «المراسيل» رقم (٦٤)، انظر: «العلل

مقلوبُ المتن: وهو أن يأخُذَ متن هذا الحديثِ فيجعلَهُ لإسناد ذاك الحديثِ الآخر، ويأخُذَ متنَ ذاك فيجعلَهُ لإسنادِ هذا.

ويكونُ بقصد الإغراب، كما يفعلُهُ الوَضَّاعون، ويكونُ أيضـًا بقصد الاختبار والامتحان، وقد فعله جماعةٌ من أهل الحديث كشعبة، وحماد بن سلمة، وابن معين، وغيرهم.

وقصةُ البخاري مع أهل بغداد مشهورةٌ، وملخَّصُها أنَّ البخاريَّ حين دخل بغداد، اجتمع أهلُ الحديث وعَمَدوا إلىٰ مائةِ حديثٍ، فقلبوا متونها وأسانيدها ودفعوها إلىٰ عشرة أنفسٍ، فلمَّا اطمأنَّ المجلسُ قام إليه رجلٌ من العشرة فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث، فقال: «لاَ أَعْرِفُهُ»، وهكذا إلىٰ آخر العشرة، والبخاريُّ يقول: «لاَ أَعْرِفُهُ»، فأمَّا الفقهاءُ فقالوا: فَهِمَ الرَّجُلُ، وأمَّا غيرُهم فَقَضَوْا عليه بالعجز وقِلَّةِ الحفظ، فلما فرغوا الْتَفَتَ إلىٰ الأوَّل فقال: «أمَّا حديثُك الأوَّلُ فهو كذا، وحديثك الثَّاني فهو كذا»، وهكذا حتىٰ أتىٰ علىٰ جميع الأحاديث، وردَّ متونَها إلىٰ أسانيدِها، وأسانيدَها إلىٰ متونِها، فأقرُّوا له جميعـًا بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل[(١)].

قال الحافظ ابن حجر: «سمعتُ شيخنا - يعني العراقي- غير مرة يقول: ما الْعَجَبُ من معرفة البخاري بالخطأ من الصواب في الأحاديث لاتِّسَاعِ معرفته، وإنَّما يُتعَجَّبُ منه في هذا لكونه حَفِظَ موالاة الأحاديث علىٰ الخطأ مِنْ مرَّةٍ واحدة»[(٢)].

الكبير» للترمذي رقم (١٤٦).

(١) «أسماء من روىٰ عنهم البخاري في الجامع الصحيح» لابن عدي (ص٥٢/ ٥٤)، وعنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠)، والحميدي في «جذوة المقتبس» (ص١٢٨/ ١٢٩)، وابن الصلاح في «المقدمة» (ص٢٨٤)، وابن حجر في «النكت» (٢/ ٨٦٧/ ٨٦٩)، والسخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٢٠)، والسيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢٤٧)، والصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ١٠٣).

(٢) «النكت» لابن حجر (٢/ ٨٦٩/ ٨٧٠)، و«هدي الساري» (ص٤٨٦)، و«فتح الباقي» لزكريا الأنصاري

وممَّن امتحنه تلاميذُه: الحافظ محمد بنُ عَمرو العقيلي(١).

وكان بعضُ التلامذة يفعلون ذلك بمشايخهم، يريدون شَيْنَهُمْ وعَيْبَهُمْ، فرُبَّما يفطن الشيخُ فيدعو علىٰ تلميذه حالة الغضب، فلا ينتفع بعلمه أبداً، كما وقع لمحمَّد ابن عَجْلَان مع جماعة من طلبة الحديث: حَفْصِ بنِ غِيَاث، ويوسف بنِ خالد السَّمْتِي، ومَلِيح بنِ الجَرَّاح(٢).

وكما وقع للحافظ أبي نُعَيْم الفَضْلِ بنِ دُكَيْن مع جماعة منهم: يحيىٰ بنُ مَعِين، وأحمد بن منصور الرَّمَادِي(٣).

ومن هذا النَّوع، أي: مقلوب المتن، ما انقلب متنُه علىٰ راويه.

مثاله: حديث أبي هريرة عن السبعة الذين يُظِلُّهُم الله في ظِلِّه: «رَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَخْفَاهَا حَتَّىٰ لاَ تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ»(٤).

فهذا مما انقلب علىٰ أحد الرُّواة، وإنَّما هو: «حَتَّىٰ لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ»(٥).

مثالٌ آخر: حديث أبي هريرة في مُحاجَّة الجنَّة والنَّار، في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق:٣٠]: «فَأَمَّا الجَنَّةُ، فَإِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ»(٦).

(١/ ٢٨٦)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٣٢١).

(١) «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣/ ٨٣٣)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٣٢١).

(٢) «المحدث الفاصل» للرامهرمزي (ص٣٩٨/ ٣٩٩)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٦/ ٢٥٧)، و«النكت» لابن حجر (٢/ ٨٧١)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٣٢٣).

(٣) «تاريخ بغداد» للخطيب (١٢/ ٣٥٣/ ٣٥٤)، و«الجامع» (١/ ١٣٦) نحوه، و«النكت» لابن حجر (٢/ ٨٦٦)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٣٢٣/ ٣٢٤).

(٤) مسلم رقم (١٠٣١).

(٥) البخاري رقم (٦٦٠)، والترمذي رقم (٢٥٠٠)، والنسائي (٨/ ٢٢٢).

(٦) البخاري رقم (٧٤٤٩).

هذا الحديثُ انقلب علىٰ بعض الرواة، وإنَّما هو: «فَأَمَّا النَّارُ فَلاَ تَمتَلِئُ حَتَّىٰ يَضَعَ رِجْلَهُ فَتقُولُ: قَطْ قَطْ، فَهُنَالِكَ تَمتَلِئُ وَيُزْوَىٰ بَعْضُهَا إِلَىٰ بَعْضٍ، وَلاَ يَظْلِمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَأَمَّا الجَنَّةُ: فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُنْشِئُ لَهَا خَلْقـًا»(١).

مثالٌ آخر: حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوهُ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»(٢).

انقلب علىٰ أحد الرُّواة، والمعروف كما في «الصحيحين»: «فَإِذَا أَمَرْتُكُم بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ»(٣).

مثالٌ آخر: ما رواه خُبَيْب(٤) بنُ عبد الرحمن، عن عَمَّتِه أُنَيْسَة قالت: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَذَّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ، وَإِذَا أَذَّنَ بِلاَلٌ فَلاَ تَأْكُلُواْ وَلاَ تَشْرَبُواْ»(٥).

انقلب علىٰ أحد الرُّواة، وإنَّما هو: «إِنَّ بِلاَلًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»(٦).

فتحصَّل أنَّ الْقَلْبَ يقعُ خطأً ونسيانـًا، وهو مغتفرٌ، ويقعُ عن قَصْدٍ وعَمْدٍ، إمَّا لقصد امتحانِ الحفظ، والتثبُّت، وهو جائزٌ، ويقعُ كذلك بقَصْدِ الإغْرَابِ، وهذا هو المحَرَّمُ الذي لا يجوز.

---

(١) البخاري رقم (٤٨٥٠)، ومسلم رقم (٢٨٤٦).

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» رقم (٢٧١٥)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٥٨): «هو في الصحيح بعكس هذا، ورجاله ثقات».

(٣) مسلم رقم (١٣٣٧)، والبخاري رقم (٧٢٨٨).

(٤) خُبيب: بضم الخاء المعجمة مصغَّراً، وفي بعض المصادر: حبيب بالحاء المهملة وهو تحريف.

(٥) أحمد (٦/ ٤٣٣)، وابن خزيمة رقم (٤٠٤) (١/ ٢١٠)، وابن حبان رقم (٨٨٧- موارد).

(٦) البخاري رقم (٦٢٢)، ومسلم رقم (١٠٩٢).

*** مصنفاته:**

- «رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب» للخطيب (ت:٤٦٣هـ).

- «جزء في المقلوب متناً»، و«نظمه» لجلال الدين ابن البلقيني (ت:٨٢٤هـ)[١].

- «جلاء القلوب في معرفة المقلوب»، ويُسمَّىٰ أيضـًا: «نزهة القلوب في معرفة المبدل والمقلوب» للحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢هـ).

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٣٢٦/ ٣٢٨)، و«الجواهر والدرر» له (٢/ ٦٨٠).

الْفَرْدُ

والْفَـــرْدُ مَـــا قَيَّدَتَـــهُ بِثِقَـــةِ أَوْ جَمْـعٍ أَوْ قَـصْرٍ عَـــلَىٰ رِوَايَـةِ

(وَالْفَرْدُ)، أي: الحديثُ الْفَرْدُ هو (مَا قَيَّدْتَهُ)، أي: الذي قيَّدته (بِثِقَةِ)، أي: براوٍ ثقةٍ، (أَوْ) قيَّدته بـ(جَمْعٍ)، أي: جماعةٍ مِنْ بَلَدٍ مُعيَّنٍ، (أَوْ) قيَّدته بـ(قَصْرٍ)، أي: اقتصارٍ (عَلَىٰ رِوَايَةِ)، أي: علىٰ رواية راوٍ مُعيَّنٍ.

الْفَرْدُ لغةً: ما لا نظيرَ له ولا مثيل.

واصطلاحًا: ينقسمُ إلىٰ قسمين: فَرْدٍ مُطلَق، وفَرْدٍ نِسْبِي.

فالْفَرْدُ المطلَقُ: هو ما انفرد به راوٍ واحدٌ عن جميع الرواة، لم يُشاركه فيه غيرُه، لا مِنَ الثقات ولا مِنَ الضعفاء، وهو المسَمَّىٰ: بالشاذ، وقد تقدَّم .

والْفَرْدُ النِّسْبِيُّ: أي: المقيَّدُ، هو الذي اقتصر عليه النَّاظمُ بقوله: «والْفَرْدُ مَا قَيَّدته بثقة» البيت.

سُمِّيَ فَرْداً نِسْبِيًّا لأنَّ التفرُّد وقع فيه بالنِّسبة إلىٰ جهةٍ خاصةٍ، **وهو أنواع:**

- **الأول:** ما تفرَّد به ثقةٌ عن غيره من الثقات، لم يروه ثقةٌ غيره، وقد يُروَىٰ من طُرُقٍ أخرىٰ عن ضعفاء.

مثاله: حديث رواه «مسلم»، وأصحاب «السنن»، أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «كان يقرأ في الأضحىٰ والفطر بقاف واقتربت الساعة»[1].

تفرَّد به ضَمْرَةُ بنُ سعيد، عن عُبيد الله بن عبد الله، عن أبي واقد الليثي.

---

(١) رواه مسلم رقم (٨٩١)، وأبو داود رقم (١١٥٤)، والترمذي رقم (٥٣٢)، والنسائي (٣/ ١٨٣/ ١٨٤)، وابن ماجه رقم (١٢٨٢).

لم يروه مِنَ الثقات غيرُ ضَمْرة.

ورواه مِنَ الضعفاء ابنُ لَهِيعَة، عن خالد بن يزيد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة(١).

- **الثاني**: ما تفرَّد به أهلُ بَلَدٍ لم يُشاركهم فيه أحدٌ، والمراد بـ(جَمْعٍ) في النظم: أهل بلد.

مثاله: حديثٌ رواه أبو داود، عن أبي الوليد الطيالسي، عن هَمَّام، عن قتادة، عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد قال: «أُمِرْنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسَّر»(٢).

قال الحاكم: «تفرَّد بذكر الأمر فيه أهلُ البصرة، مِنْ أوَّل الإسناد إلىٰ آخره، ولم يشركهم في هذا اللفظ سواهم»(٣).

مثالٌ آخر: حديثٌ رواه مسلم، من حديث عبد الله بن زيد، في صفة وُضُوءِ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ومَسَحَ رَأْسَه بِماءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدِهِ»(٤).

قال الحاكم: «هذه سُنَّةٌ غريبةٌ، تفرد بها أهلُ مصر، ولم يُشركهم فيها أحد»(٥).

ويدخل تحت هذا النَّوع ما تفرَّد به أهلُ بلدٍ عن أهل بلدٍ آخر.

مثاله: ما رواه أبو داود، من حديث جابر، في قصة المَشْجُوج: «إِنَّمَا يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيمَّمَ وَيَعْصِبَ عَلَىٰ جُرْحِهِ خِرْقَةً»(٦).

---

(١) الدارقطني في «السنن» (٢/ ٤٦)، والطبراني في «الكبير» (٣٣٠٥)، انظر: «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٠٤).

(٢) رواه أبو داود رقم (٨١٨)، وأحمد (٣/ ٤٥).

(٣) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٩٧).

(٤) رواه مسلم رقم (٢٣٦)، وأبو داود رقم (١٢٠)، والترمذي رقم (٣٥).

(٥) «معرفة علوم الحديث» (ص٩٨).

(٦) أبو داود رقم (٣٣٦).

قال أبو بكر بن أبي داود: «هذه سُنَّةٌ تفرَّد بها أهلُ مكة، وحملها عنهم أهلُ الجزيرة.

حكاه الدارقطني في «السنن»(١).

تنبيه: غالب ما يُطلقون قولهم: «تفرَّد به أهلُ بَلَدِ كذا» علىٰ ما تفرَّد به واحدٌ من أهلها.

- **الثالث:** ما تفرَّد به راوٍ عن راوٍ آخر، لم يروه عنه غيرُه.

مثاله: حديث رواه أصحابُ «السنن»، من طريق سفيان بن عيينة، عن وائل بن داود، عن ولده بكر بن وائل، عن الزهري، عن أنس «أن النبي ﷺ أَوْلَمَ عَلَىٰ صَفِيَّةَ بسَوِيقٍ»(٢).

قال أبو الفضل بنُ طاهر في «أطراف الغرائب»: «تفرد به وائلٌ عن ابنِه ولم يروه عنه غير سفيان»(٣).

وكذا قال الترمذي: «إنه حديثٌ غَرِيبٌ»(٤).

قال الحافظ ابن حجر: «وأمثلتُه في كتاب الترمذي كثيرةٌ جِدًّا»(٥).

ومِنْ أنواع التفرُّد أيضـاً: تفرُّدُ أهلِ بَلَدٍ عن شَخْصٍ، وتفرُّدُ شَخْصٍ عن أَهْلِ بلد.

---

(١) الدارقطني «السنن» (١/ ١٩٠).

(٢) رواه أبو داود رقم (٣٧٤٤)، والترمذي رقم (١٠٩٥)، والنسائي في «الكبرىٰ» رقم (٦٥٦٦) (٦/ ٢٠٥)، ونحوه في «المجتبىٰ» (٦/ ١٣٤)، وابن ماجه رقم (١٩٠٩)، وأحمد (٣/ ١١٠)، وهو في «الصحيحين» مطولاً.

(٣) «أطراف الغرائب والأفراد» لابن طاهر رقم (١٠٧٥)، وفيه: «أولم علىٰ زينب».

(٤) «السنن» للترمذي رقم (١٠٩٥).

(٥) «النكت علىٰ ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٧٠٦).

❋ مصنفاته:

- «المنفردات والوحدان» لمسلم بن الحجاج القشيري (ت:٢٦١هـ).
- «التفرد» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت:٢٧٥هـ).
- «الأفراد» لابن أبي داود عبد الله بن سليمان السجستاني (ت:٣١٦هـ).
- «الأفراد والغرائب» لأبي الحسن الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)[1].
- «الأفراد» لأبي حفص بن شاهين (ت:٣٨٥هـ).
- «أطراف الغرائب والأفراد» لأبي الفضل بن طاهر (ت:٥٠٧هـ).
- «غرائب الصحيح وأفراده» لضياء الدين المقدسي (ت:٦٤٣هـ).

❋ مظانه:

- «مسند البزار».
- معاجم الطبراني، وخصوصـًا «الأوسط».
- «جامع الترمذي» المعروف بالسنن.

---

(١) وهو كتابٌ حافلٌ ينبئ علىٰ اطلاعٍ واسع، «النكت» لابن حجر (٢/٧٠٨).

المُعَلُّ

وَمَــا بِعِلَّـــةِ غُمُـــوضٍ أَوْ خَفَــا مُعَلَّـــلٌ عِنْـــدَهُمُ قَـــدْ عُرِفَـا

(وَمَا بِعِلَّةٍ)، أي: والحديثُ الذي اشتمل علىٰ عِلَّةٍ ذاتِ (غُمُوضٍ أَوْ خَفَا)، أَوْ بمعنىٰ الْوَاوِ، لأنَّ العطف تفسيري، (مُعَلَّلٌ)، أي: يُسَمَّىٰ بذلك (عِنْدَهُمُ)، أي: عند علماء الْفَنِّ، (قَدْ عُرِفَا)، الألف للإطلاق، أي: عُلِم.

المُعَلُّ لغةً: مأخوذٌ من أعلَّه فهو مُعَلٌّ علىٰ القياس، لكن أهل الحديث قالوا فيه: مُعلَّل، وقالوا: مَعْلُولٌ، وهو لحنٌ.

واصطلاحًا: هو الحديث الذي اطَّلَعَ الناقدُ فيه علىٰ عِلَّةٍ خفيَّةٍ غامِضَةٍ قادِحَةٍ في صحة الحديث، مع أنَّ الظاهر السلامةُ منها، نحو: وَصْلِ مُرسلٍ أو منقطعٍ، أو وَقْفِ مرفوعٍ، أو إدخال حديثٍ في حديثٍ.

وإنَّما تُدرَكُ عِلَلُ الأحاديث بجمع الطُّرُق، والمقارنة بينها، والنظر في اختلاف الرواة وضبطهم، فإن وقعت مخالفةٌ مِنْ أحدهم لمن هو أحفظُ منه أو أكثر عدداً، وتفرَّد بها، ولم يُتابَع عليها، مع قرائن تُضَمُّ إلىٰ ذلك يهتدي بها الناقدُ فيغلب علىٰ ظنه أنَّ الحديث معلول فيُصرح بالعِلَّة، وربما يتردَّدُ في الإفصاح عن العلة لقصوره عن إقامة الدليل علىٰ دعواه.

ولصعوبة هذا العِلْمِ وغموضِه ودقتِه، لم يتكلم فيه إلا القليلُ، ممن رزقه الله الفهمَ الثاقبَ، والحفظَ الواسعَ، كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، والدارقطني، وأمثالهم.

وسُئل أبو زرعة: ما الحُجَّةُ في تعليلكم الأحاديث؟ فقال: «أن تسألني، ثم تسأل عنه ابن وَارَة، وأبا حاتم، وتسمع جوابَ كلٍّ منَّا، ولا تخبر أحداً منَّا بجواب الآخر،

فإن اتَّفقنا، فاعلم حقيقة ما قُلنا، وإن اختلفنا، فاعلم أنا تكلَّمنا بمُرادنا». ففعل فاتَّفقتْ كَلِمَتُهم، فقال السائل: أشهد أن هذا العلم إلهام(١).

وقال ابنُ مهدي عن هذا العلم: «هو إلهامٌ، لو قُلْتَ للعالم بالعِلَل: مِنْ أين قُلْتَ هذا؟ لم تكن له حُجَّةٌ في الغالب»(٢).

تنبيهان:

الأول: الْعِلَّةُ الْقَادِحَةُ هي العِلَّةُ الخفيَّةُ التي لا يهتدي إليها إلا جهابذةُ هذا الفنِّ، أمَّا العلةُ الظاهرةُ التي يقف عليها كلُّ مَنْ نظر في الحديث فلا دخل لها هاهنا.

الثاني: الإعلالُ يقع في الحديث الجامعِ لشروط الصِّحَّة في الظاهر، أمَّا الحديثُ الذي ضَعْفُهُ واضِحٌ كالمنقطع، وما في سنده ضعيفٌ، أو واهٍ، أو كذابٌ، فليس من هذا الباب.

وتقعُ العلَّةُ في السند، وتقعُ في المتن، لكن وقوعها في السند هو الأكثر.

مثال وقوع العلَّة في السند: كالوَصْل في المرسَل، والرَّفع في الموقوف.

والعلة في السند تقدحُ في المتن كالإرسال.

مثاله: حديثُ أشْعَث بنِ سَوَّار، عن محمَّد بن سيرين، عن تميم الداري.

هذا الإسنادُ ظاهرُه الصِّحَّةُ، ولكنَّه معلولٌ بالإرسال، وذلك أنَّ ابن سيرين لم يسمع مِنْ تميم، وبيان ذلك: أنَّ مولد ابن سيرين لسنتين بقيتا من خلافة عثمان(٣)،

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١١٣)، و«محاسن الاصطلاح» للبلقيني (ص٢٦٢)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٧٣)

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص١١٣)، «ومحاسن الاصطلاح» (ص ٢٦٢)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٧٣)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢١٢).

(٣) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٧/ ٢٠١)، و«الطبقات» لابن سعد (٥/ ٢٣٨).

وكان مقتلُ عثمان في ذي الحجة سنة خمسٍ وثلاثين[١]، وتميمٌ مات سنة أربعين[٢]، وكان ابن سيرين مع أبويه بالمدينة ثم خرجوا إلىٰ البصرة فكان إذ ذاك صغيراً، وتميمٌ مع ذلك كان بالمدينة ثم سكن الشام وكان انتقاله إليها عند قتل عثمان[٣].

قال السخاوي: «وقد خفي ذلك علىٰ الضياء مع جلالته وأخرج هذه الترجمة في «المختارة» له اعتماداً علىٰ ظاهر السند»[٤].

وتكون العلةُ في السند من غير أن تقدح في المتن؛ وذلك إذا كان للمتن أكثرُ من إسناد، أو كانت العلةُ بسبب الخلاف في تعيين واحدٍ من ثقتين.

مثاله: حديثُ يعلىٰ بنِ عُبيدٍ الطَّنَافِسي، عن سفيان الثوري، عن عَمْرو بن دينار، عن ابن عُمَر، عن النبي صلىٰ الله تعالىٰ عليه واله وسلم: «الْبيِّعان بالخيار»[٥].

وَهِمَ يعلىٰ في هذا الحديث بذكر عَمْرو بن دينار، إنما هو عبدالله بن دينار؛ هكذا رواه سائرُ أصحاب الثوري، كلُّهم قالوا: عبد الله، وشذَّ يعلىٰ فقال: عَمرو، لكن هذه العلة غيرُ قادحةٍ في المتن، لأنَّ كُلاًّ من عبد الله بن دينار وعمرو بن دينار ثقة.

مثال وقوع العلة في المتن:

حديثُ أنس في نفي قراءة البسملة في الصلاة، ظَنَّ راوٍ من رُواته حين سمع قول أنس: «صليتُ خلف النبي صلىٰ الله تعالىٰ عليه واله وسلم، وأبي بكر، وعمر،

---

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣/ ١٥٩)، و«الإصابة» لابن حجر (٢/ ٤٦٣)، و«التهذيب» (٥/ ٥٠٤).

(٢) «التهذيب» (١/ ٥٣٩).

(٣) «الاستيعاب» (١/ ٢٧٠)، و«الإصابة» (١/ ١٨٤)، و«التهذيب» (١/ ٥٣٩).

(٤) «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٦٤).

(٥) رواه البخاري رقم (٢١١٤)، ومسلم رقم (١٥٣١)، وأبو داود رقم (٣٤٥٤)، والترمذي رقم (١٢٦٣)، والنسائي (٧/ ٢٥٠/ ٢٥١).

وعثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين». ظَنَّ نفي قراءة البسملة، فرَوَىٰ الحديث مُصرِّحـًا بما ظنَّه وقال: «لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءةٍ ولا في آخرها»[١]، فصار الحديثُ بذلك مرفوعـًا، والرَّاوي بذلك مخطئٌ في ظنِّه.

ولذلك قال الشافعي في «الأم»[٢]، ونقله عنه الترمذي في «الجامع»[٣]: «معناه أنهم يبدؤون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السُّورة، وليس معناه أنهم لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم».

*** تنبيهان:**

- **الأول**: قد يُطلقون اسم العلَّة علىٰ ما ليس بخفيٍّ ولا غامضٍ، ويُعِلُّون بما لا يقدحُ في صحة الحديث، كما فعل أبو يعلىٰ الخليلي في «الإرشاد»[٤].

- **الثاني**: ويُطلقون العلة أيضـًا علىٰ غير مقتضاها الذي سبق من الأسباب القادحة، ككذب الراوي، وسوء حفظه، ونحوها[٥].

*** مصنفاته:**

- «العلل» لابن المديني (ت:٢٣٤هـ).

- «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ).

---

(١) رواه مسلم رقم (٣٩٩)، والبخاري رقم (٧٤٣) نحوه، وأبو داود رقم (٧٨٢)، والترمذي رقم (٢٤٦)، والنسائي (٢/ ١٣٣).

(٢) «الأم» للشافعي (٢/ ٢٤٤).

(٣) «السنن» للترمذي رقم (٢٤٦)، (٢/ ٥٩ - تحفة الأحوذي).

(٤) ابن الصلاح في «المقدمة» (ص٢٦٢)، غير مصرحـًا به، والعراقي في «التقييد والإيضاح» (ص١٢١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٣٨)، والسخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٢٧١)، والسيوطي في «التدريب» (١/ ٢١٧).

(٥) «تدريب الراوي» (١/ ٢١٦).

- «المسند المعلل» ليعقوب بن شيبة (ت:٢٦٢هـ).
- «العلل الكبير» و«العلل الصغير» للترمذي (ت:٢٧٩هـ).
- «العلل» لأبي بكر الخلال (ت:٣١١هـ).
- «علل الحديث» لابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ).
- «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني (ت:٣٨٥هـ).
- «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» لابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ).
- «الزهر المطلول في الخبر المعلول» لابن حجر (ت:٨٥٢هـ).

قال البلقيني في «محاسن الاصطلاح»: «وأجلُّ كتابٍ في العلل: كتابُ الحافظ ابن المديني، وكتابُ ابن أبي حاتم، وكتابُ العلل للخلال، وأجمعُها: كتابُ الحافظ الدارقطني»[1].



(١) «محاسن الاصطلاح» (ص٢٦٨).

المُضْطَرِب

وذُو اخْتِلَافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ

(وَذُو اخْتِلَافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ)، أي: الحديثُ الذي في سنده أو متنه اختلافٌ، هو حديثٌ (مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهيْلِ الْفَنِّ)، أي: علماء الحديث.

المُضْطَرِبُ: بكسر الراء، من الاضطراب، وهو اختلافُ الْأَمْرِ وفَسَادُ نِظامِهِ.

وأصله: من اضطراب الموج، لكثرة حركته، وضرب بعضه بعضًا.

واصطلاحًا: ما رُوي علىٰ أوجهٍ مختلفةٍ، متساويةٍ في القوة، مع تعذُّر الجمع، ولا مرجح، سواء كان ذلك مِنْ راوٍ واحدٍ، بأنْ رواهُ مرةً هكذا ومرةً هكذا أو مِنْ رُواةٍ متعدِّدين، كلٌّ رواه علىٰ وجهٍ مخالفٍ للآخر.

ويقع الاضطراب في السند، ويقع في المتن أيضًا، ويقع فيهما معًا.

*** تنبيهات:**

- **الأول**: لا يُحكَمُ علىٰ الحديث بالاضطراب إذا كانت إحدىٰ رواياته المتعارضة راجحةً علىٰ الروايات الأخرىٰ وإنَّما يُؤخَذُ في هذه الحالة بالرواية القوية، وتُطرح الرواياتُ الباقية.

- **الثاني**: إذا أمكن الجمعُ بلا تكلُّفٍ بين الروايات المتعارضة للحديث الواحد فلا يُصار إلىٰ الحُكم بالاضطراب.

- **الثالث**: أَوْجُهُ الترجيحات بين الأحاديث كثيرةٌ، تزيد علىٰ المائة، ذكر ما ينيفُ علىٰ الخمسين منها الحازميُّ في «الاعتبار»(١)، وذكرها بالتفصيل الحافظُ العراقي في

---

(١) «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» للحازمي (١/ ١٣١/ ١٦٠).

نكته على ابن الصلاح المسمى: التقييد والإيضاح[١].

مثالُ الاضطراب في السند:

حديثٌ رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، من طريق اسماعيل بن أُمَيَّة، عن أبي عمرو بن محمَّد بن حُرَيْث، عن جده حُرَيْث، عن أبي هريرة أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «إِذَا صَلَّىٰ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَخْطُطْ خطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ».

اختُلف فيه على إسماعيل بنِ أُمية، فرُوِيَ هكذا[٢]، ورُوي عنه، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة[٣] ورُوي عنه، عن أبي عمرو بن محمَّد بن عمرو بن حريث، عن جده حُريث بن سليم، عن أبي هريرة[٤] ورُوي عنه، عن أبي محمَّد بن عمرو بن حُريث، عن جده حُريث رجلٍ من بني عُذرة، عن أبي هريرة[٥] ورُوي عنه، عن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة[٦] ورُوي عنه، عن محمَّد بن عمرو بن حريث، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ورُوي عنه، عن حريث بن عمار، عن أبي هريرة[٧]، ورُوي عنه، عن أبي عمرو بن محمَّد، عن جده حريث بن سليمان، عن أبي هريرة، ورُوي عنه، عن أبي عمرو بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة[٨]،

---

(١) «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٢٧٢).

(٢) رواه أبو داود رقم (٦٨٩)، والبيهقي (٢/ ٢٧٠)، وأحمد (٢/ ٢٤٩).

(٣) رواه أحمد (٢/ ٢٤٩)، والبيهقي (٢/ ٢٧٠).

(٤) رواه ابن ماجه رقم (٩٤٣).

(٥) رواه أبو داود رقم (٦٩٠)، وابن حبان رقم (٤٠٨)، والبيهقي (٢/ ٢٧١).

(٦) رواه ابن حبان رقم (٤٠٧).

(٧) رواه عبد الرزاق رقم (٢٢٨٦)، وعنه البيهقي (٢/ ٢٧١).

(٨) رواه البيهقي (٢/ ٢٧١).

ورُوي غير ذلك[(١)].

لذا حكم غيرُ واحدٍ من الحفاظ عليه بالاضطراب، كالنووي[(٢)]، وابن عبد الهادي[(٣)]، وبه مثَّل ابنُ الصلاح للمضطرب[(٤)]، وتبعه العراقي[(٥)].

وذهب آخرون، كأحمد، وابن المديني[(٦)]، وغيرهما، إلىٰ تصحيحه، ونفوا عنه الاضطراب، وإنما مثلنا به تقريباً للمعنىٰ.

مثالٌ آخر للاضطراب في السند:

حديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: يا رسول الله أَرَاكَ شِبْتَ؟ قال: «شَيَّبَتْنِي هُودُ وَأَخَوَاتُهَا».

اختُلف فيه علىٰ أبي إسحاق السَّبِيعِيّ، فرُوِيَ عنه، عن عكرمة، عن أبي بكر[(٧)]، ومنهم من زاد فيه ابنَ عباس[(٨)]، وروي عنه، عن أبي جُحَيْفَة، عن أبي بكر[(٩)]، وروي

---

(١) رواه ابن أبي شيبة رقم (٨٨٤٤)، وانظر: «فتح الباقي» لزكريا الأنصاري (١/ ٢٤٤)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٧٦).

(٢) النووي «خلاصة الأحكام» (١/ ٥٢٠).

(٣) «المحرر في الحديث» لابن عبد الهادي (٢٨٥).

(٤) «المقدمة» لابن الصلاح (ص٢٧٠).

(٥) «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/ ٢٤١/ ٢٤٢).

(٦) «التمهيد» لابن عبد البر (٤/ ١٩٩).

(٧) رواه الطبراني في «الأوسط» رقم (٨٢٦٩)، قال الهيثمي في المجمع (٧/ ٣٧/ ١١٨/ ١٣٣): «رجاله رجال الصحيح»، ورواه أبو يعلىٰ رقم (١٠٧)، وفيه إرسال.

(٨) رواه الترمذي في «الجامع» (٣٣٥١)، وفي «الشمائل» رقم (٤١)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٤٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٥٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٥٢)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٩٧).

(٩) الترمذي في «الشمائل» رقم (٤٢)، وذكره في «الجامع» رقم (٣٣٥١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٥٠)، والطبراني في «الكبير» (٣١٨)، وأبو يعلىٰ رقم (٨٨٠).

عنه، عن البراء، عن أبي بكر[١]، وروي عنه، عن أبي مَيْسَرَة، عن أبي بكر[٢]، ورُوي عنه، عن مَسْرُوق، عن أبي بكر[٣]، وروي عنه، عن مسروق، عن عائشة، عن أبي بكر[٤]، وروي عنه، عن علقمة، عن أبي بكر[٥]، وروي عنه، عن عامر بن سَعْد البَجَلي، عن أبي بكر[٦]، وروي عنه، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن أبي بكر[٧]، وروي عنه، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، عن أبي بكر[٨]، وروي عنه، عن أبي الأَحْوَص، عن عبد الله بن مسعود[٩].

فهذا الحديثُ رواه الثقاتُ، واختلفوا فيه، مع تساويهم، وتعذُّر الجمع بين ما أتوا به، ولا يُمكِنُ ترجيحُ بعضهم علىٰ بعض، فهو مثالٌ صحيحٌ لا خَدْشَ فيه للمضطرب، بخلاف المثال الأوَّل.

أمثلةُ الاضطراب في المتن:

أمثلتُه قليلةٌ جِدًّا، وقلَّ أن يَسْلَمَ مثالٌ منها للمضطرب متنـًا.

والمثال الذي أورده العراقي[١٠]، وهو: حديثُ فاطمة بنتِ قَيسٍ قالت: سُئل

(١) الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٥٠)، وابن حجر في «النكت» (٢/ ٧٧٥).

(٢) ذكره الترمذي في «الجامع» رقم (٣٣٥١)، وأسنده المروزي في «مسند أبي بكر» رقم (٣٢).

(٣) ذكره أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٥٠)، و أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (١٠٨)، وانظر: «الصحيحة» للألباني (٢/ ٦٤٢).

(٤) الدارقطني في «العلل» (١/ ١٩٨)، وابن حجر في «النكت» (٢/ ٧٧٦).

(٥) المصدر السابق.

(٦) ذكره أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٥٠).

(٧) رواه أبو الشيخ في «أحاديثه» (٧٤)، وانظر: الصحيحة (٢/ ٦٤٢)، والدارقطني في «العلل» (١/ ١٩٩).

(٨) ذكره الدارقطني في «العلل» (١/ ١٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٥٠).

(٩) أخرجه الطبراني في «الكبير» رقم (١٠٠٩١)، وذكره أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٥٠).

(١٠) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٤٤).

النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن الزكاة فقال: «إنَّ فِي المَالِ لحقًّا سِوَىٰ الزَّكَاةِ».

رواه الترمذي[1] بهذا اللفظ، من رواية شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة. ورواه ابن ماجه[2] من هذا الوجه بلفظ: «لَيْسَ فِي المَالِ حَقٌّ سِوَىٰ الزَّكَاةِ».

فهذا اضطرابٌ لا يحتمل التأويل.

*** مصنفاته:**

- «المقترب في بيان المضطرب» للحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢هـ)، أخذه من «علل الدارقطني» مع زوائد.



(١) «الجامع» للترمذي رقم (٦٥٤).

(٢) «السنن» لابن ماجه رقم (١٧٨٩).

المُدْرَج

وَالمُدْرَجَاتُ في الحَدِيثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

(وَالمُدْرَجَاتُ فِي) مَتْنِ (الحَدِيثِ مَا)، أي: ألفاظٌ (أَتَتْ) ووُجِدتْ (مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ)، أي: من ألفاظِ بعضِ (الرُّوَاة اتَّصَلَتْ) جملةٌ حاليةٌ من ضمير أتتْ، أي: أتتْ حَالَ كونِها مُتَّصِلةً بالحديث، كانت في أَوَّل الحديثِ، أو في أثنائِه، أو في آخرِه.

المُدْرَجُ: بفتح الراء، مِنْ أدرجت الشَّيءَ في الشَّيءِ إذا أدخلته فيه، وضَمَّنته إياه.

واصطلاحًا: ينقسم إلىٰ قسمين:

مُدْرَج الإسناد: وهو الحديثُ الذي غُيِّرَ سِيَاقُ إسنادِه، وينقسم إلىٰ أنواع.

ومُدْرَج المتن: وهو الحديثُ الذي زِيدَ في مَتنِه ما ليس منه.

*** وينقسم إلىٰ ثلاثة أنواع:**

- الأول: أن يكون الْإِدراجُ في أَوَّل متنه، قال ابنُ حجر: «هو نادرٌ جداً»[(١)].

- الثاني: أن يكون الْإِدراجُ في وَسَطِ متنه، وهو قليلٌ.

- الثالث: أن يكون الْإِدراجُ في آخر متنه، وهو كثير.

مثالُ الأول: وهو ما كان الإدراج في أوَّل متنه:

حديث: «أَسْبِغُواْ الْوُضُوءَ وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، فقد رواه: شَبَابَةُ بنُ سَوَّار، وأبو قَطَن عَمرو بنُ الهيثم، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة: برفع الجُمْلَتين[(٢)]، مع كون الْأُولىٰ من كلام أبي هريرة، كما بيَّنه جمهور الرُّواة عن شعبة،

---

(١) «النكت علىٰ ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٨١٢).

(٢) «الفصل للوصل المدرج في النقل» للخطيب رقم (٨)،(١/ ٢٠٢)، و«المدرج إلىٰ المدرج» للسيوطي

واتَّفق الشيخان علىٰ تخريجه كذلك[١].

وليس لهذا النوع مثالٌ آخر، إلا ما جاء في بعض طرق حديث بُسْرَةَ، كما قال الحافظ بن حجر[٢]، وهو ما رواه الطبراني في «الكبير» من حديث محمَّد بن دينار، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بُسْرة بنتِ صَفْوان قالت: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ مَسَّ رُفْغَهُ أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»[٣].

مثالُ الثاني: وهو ما كان الإدراجُ في وسط متنه:

حديثُ الزهري، عن عروة، عن عائشة: في «بدء الوحي»[٤] قولها: «وكان يخلو بغار حراء فيتحنَّثُ فيه، وهو التعبُّد الليالي ذوات العَدَد» الحديث، فقوله: «وهو التعبد»، من كلام الزهري، أُدرج في الحديث.

ومن ذلك حديثُ فَضَالَة بنِ عُبَيْد قال: سمعت رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم يقول: «أَنَا الزَّعِيمُ -والزَّعيمُ الحَمِيل- ببيتٍ في رَبَضِ الجنة، لمن آمَنَ بي وهاجر»[٥]. فقوله: «والزعيم الحميل»، مدرجٌ من كلام ابنِ وهب، كما قال ابن حبان[٦].

رقم (٣)، وانظر: «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص١٢٥).

(١) رواه البخاري رقم (١٦٥)، ومسلم رقم (٢٤١).

(٢) «الفصل للوصل المدرج في النقل» رقم (٣٢)،(١/ ٣٧٣)، وابن حجر في «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢/ ٨٢٤).

(٣) رواه الطبراني في «الكبير» رقم (٥١٦) (٢٤/ ٢٠٢)، و«الأوسط» رقم (١٤٥٧)، قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٢٤٥): «رواه الطبراني في الأوسط والكبير، وهو في السُّنن، خلا ذكره الأنثيين والرفغين، ورجاله رجال الصحيح».

(٤) رواه البخاري رقم (٣)، ومسلم رقم (١٦٠)

(٥) رواه النسائي (٦/ ٢١)، وابن حبان رقم (٤٦١٩)، وهو في «موارد الظمآن» رقم (١٥٨٧)

(٦) «صحيح ابن حبان» (١٠/ ٤٧٩).

ومن ذلك: حديثُ مالك، عن الزهري، عن أنس أنَّ النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ دخل يومَ فتح مكة وعلىٰ رأسه الْمِغْفَرُ- وهو غَيْرُ مُحْرِمٍ- فقيل له: إنَّ ابنَ خَطَل متعلقٌ بأستار الكعبة، فقال: «اقْتُلُوهُ».

فقوله: «وهو غير محرم»، مدرجٌ من كلام الزهري، بيَّن ذلك بعضُ رواة «الموطأ»(١).

مثالُ الثالث: وهو ما كان الإدراج في آخر متنه:

حديث ابن مسعود قال: قال رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِالله شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَمَنْ مَاتَ لاَ يُشْرِكُ بِالله شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

فقوله: «ومن مات لا يشرك بالله...»إلخ، مدرجٌ من كلام ابنِ مسعود، وَرَدَ ذلك مُبيَّنًا في «الصحيحين»(٢) عنه، قال: قال رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِالله شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»، وَقُلْتُ أَنَا: «وَمَنْ مَاتَ لاَ يُشْرِكُ بِالله شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

ومن ذلك: حديثُ أبي هريرة قال رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «لِلْعَبْدِ الَمْمْلُوكِ أَجْرَانِ، وَالذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلاَ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ الله، وَالْحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ»(٣).

فقوله: «والذي نفسي بيده...»إلخ، مدرجٌ من كلام أبي هريرة، عُرِفَ ذلك باستحالة أن يكون من كلام النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، لأنَّ أُمَّهُ لم تكن موجودةً حتىٰ يبرَّها، ولأنه يمتنعُ أن يتمنَّىٰ الرِّقَّ.

---

(١) رواه مالك في «الموطأ» رواية أبي مصعب رقم (١٤٤٧- بشار)، و«الفتح» (٤/ ٦١)، والترمذي في «الشمائل» رقم (١١٤)، ورواه البخاري رقم (٤٢٨٦)، والدارقطني في «الغرائب» كما في «الفتح» (٤/ ٦١) مدرجًا في كلام مالك.

(٢) رواه البخاري رقم (١٢٣٨)، ومسلم رقم (٩٢).

(٣) رواه البخاري رقم (٢٥٤٨)، ومسلم رقم (١٦٦٥)

ومن ذلك: حديثُ ابن مسعود أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أخذ بيده فعلَّمه التشهُّد في الصلاة، الحديث. وفيه: «إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ قَضَيْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ»(١).

فقوله: «إذا قُلْتَ...»إلخ، مدرجٌ من كلام ابن مسعود، كما قال الدارقطني، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي، والخطيب، والنووي، وغيرهم(٢).

أمَّا مدرجُ الإسناد فينقسم إلىٰ أنواع:

- **النوعُ الأوَّلُ**: أن يكون الراوي سمع حديثاً بأسانيد مختلفة، ويرويه بكلِّ واحدٍ منها، فيجيء راوٍ فيرويه عنه، فيجمع الكُلَّ علىٰ إسنادٍ واحدٍ، من غير أن يُبيِّن الاختلاف.

مثاله: حديثُ ابن مسعود قال: قلتُ: يا رسول الله، أيُّ الذنب أعظم؟ قال: «أَنْ تَجْعَلَ لله نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ» الحديث(٣)، رواه عبد الرحمن بنُ مَهْدِي، ومحمَّد بنُ كثير العَبْدِي، عن سفيان الثوري، عن منصور بن المُعْتَمِر، والأعمشِ، وواصلٍ الأَحْدَب، عن أبي وائل، عن عَمرو بن شُرَحْبِيل، عن عبد الله بن مسعود.

وواصلٌ إنَّما رواه عن أبي وائل، عن عبد الله، لم يذكر عَمْرو بن شُرحبيل، هكذا رواه شعبة، ومهدي بن ميمون، ومالك بن مِغْوَل، وسعيد بن مسروق، عن واصل

---

(١) رواه أبو داود رقم (٩٧٠).

(٢) «السنن» للدارقطني (١/ ٣٥٣)، و«الصحيح» لابن حبان (٥/ ٢٩٣) رقم (١٩٦٢)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٤٠)، و«السنن» للبيهقي (٢/ ١٧٤)، و«الفصل للوصل المدرج في النقل» للخطيب رقم (١)(١/ ١٥٤)، و«الخلاصة» للنووي (١/ ٤٤٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٤٧).

(٣) رواه البخاري رقم (٤٤٧٧)، وفي مواضع، ومسلم رقم (٨٦)، وأبو داود رقم (٢٣١٠)، والترمذي رقم (٣٢٣٢)، والنسائي (٧/ ٨٩).

فصارت روايتُه الأُولىٰ مدرجة علىٰ رواية منصور، والأعمش[١].

- **النوع الثاني**: أن يكون المتنُ عند راوٍ إلا طَرَفًا منه فإنه عنده بإسنادٍ آخر، فيرويه عنه تامًّا بالإسناد الأوَّل.

مثاله: حديثٌ رواه زائدة، وشريك، وابنُ عيينة، ثلاثتُهم عن عاصم بنِ كُلَيْب، عن أبيه، عن وائل بن حُجْر في صفة صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وفيه: «ثم جئتهم بعد ذلك في زمانٍ فيه بَرْدٌ شديدٌ، فرأيتُ النَّاسَ عليهم جُلُّ الثياب تُحرك أيديهم تحت الثياب»[٢].

فقوله: «ثم جئتهم بعد ذلك...»إلخ، ليس هو عند عاصم بهذا الإسناد، وإنما هو بسندٍ آخر من روايته عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل بن حجر.

هكذا فصلهما زُهَيْر ابنُ معاوية، وأبو بدر شُجَاع بنُ الوليد، في روايتهما الحديث عن عاصم، وروايتهما أرجح[٣].

- **النوعُ الثالث**: أن يكون عند الرَّاوِي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راوٍ عنه مقتصراً علىٰ أحد الإسنادين، ومعناه أن يُدرَجَ حديثٌ في حديثٍ آخر مخالفٍ له في السند.

مثاله[٤]: ما رواه سعيد بن أبي مريم، عن مالك، عن الزهري، عن أنس أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لاَ تَبَاغَضُوا وَلاَ تَحَاسَدُوا وَلاَ تَدَابَرُوا وَلاَ تَنَافَسُوا» الحديث[٥].

---

(١) «الفصل للوصل المدرج في النقل» للخطيب رقم (٩٣)(٢/ ٧٥٣/ ٧٧٠).

(٢) رواه أبو داود رقم (٧٢٦)، وابن حبان رقم (٤٨٥- موارد)، والبيهقي (٢/ ٢٨).

(٣) «الفصل» للخطيب رقم (٤٤)(١/ ٤٤٤/ ٤٤٦).

(٤) «الفصل» للخطيب رقم (٨١)(٢/ ٦٩٧).

(٥) البخاري رقم (٦٠٦٥)، ومسلم رقم (٢٥٥٩).

فقوله: «ولا تنافسوا»، مدرجةٌ في هذا الحديث، أدرجها ابنُ أبي مريم في هذا الحديث، وهي له في حديثٍ آخر يرويه عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ، وَلاَ تَحَسَّسُوا وَلاَ تَجَسَّسُوا وَلاَ تَنَافَسُوا وَلاَ تَحَاسَدُوا»(١).

النوعُ الرابع: أن يسوق الراوي الإسنادَ، فيعرضَ له عارضٌ، فيقول كلاماً من قِبَلِ نفسه، فيظن من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه كذلك.

مثاله: ما رواه ابن ماجه، عن إسماعيل بن محمَّد الطَّلْحِي، عن ثابت بن موسىٰ الزاهد، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَثُرَتْ صَلاَتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ»(٢).

قال الحاكم: «دخل ثابتٌ علىٰ شريكٍ وهو يُملي ويقول: ثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وسكت ليكتب المستملي، فلما نظر إلىٰ ثابت قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، وقصد بذلك ثابتاً، لزهده وورعه، فظنَّ ثابتٌ أنه متنُ ذلك الإسناد، فكان يحدث به»(٣).

قال ابن حبان: قال شريكٌ عقب الإسناد المذكور: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَىٰ قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ» الحديث(٤).

---

(١) البخاري رقم (٥١٤٢)، ومسلم رقم (٢٥٦٣).

(٢) رواه ابن ماجه رقم (١٣٣٣)، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٠٩) من عدة طرق.

(٣) «المدخل» للحاكم (١٦٨).

(٤) «المجروحين» لابن حبان (١/ ٢٠٧)، والحديث رواه أحمد (٣/ ٣١٥)، وابن خزيمة رقم (١١٣٣)، وابن حبان رقم (٢٥٥٤).

والطريقُ إلىٰ معرفة المدرج:

أ- أن يصرح بعضُ الرواة بتفصيل المدرج عن المتن المرفوع، ويضيفه إلىٰ قائله.

ب- أن يستحيل إضافتُه إلىٰ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، مثل حديث: «للمملوك أجران» المتقدم.

ج- أن ينُصَّ إمامٌ من الأئمة المطَّلعين علىٰ ذلك.

د- أن يُصرِّح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، كحديث ابن مسعود: «من مات لا يشرك بالله شيئًا...»إلخ.

حكم المدرج:

يُعفىٰ منه ما كان لتفسير غريبٍ، أمَّا ما كان لغير ذلك فهو حرامٌ لأنه تدليس.

*** مصنفاته :**

- «الْفَصْلُ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقْل» للخطيب (ت:٤٦٣هـ)[١].

- «تقريب المَنْهَج بترتيب المُدْرَج» لابن حجر (ت:٨٥٢هـ)، لخص فيه كتاب الخطيب ورتبه وزاد عليه[٢].

- «المَدْرَج إلىٰ المُدْرَج» للسيوطي (ت:٩١١هـ).



(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٧٨)، وقد طبع كتاب «الفصل» للخطيب، بتحقيق: عبد السميع محمد الأنيس.

(٢) «شرح النخبة» لابن حجر (ص٩٠).

المُدَبَّج

وَمَـا رَوَىٰ كُـلُّ قَـرِينٍ عَـنْ أَخِـهْ مُـدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّـا وَانْتَخِـهْ

(وَمَا رَوَىٰ)، أي: والحديثُ الذي رواه (كُلُّ قَرِينٍ)، أي: مُقارِنٍ في السَّند، أي: في الأخذ عن الشيوخ، والسِّنِّ غالبـًا، (عَنْ أَخِهْ) بسكون الهاء للوزن، أي: المُساوِي له في الأخذ عن الشيوخ، وفي السِّنِّ أيضـًا، (مُدَبَّجٌ) بضم الميم، وفتح الدال المهملة، وتشديد الموحدة، آخره جيم، أخذاً من دِيبَاجَتَي الوَجْهِ، وهما الخدَّانِ، لتساويهما وتقابلهما. سمَّاه بذلك الدارقطني، وصنَّف فيه كتابـًا. قاله الحموي[1].

(فَاعْرِفْهُ)، أي: المدبَّجَ (حَقًّا)، أي: اعلَمْهُ عِلْمـًا حقًّا، (وانْتَخِهْ)، أي: افتخِرْ أنت بمعرفته، قال في «مختار الصحاح»: «يقال: انتخىٰ فلانٌ علينا، أي: افتخَرَ وتَعَظَّمَ»[2].

والقرينان: هما المتقاربان في السِّنِّ والإسناد، والتَّقارُبُ أو التَّساوي في الإسناد يكون بالاشتراك في الأخذ عن الشيوخ.

إذا انفرد أحدُ القرينين بالرواية عن الآخر، من غير أن نجد للآخر روايةً عنه، فهذا النوع من الأحاديث يُسَمَّىٰ: رواية الْأَقْران.

مثاله: سليمانُ التَّيْمِي يروي عن مِسْعَر بنِ كِدَام أحاديثاً ولا نعلمُ لمسعر روايةً عن سليمان، وهما قريناناً فالحديثُ الذي يرويه سليمان عن مسعر، يقال له: رواية الأقران.

---

(١) «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٣١٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» له (٣/ ٦٨)، و«تلقيح الفكر» للحموي (ص١٢٣).

(٢) «مختار الصحاح» (ص٢٧١) مادة: (نخا).

أمَّا إذا اشترك القرينان في الرواية عن بعضهما فرواية أحدِهما عن الآخر، يقال له: المُدَبَّج.

مثاله: حديثُ عائشة عن أبي هريرة، كلٌّ منهما رَوَىٰ عن الآخر.

فحديثُ أبي هريرة عن عائشة قالت: فقدتُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ من الفراش فالْتَمَسْتُه، الحديث[١].

وحديثُ عائشة عن أبي هريرة قالت له: أنتَ حَدَّثْتَ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أنَّ امرأةً عُذِّبَتْ في هِرَّةٍ؟ قال: سمعتُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يقول، الحديث[٢].

مثالٌ آخر: روايةُ الزهري، عن عمر بن عبد العزيز، كلٌّ منهما رَوَىٰ عن الآخر.

فحديثُ الزهري، عن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ، عن أبي هريرة أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «تَوَضَّؤُواْ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»[٣].

وحديثُ عمر بن عبد العزيز، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: دعا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يوم الحديبية النَّاسَ للبيعة، الحديث[٤].

مثالٌ آخر: روايةُ مالك، عن الأوزاعي، كلٌّ منهما رَوَىٰ عن الآخر.

فحديثُ مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ»[٥].

---

(١) رواه مسلم رقم (٤٨٦)، وأبو داود رقم (٨٧٩).

(٢) رواه البراز رقم (٣٥٠٦- كشف الأستار)(٤/ ١٨٨)، وانظر: «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة علىٰ الصحابة» لبدر الدين الزركشي (ص١١٧/ ١١٨).

(٣) رواه مسلم رقم (٣٥٢).

(٤) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٢٩٥).

(٥) رواه ابن حبان في «الصحيح» رقم(٥٤٧)(٢/ ٣٠٧).

ولم يرو مالكٌ عن الأوزاعي إلا هذا، ورَوَىٰ الأوزاعي عن مالكٍ أربعةَ أحاديث، منها: حديث عُمر بن أبي سَلَمَة قال: قال لي رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه واله وسلم: «أُدْنُ بُنَيَّ، فَسَمِّ اللهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ»(١).

مثالٌ آخر: روايةُ أحمد بن حنبل، عن علي بن المديني، كلٌّ منهما رَوَىٰ عن الآخر.

*** من فوائد هذا النوع:**

أن لا يَظُنَّ النَّاظرُ في السند أنَّ فيه زيادةً مِنْ أحد الرُّواة أو النُّسَّاخ.

أن لا يظنَّ أنَّ (عَنْ) الواقعةَ بين القرينين إنَّما هي (الواو) العاطفة.

لطيفة: قد يجتمع جماعةٌ من الأقران في حديثٍ واحدٍ، كرواية أحمد بن حنبل، عن أبي خَيْثَمَة زُهَير بنِ حَرْب، عن يحيىٰ بنِ مَعِين، عن علي بنِ المديني، عن عُبيد الله بنِ معاذ، عن أبي بكر بنِ حفص، عن أبي سلمة، عن عائشة قالت: «كُنَّ أزواجُ النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يأخُذْنَ من شعورهن حتىٰ يكون كالوَفْرَة»(٢).

فأحمدُ والأربعةُ فوقه، خمستُهم أقرانٌ. قاله الخطيب(٣).

قد يجتمع أربعةٌ من الصحابة في حديثٍ واحدٍ، وفي ذلك عِدَّةُ أحاديث، بعضها في «الصحيحين»(٤).

---

(١) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٢٩٥).

(٢) رواه مسلم رقم (٣٢٠) من طريق آخر، وانظر: «المستخرج علىٰ مسلم» لأبي نعيم رقم (٧٢٠)، والذهبي في «السير» (١٨/ ٥٧١)، والسيوطي في «جياد المسلسلات» (ص١٠١)، والفاداني في «العجالة في الأحاديث المسلسلة» (ص٣٦)، وهو معروف بالحديث المسلسل بالحفاظ.

(٣) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٦٩)، و«التدريب» (٢/ ٢١٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٧٠).

(٤) فتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٧٠).

❊ مصنفاته:

- «الأقران» لابن الأخرم (ت:٣٤٤هـ).
- «المدبج» للدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، وهو كتاب حافل في عشرة أجزاء[١].
- « الأقران» لأبي الشيخ ابن حَيَّان (ت:٣٦٩هـ).
- «التعريج علىٰ التدبيج» لابن حجر (ت:٨٥٢هـ).
- «الأفنان في رواية الأقران» لابن حجر (ت:٨٥٢هـ).



(١) «الفهرسة» لابن خير الإشبيلي (ص٢١٨)، و«التقييد والإيضاح» (ص٣١٦).

المُتَّفِق والمُفْتَرِق

مُتَّفِـــقٌ لَفْظـــًا وَخَطًّا مُتَّفِـــقْ وَضِـدُّهُ فِـــيمَا ذَكَرْنَـــا الُمفْـتَرِقْ

(مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا) تمييزان مُحوَّلان عن الفاعل، أي: ما اتَّفق لفظُه وخطُّه، واختلفَ شخصُه، (مُتَّفِقْ)، أي: يُسَمَّىٰ بذلك، وهو بسكون القاف للوزن، (وضِدُّهُ)، أي: ضِدُّ المتفِق، (فِيمَا ذَكَرْنَا) مِنَ الاتفاق لفظًا وخطًّا، هُوَ (المُفْتَرِقْ).

المُتَّفِقُ لُغةً: بكسر الفاء، من الاتفاق، وهو التَّقارُب والاتحاد.

والمُفْتَرِقُ: بكسر الراء، من الافتراق، وهو ضِدُّ الاتِّفاق.

واصطلاحًا: هو أن تتَّفِقَ أسماءُ الرُّواةِ وأسماءُ آبائِهم أو أكثر من ذلك خَطًّا ولَفْظًا، وتختلِفَ أشْخَاصُهُم، وكذلك إذا اتَّفقتْ كُنَاهُمْ وأنسابُهم، أو اتَّفقتْ أسماؤهم وكُناهم، أو اتفقتْ أسماؤهم ونِسَبُهم، مع اختلافِ أشخاصِهم.

وهذا النوعُ من علوم الحديث يَهْتَمُّ بأسماء الرُّواة وأنسابهم، وينبغي للمشتغل بعلم الحديث أن يُعنىٰ به عنايةً كاملةً لعِظَم الانتفاع به.

*** وينقسم إلىٰ أقسام:**

- **القسم الأول:** ما اتَّفقتْ أسماؤهم وأسماءُ آبائِهم وأجدادِهم، واختلفتْ أشخاصُهم:

مثاله: أحمد بنُ جَعْفر بنِ حَمْدَان، هم أربعةٌ متعاصرون.

أولهم: أبو بكر القَطِيعِي البغدادي، رَوَىٰ عن عبد الله بن أحمد بن حنبل.

الثاني: أبو بكر السَّقَطِي البصري، رَوَىٰ عن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي.

الثالث: أبو الحسن الطَّرَسُوسِي، رَوَىٰ عن عبد الله بن جابر.

الرابع: الدِّينَوَرِي، رَوَي عن عبد الله بن محمَّد بن سِنَان الرَّوْحِي نسبة لشيخه رَوْح.

- **القسم الثاني**: ما اتَّفقتْ أسماؤهم وأسماءُ آبائهم خاصةً، واختلفتْ أشخاصُهم.

مثاله: الخليلُ بنُ أحمد، هم ستةٌ.

الأول: الخليل بن أحمد بن عَمرو بن تميم، الفَرَاهِيدِي، البصري، شيخ سيبويه صاحب العَرُوض، رَوَىٰ عن عاصم الأَحْوَل.

الثاني: الخليل بن أحمد أبو بِشْر، المُزني، البصري، حَدَّثَ عن المستنير بن أخضر.

الثالث: الخليل بن أحمد البصري، يروي عن عكرمة، ذكره أبو الفضل الهروي (ت:٤٠٥هـ) في «مشتبه أسامي المحدثين»[1].

الرابع: الخليل بن أحمد بن محمَّد بن خليل، أبو سعيد السِّجْزِي، القاضي الحنفي، حَدَّثَ عن ابن خزيمة.

الخامس: الخليل بن أحمد بن محمَّد بن أحمد، أبو سعيد البُسْتِي، القاضي الشافعي، سمع من الذي قبله.

السادس: الخليل بن أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو سعيد البُسْتي، الفقيه الشافعي.

مثال آخر: مالك بنُ أنس، اثنان:

الأول: إمام المذهب.

الثاني: كوفي، قريبٌ منه في الطبقة.

---

(١) «المعجم في مشتبه أسامي المحدثين» لأبي الفضل الهروي رقم (١٦٢).

- **القسم الثالث**: أن تتَّفق الكُنْيةُ والنِّسْبَةُ:

مثاله: أبو عِمْرَان الجَوْنِي، اثنان:

الأول: عبد المالك بنُ حَبيب، تابعي.

الثاني: موسىٰ بن سهل بن عبد الحميد البصري، رَوَىٰ عن الرَّبِيع بنِ سليمان.

- **القسم الرابع**: أن تتَّفق الْكُنْيةُ واسْمُ الْأبِ:

مثاله: أبو بكر بنُ عَيَّاش: هم ثلاثة:

الأول: الكوفي، القارئ راوي قراءة عاصم، هو أبو بكر بن عيَّاش بن سالم.

الثاني: الحِمْصي، يروي عنه جعفر بنُ عبد الواحد.

الثالث: السُّلَمِي، يروي عن جعفر بنِ بُرْقَان، له مصنَّفٌ في غريب الحديث.

وهناك أنواعٌ أخرىٰ نحو هذه لا حاجة إلىٰ ذكرها.

والفائدة منه: الْأَمْنُ من الوقوع في اللَّبْسِ، فربَّما ظَنَّ أشخاصًا مختلفين شخصًا واحدًا، وربَّما يكون أَحَدُ المشتركين في الاسم ضعيفًا والآخرُ ثقةً، فيضعِّفُ ما هو صحيحٌ، أو يصحِّحُ ما هو ضعيفٌ.

قال ابنُ الصلاح: «زَلِقَ بسببه غيرُ واحدٍ من الأكابر، ولم يزل الاشتراكُ من مظانِّ الْغَلَطِ في كُلِّ عِلْمٍ»[(١)].

❋ مصنفاته:

- «المتفق والمفترق» للخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)، وهو كتابٌ نفيس.

- «الأنساب المتفقة» لأبي الفضل ابن طاهر (ت:٥٠٧هـ).

(١) «المقدمة» لابن الصلاح (ص٦١٣).

- «تجريد الأسماء والكنىٰ المذكورة في كتاب المتفق والمفترق للخطيب» لابن الفراء (ت: ٥٨٠هـ).

- تلخيص كتاب الخطيب للحافظ ابن حجر، مع زيادات عليه، ذكره في «شرح النخبة» (ص ١٢٦).

- تكملة تلخيص ابن حجر للسخاوي، ذكره في «فتح المغيث» (٤/ ٢٦٩).



المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف

مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطْ

(مُؤْتَلِفٌ) في اصطلاحهم هو (مُتَّفِقُ الْخَطِّ فَقَطْ)، دون اللَّفظِ، (وَضِدُّهُ)، أي: ضِدُّ المؤتلِف، (مُخْتَلِفٌ)، أي: يُسَمَّىٰ بذلك، (فَاخْشَ الْغَلَطَ)، أي: احذر الوقوع في التَّصْحِيف.

المُؤْتَلِفُ لغةً: بكسر اللام، من الائتلاف، وهو الاجتماعُ والتَّلاقي.

والمُخْتَلِفُ: من الاختلاف، وهو ضِدُّ الاتِّفاق.

واصطلاحًا: أن تتَّفقَ أسماءُ الرُّواة خطًّا وتختلِفَ نُطْقًا ولَفْظًا.

وهو فنٌّ جليلٌ، يقبُح الجهلُ به لأهل العلم، لا سيما أهل الحديث.

قال ابنُ المديني (ت:٢٣٤هـ): «أشدُّ التصحيف ما يقع في الأسماء»[١].

قال أبو إسحاق النَّجِيرَمِي إبراهيم بنُ عبد الله (ت:٣٤٣هـ): «أَوْلَىٰ الأشياءِ بالضبط أسماءُ الناس، لأنه شيءٌ لا يدخُلُه القياسُ، ولا قبلَهُ شيءٌ يدُل عليه، ولا بعدَهُ شيءٌ يدُل عليه»[٢].

ومن أجل ذلك أخطأ فيه أقوام.

(١) «تصحيفات المحدثين» للعسكري (١/ ١٢).

(٢) «المؤتلف والمختلف» لعبد الغني بن سعيد (١/ ٤٩)، و«الجامع» للخطيب (١/ ٢٦٩/ ٢٧٠)، و«الإلماع» للقاضي عياض (ص١٥٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢٠)، و«شرح النخبة» (ص١٢٧)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٣٠).

*** وينقسم المؤتلف والمختلف إلىٰ قسمين:**

- **القسم الأول**: ما ليس له ضابطٌ يُرجَعُ إليه لكثرة كُلٍّ من الْقِسْمَيْن، وإنما يُضبَطُ ويُعرَفُ بالنَّقل والحفظ.

- **القسم الثاني**: ما له ضابطٌ لِقِلَّة أحد الْقِسْمين:

مثالُ الأوَّل: أُسَيْدٍ (مصغراً)، وأَسِيدٍ (مكبراً)، وحِبَّان، وحَيَّان، وجَيَّان.

مثال الثاني: وهو قسمان أيضـًا:

أ- ما له ضابطٌ علىٰ العموم، أي: من غير اختصاصٍ بكتابٍ معينٍ، مثالُه:

سَلاَّم: كلُّه مشدَّدٌ إلا خمسة فمُخفَّفٌ اللام:

١- سَلاَم، والد عبد الله الصحابي الإسرائيلي.

٢- سَلاَم والد محمَّد بن سَلاَم الْبِيكَنْدِي، شيخ البخاري.

٣- سَلاَم جدُّ أبي علي الجُبَّائِي محمَّد بن عبد الوهاب بن سَلاَم.

٤- سَلاَم بن أبي الحُقَيْق، أبو رافع اليهودي.

٥- سَلاَم بن مِشْكَمٍ، خمار في الجاهلية، والصحيح تشديده.

مِسْوَر: كلُّه بكسر الميم، وسكون السين، إلا اثنين فبِضَم الميم، وفتح السين، بعدها واوٌ مشدَّدة وهما:

١- مُسَوَّر بنُ يزيد الصحابي.

٢- مُسَوَّر بنُ عبد الملك الْيَرْبُوعِي.

ب- ماله ضابطٌ بالنسبة لكتابٍ معيَّنٍ:

مثاله: ما وقع في «الصحيحين»، و«الموطأ»:

يَسَار: كلُّه بالمثناة تحت، ثم سينٌ مهملةٌ، إلا:

محمد بن بَشَّار بُنْدَار، فبالباء الموحدة، والشين المعجمة.

بِشْر: كُلُّه بكسر الباء الموحدة، وسكون الشين المعجمة، إلا أربعة، فبضم الباء، وسكون السين المهملة:

١- والد عبد الله بن بُسْر الصحابي.

٢- بُسْر بن سعيد المدني، تابعي.

٣- بُسْر بن عُبيد الله الحضرمي، تابعي.

٤- بُسْر بن مِحْجَن الدِّيلِي، تابعي.

وأمثلته كثيرة.

* **مصنفاته**[1]:

- «مختلف القبائل ومؤتلفها» لمحمد بن حبيب البغدادي (ت:٢٤٥هـ).

- «تصحيفات المحدثين» لأبي أحمد العسكري (ت:٣٨٢هـ).

- «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، وهو كتابٌ حافل.

- «المؤتلف والمختلف» لعبد الغني بن سعيد الأزدي (ت:٤٠٩هـ).

- «المؤتنف في تكملة المؤتلف والمختلف» للخطيب (ت:٤٦٣هـ).

- «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ والأنساب» لابن ماكُولا (ت:٤٧٥هـ).

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٢٨/ ١٢٩)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٢٦٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٣٠/ ٢٣١)، و«شرح النخبة» (ص١٢٧).

- «تكملة الإكمال» لأبي بكر بن نقطة (ت:٦٢٩هـ).

- «ذيل علىٰ كتاب تكملة الإكمال» لمنصور بن سليم (ت:٦٧٧هـ).

- «تكملة إكمال الإكمال» لأبي حامد بن الصابوني (ت:٦٨٠هـ).

- «المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم» للحافظ الذهبي (ت:٧٤٨هـ).

- «الإيصال لكتاب ابن سليم وابن نقطة والإكمال» لعلاء الدين مُغَلْطاي (ت:٧٦٢هـ).

- «توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم» لابن ناصر الدين (ت:٨٤٢هـ).

- «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» للحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢هـ).



المُنْكَر

والمُنْكَــرُ الْفَــرْدُ بِــهِ رَاوٍ غَــدَا تَعْدِيلُــهُ لاَ يَحْمِــلُ التَّفَــرُّدَا

(وَ) الحديثُ (المُنْكَرُ) هو الحديثُ (الْفَرْدُ[١])، أي: الذي انْفَرَدَ به رَاوِيه، ولا يُعرَفُ متنُه إلا من جهته، (بِهِ) الباء بمعنىٰ في، أي: فيه (رِاوٍ غَدَا)، أي: صَارَ (ت:َعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا)، أي: لم يبلغ في العدالة والضبط مبلغًا يحتمل معه تفرُّدُه بالرِّواية.

المُنْكَرُ لغةً: يقال: أنكره جحده ولم يعرفه، والمنكَرُ: ضِدُّ المعروف.

واصطلاحًا: هو الحديث الذي رواه الضَّعيفُ مخالفًا لمن هو أوثقُ منه أو أكثرُ عدداً.

*** فاشتمل هذا التعريف علىٰ شرطين:**

١ - أن يكون من رِوايةِ الضَّعيفِ[٢]، وهو الذي لم يبلغ درجة الثقة.

٢ - أن يكون ما رواه مخالفًا لرواية من هو أوثقُ منه أو أكثرُ عدداً.

وبهذا يُخالف المنكرُ الشاذَّ فالشَّاذُّ روايةُ الثقة، والمنكرُ روايةُ الضَّعيف، مع اشتراط المخالفةِ في كلٍّ منهما، وسَوَّىٰ ابنُ الصلاح بينهما[٣].

ولهم تعريفٌ ثانٍ للمنكر: وهو ما انفرد به راوٍ فَحُشَ غَلَطُه، أو كثُرتْ غفلتُه، أو ظَهَر فسقُه[٤]، من غير قيدِ المخالفة.

قال ابن حجر: «إذا انفرد المستورُ، أو الموصوفُ بسوء الحفظ، أو المُضَعَّفُ في

---

(١) وفي بعض النسخ: (انفرَدْ)، فعلٌ ماض، بسكون الدال للضرورة، أي: انفرد به، أي: بروايته، راوٍ...إلخ

(٢) بسبب سوء حفظه أو جهالته ونحو ذلك

(٣) «المقدمة» لابن الصلاح (ص٢٤٤).

(٤) «شرح النخبة» لابن حجر (ص٨٨).

بعض مشايخه دون بعض، بشيءٍ لا مُتابعَ له ولا شاهد[١]، فهذا أحدُ قِسْمَي المنكَر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثيرٍ من أهل الحديث، كأحمد، والنسائي[٢].

ويقابلُ المنكَرَ ـ علىٰ التعريفِ الأوَّلِ ـ المَعْرُوفُ.

مثال الأول[٣]: ما رواه ابن أبي حاتم[٤] من طريق حُبَيِّب[٥]– بضم الحاء المهملة، وتشديد التحتية بين موحدتين أُولاَهُمَا مفتوحة– بنِ حَبِيبٍ[٦]، عن أبي إسحاق، عن الْعَيْزَار بن حُرَيْث، عن ابن عباس، عن النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ، وَآتَىٰ الزَّكَاةَ، وَحَجَّ الْبَيْتَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، وَقَرَىٰ الضَّيْفَ، دَخَلَ الجَنَّةَ».

قال أبو حاتم[٧]: هو منكرٌ، لأنَّ غيره[٨] من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروف.

مثال الثاني: ما رواه النسائي في «الكبرىٰ»، وابن ماجه، والحاكم في «المستدرك»، من رواية أبي زُكَيْر يحيىٰ بن محمَّد ابن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أنَّ رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال:

«كُلُواْ الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ إِذَا أَكَلَهُ غَضِبَ الشَّيْطَانُ وَقَالَ: عَاشَ ابْنُ آدَمَ حَتَّىٰ أَكَلَ الخَلَقَ بِالجَدِيدِ».

---

(١) بحيث لا يُحتَمَلُ تفرُّدُه ولا يُقبَلُ، ولا يُحكَمُ له بصِحَّةٍ أو حُسْنٍ إلاَّ بعاضدٍ يعضده من متابعٍ أو شاهد. والمستور: هو مَنْ رَوَىٰ عنه أكثرُ من واحدٍ ولم يُوثَّق، ويُسَمَّىٰ: عدل الظاهر.

(٢) «النكت علىٰ ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٦٧٥).

(٣) «شرح النخبة» لابن حجر (ص ٦٧/ ٦٨).

(٤) «علل الحديث» لابن أبي حاتم رقم (٢٠٤٣).

(٥) هو أخو حمزة بن حبيب الزيَّات المقرئ.

(٦) بفتح المهملة، بوزن كريم.

(٧) كذا في «شرح النخبة» (ص٦٨)، وفي «العلل»: «قال أبو زرعة: هذا حديثٌ منكر...إلخ».

(٨) أي: حُبيب بن حَبيب.

الخَلَقَ: بفتح الخاء المعجمة واللام معـًا: ضِدُّ الجديد.

قال النسائي: «هذا الحديث منكرٌ، تفرَّد به أبو زُكَيْر، وهو شيخٌ صالحٌ، أخرج له مسلمٌ في المتابعات، غير أنه لم يبلُغ مَبْلَغَ مَنْ يحتمل تفردُه»[١].

وعلىٰ عدم التفرقة بين الشَّاذِّ والمنكرِ مَشَىٰ النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، متابعـًا في ذلك ابنَ الصلاح، والصحيحُ ما قدَّمناه من التفرقة بينهما.

تنبيه:

المُنكَرُ عند المتقدمين - وهُمْ مَنْ قبل القرن الخامس- يُطلق علىٰ معنيين:

١- ما تفرَّد به الرَّاوي، ثقةً كان أو ضعيفـًا.

٢- ما تفرَّد به الرَّاوي المستورُ أو الضَّعيف.

أمَّا المتأخِّرون، فيطلقون المُنكَرَ علىٰ:

١- ما خالف فيه الرَّاوي الضَّعيفُ مَنْ هو ثقة.

٢- ما هُوَ واهٍ أو موضوع[٢].

(١) رواه النسائي في «الكبرىٰ» رقم (٦٦٩٠)(٦/ ٢٥٠)، وابن ماجه رقم (٣٣٣٠)، والحاكم (٤/ ١٢١)، وقول النسائي: «هذا حديث منكر»، لا وجود له في المطبوع من «السنن الكبرىٰ» ولا «الصغرىٰ»، لكن عزاه إليه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٨٩)، وابن حجر في «نكته علىٰ ابن الصلاح» (٢/ ٦٨٠)، وانظر: «المقدمة» لابن الصلاح (ص٢٤٥)، و«تحفة الأشراف» للمزي (١٧٣٣٤).

(٢) «درء الضعف» لأحمد بن الصديق الغماري (ص٤٩/ ٥٠).

المَتْرُوكُ

مَتْرُوكُـــهُ مَـــا وَاحِـــدٌ بِـــهِ انْفَـــرَدْ   وأجْمَعُـــوا لِـضَعْفِهِ فَهْـــوَ كَـرَدْ

(مَتْرُوكُهُ)، أي: متروكُ الحديثِ، أي: الحديثُ المتروكُ، (مَا)، أي: حديثٌ، (وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ) بسكون الدال للضرورة، أي: ما انفرد بروايته واحدٌ، (وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ)، أي: وأجمع أهلُ الحديثِ علىٰ ضعف ذلك الراوي، واتهامِهِ بالكذب، (فَهْوَ كَرَدْ) الكاف زائدة، أي: فهو رَدٌّ، أي: حديثُه مردودٌ.

المَتْرُوكُ لغةً: السَّاقِطُ.

واصطلاحًا: هو الحديثُ الذي انفرد بروايته راوٍ أجمع أهلُ الحديثِ علىٰ ضعفه.

وقال ابنُ حجر: «هو ما رواه راوٍ مُتَّهَمٌ بالكذب، ولا يُرْوَىٰ إلا من جهته، ويكونُ مخالفًا للقواعد المعلومة، وكذا مَنْ عُرِفَ بالكذب في كلامه، وإن لم يَظهر منه وقوعُ ذلك في الحديث النَّبَوِي، وهذا دون الأَوَّلِ»(١).

والمرادُ بالقواعدِ المعلومة: القواعدُ المستنبَطَةُ من النُّصوص العامة الصحيحة.

وقال بعضهم: ليس المرادُ بالقواعدِ قواعدَ الشَّريعة، لأنَّ لها بيانًا آخر، بل المرادُ شأنُ الرُّواة وعادتُهم، وهو مخالفةُ مَنْ هو أوثقُ منه، وأن لا ينفرد بالأخذ عن الشيخ في بعض الأحيان(٢).

---

(١) «شرح النخبة» (ص٨٤).

(٢) «منهج ذوي النظر» للترمسي (ص٦٥).

وقد سمَّاه الذهبيُّ: المَطْرُوحُ(١).

قال السخاوي: «قال شيخنا - يعني ابنَ حجر-: وهو المتروكُ في التحقيق، وعَرَّفَهُ بالمتَّهمِ راويهِ بالكذب»(٢).

مثاله: حديث عَمرو بنِ شَمِر، عن جابر الجُعْفِي، عن أبي الطُّفَيل، عن علي وعمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالا: «كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْنُتُ في الفجر، ويُكَبِّر يَوْمَ عرفة صلاةَ الغداةِ، ويقطعُها صلاةَ العصرِ آخِرَ أيام التشريق»(٣).

قال النسائي والدارقطني وغيرهما عن عَمرو بن شَمِر: متروكُ الحديث(٤).

وبعضُ أهلِ الحديثِ يُسَمُّونَ روايةَ متروكِ الحديثِ: منكَرَة.

فقد ذكر مسلمٌ في «مقدمة صحيحه» أنَّ علامةَ المنكَرِ في حديثِ المحدِّث إذا ما عُرِضَتْ روايتُه للحديثِ علىٰ رواية غيره من أهل الحفظ والرِّضَىٰ، خالفتْ روايتُه روايتَهم، أولم تَكَدْ توافِقُها، فإذا كان الأغلَبُ من حديثه كذلك، كان مهجورَ الحديثِ، غيرَ مَقْبُولِه ولا مُسْتَعْمَلِه(٥).

قال ابنُ حجر: فالرُّواة الموصوفون بهذا هم المتروكون.

فعلىٰ هذا، روايةُ المتروكِ عند مُسلمٍ تُسمَّىٰ منكَرَةً، وهذا هو المختار(٦).

وهذا النَّوعُ لم يذكره الحافظُ العراقي، وزاده الحافظ ابنُ حجر، وتبعه الحافظ

---

(١) «الموقظة» للذهبي (ص٣٤).

(٢) «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٣١٨).

(٣) رواه الدارقطني في «السنن» (٢/ ٤٩)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٩٩) نحوه.

(٤) «ميزان الاعتدال» للذهبي (٥/ ٣٢٤).

(٥) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٥٦/ ٥٧- نووي).

(٦) «النكت علىٰ ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٦٧٥)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٣٦).

السيوطي في «ألفيته»[1].

وقد رتَّبَ الحافظ ابنُ حجر أنواعَ الضَّعيف: فَشَرُّها الموضوعُ، ثم المتروكُ، ثم المنكَرُ، ثم المعلَّلُ، ثم المدْرَجُ، ثم المقلوبُ، ثم المضطربُ[2].

فائدة: المتروكُ، وكذا المنكَرُ، إذا تعدَّدت طُرُقُهُ ارتقىٰ إلىٰ درجة الضَّعيف القريب، وربما يرتقي إلىٰ الحسن.



(١) «منهج ذوي النظر» للترمسي (ص٦٥).

(٢) «شرح النخبة» (ص٨٦-٩١)، و«التدريب» (١ / ٢٤٩)، و«منهج ذوي النظر» (ص٩٦).

المَوْضُوع

وَالْكَـــذِبُ الْمُختَلَـقُ الَمـــصْنُوعُ عَـلَىٰ النَّبِـي فَـذَلِكَ الَموْضُـوعُ

(وَ) الحديثُ (الْكَذِبُ)، مصدرٌ بمعنىٰ اسْمِ المفعول، أي: المكذوبُ علىٰ النبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (الْمُخْتَلَقُ) بفتح اللام، أي: المبتكَرُ الذي لا يُنسَبُ إلىٰ النبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصلاً، (المَصْنُوعُ) مِنْ واضعه، (عَلَىٰ النَّبِيِّ) صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (فَذَلِكَ المَوْضُوعُ) مِنْ وَضَعَ الشيءَ يَضَعُهُ، أي: حَطَّهُ، إشارة إلىٰ انْحِطَاطِ رُتبتِه، فهو مطروحٌ لا يرتفِعُ ولا ينجبِرُ، أو بمعنىٰ المُلْصَق، أي: ألصقه به.

المَوْضُوعُ لغةً: المُلْصَقُ، يقال: وَضَعَهُ، أي: أَلْصَقَهُ به[١]، وهو أيضـًا: المُنْحَطُّ، والمُسْقَطُ بفتح القاف.

واصطلاحـًا: هو الكَذِبُ المُختلقُ المصنوعُ الذي لا يُنسَبُ إلىٰ رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وهو شرُّ الأحاديثِ الضعيفةِ وأقبحُها[٢].

وتَحْرُمُ روايةُ الحديثِ الموضوعِ لمن عَلِمَ بوضعه، سواء كان في الأحكام والحلال والحرام، أو القصص و الفضائل، أو الترغيب والترهيب أو غيرها، إلا مع بيان وَضْعِهِ، لقول النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَدَّثَ عنِّي بِحَدِيثٍ يُرَىٰ أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِين»[٣].

قوله: يُرَىٰ، بضم الياء المثناة، أي: يَظُنُّ، والْكَاذِبين: يُرْوَىٰ بفتح الباء الموحدة وسكون المثناة علىٰ التثنية، ويُرْوَىٰ بكسر الموحدة علىٰ صيغة الجمع.

---

(١) قاله أبو الخطاب ابن دحية، كما في «النكت» لابن حجر (٢/ ٨٣٨).

(٢) الحديث الموضوع ليس بحديث، لكنه سُمِّيَ حديثـًا بمعنىٰ ما يُحدَّثُ به، أو بالنظر إلىٰ زعم واضعه.

(٣) رواه مسلم في «مقدمة الصحيح» (ص ٢١)، والترمذي رقم (٢٧٩٩)، وابن ماجه رقم (٤١).

قال ابن حجر: «وكفىٰ بهذه الجُملةِ وعيداً شديداً في حقِّ مَنْ رَوَىٰ الحديثَ فيظُنُّ أنه كَذِبٌ، فضلاً عن أن يتحقَّقَ ذلك ولا يُبَيِّنُه»[١].

ويُعرف الحديثُ الموضوعُ بأمور:

١- بإقرار واضعه: كما قيل لأبي عِصْمَة نُوح بنِ أبي مريم: مِنْ أينَ لك عن عكرمة، عن ابن عباس، في فضائل القرآن سورةً سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ قال: «إني رأيتُ النَّاسَ قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي محمَّد بنِ إسحاق، فوضعتُ هذا الحديثَ حِسْبةً»[٢].

قال ابن حبان: «نُوحٌ الجامِعُ، جَمَعَ كُلَّ شيءٍ إلا الصِّدْقَ»[٣].

٢- بما يُنَزَّلُ منزلةَ الإقْرارِ بالوضع: كما وقع أنهم اختلفوا بحضرة أحمد بن عبد الله الجُوَيْبَارِي[٤] في سماع الحسَنِ مِنْ أبي هريرة، فرَوَىٰ لهم بسنده إلىٰ النبي صلىٰ الله تعالىٰ عليه وآله وسلَّم قال: «سَمِعَ الحَسَنُ من أبي هريرة»[٥].

---

(١) «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢/ ٨٣٩).

(٢) رواه الحاكم في «المدخل» (ص١٦٢)، واغترَ كثيرٌ من المفسرين بهذا الحديث، فساقوه في تفاسيرهم مستشهدين به، كالواحدي، وابن مردويه، والثعلبي، والزمخشري، والبيضاوي، وعُذرهم في ذلك أنهم سَاقُوهُ بسنده، فكأنهم أحالوا الناظِرَ علىٰ النَّظَر في الإسناد، بخلاف الزمخشري، والبيضاوي، فإنهما أورداه بلا إسناد. انظر: «شرح التذكرة والتبصرة» للعراقي (١/ ٢٦٨/ ٢٦٩)، و«النكت» لابن حجر (٢/ ٨٦٣).

(٣) «تهذيب الكمال» للمزي (٣٠/ ٦١)، ولم أجده في «المجروحين» لابن حبان (٣/ ٤٨)، ونحوه في «المدخل إلىٰ الصحيح» للحاكم (١/ ٢٣٢).

(٤) الُجوَيْبَارِي: بضم الجيم، وفتح الواو، وسكون الياء التحتية، وفتح الموحدة، آخره راء، نسبة إلىٰ جُوَيْبَار: إحدىٰ قُرَىٰ هَرَاة.

(٥) رواه البيهقي في «المدخل» عن الحاكم، كذا في «الميزان» للذهبي (١/ ٢٤٦)، و«النكت» لابن حجر (٢/ ٨٤٢)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٣١٤).

٣- بقرينةٍ ترجع إلىٰ حالِ المَرْوِي:

- كرَكَاكَة ألفاظِه، وفسادِ معناه: مثل حديث: «أَرْبَعٌ لاَ تَشْبَعُ مِنْ أَرْبَعٍ: أُنْثَىٰ مِنْ ذَكَرٍ، وَأَرْضٌ مِنْ مَطَرٍ، وَعَيْنٌ مِنْ نَظَرٍ، وَأُذُنٌ مِنْ خَبَرٍ».

وحديث: «لاَ تَأْكُلُواْ الْقَرْعَةَ حَتَّىٰ تَذْبَحُوها».

- أو مخالفته للعقل: كحديث: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ الْفَرَسَ فَأَجْرَاهَا فَعَرِقَتْ فَخَلَقَ نَفسَهُ مِنْها».

- أو يدفعُه الحِسُّ والمشاهدةُ: كحديث: «الْبَاذِنْجَانُ لِمَا أُكِلَ لَهُ».

- أو يخالفُ نَصَّ الكتابِ والسُّنَّةِ المتواترةِ من غير أن يَقْبل التأويل، كحديث: «مِقْدَارُ الدُّنيا وأنها سبعةُ آلافِ سَنَة»، ونحن في الألف السابعة.

- أو يتضمَّنُ الوعيدَ الشَّديدَ علىٰ الأمر الهيِّن اليسير، أو الثَّوابَ العظيمَ علىٰ الفعل الحقير، كحديث: «مَنْ قَالَ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ اللهُ خَلَقَ اللهُ مِنْ تِلْكَ الْكَلِمَةِ طَائِراً لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ لِسَانٍ لِكُلِّ لِسَانٍ سَبْعُونَ أَلْفَ لُغَةٍ يَسْتَغْفِرُونَ اللهَ لَهُ».

قال الرَّبِيع بنُ خُثَيْم التابعيُّ الجليلُ: «إن للحديثِ ضَوْءاً كضوءِ النَّهار يُعْرَفُ، وظُلمةً كظلمةِ الليل تُنْكَرُ»[1].

الْوَضَّاعُونَ أصنافٌ: اختلفت أنواعُهم باختلاف الدَّوَاعِي الحامِلَةِ لهم علىٰ وضع الأحاديث، منهم:

أ- قومٌ نُسِبُوا إلىٰ الزُّهد والصَّلاح، وَضَعُوا أحاديثَ في الفضائل والرغائب

---

(١) رواه أحمد في «الزهد» (ص٢٧٤)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٣١٦)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٦٢)، والخطيب في «الكفاية» (ص٤٣١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٠٣).

احْتِساباً للأجر، بزعمهم الفاسد، فقُبِلَتْ موضوعاتُهم ثقةً بهم، فكانوا أشدَّ الأصنافِ ضَرَراً.

مثاله: ما رُوِيَ عن أبي عِصْمَة نُوح بنِ أبي مريم آنفـًا.

ومثله: ما رُوِيَ عن ابنِ مَهْدي قال: قلتُ لِمَيْسَرَة بنِ عبدِ رَبِّه: مِنْ أين جِئْتَ بهذه الأحاديث: مَنْ قرأ كذا فله كذا؟ قال: «وضعتُها أُرَغِّبُ النَّاسَ بها»[(١)].

قال يحي بنُ سَعِيدٍ الْقَطَّان: «ما رأيتُ الكَذِبَ في أحدٍ أكثرَ منه فيمن يُنْسَبُ إلىٰ الخير»[(٢)].

وذلك لعدم اشتغالهم بمعرفة الصحيح من غيره، ولِحُسْنِ ظنِّهم بالناس، ولسلامةِ صدروهم يُصدقون كُلَّ ما يسمعون.

ومن هؤلاء الوضاعين الْكَرَّامِيَّة، نسبةً إلىٰ محمَّد بنِ كَرَّام- بتشديد الراء- السِّجِسْتَانِي، كان عابداً زاهداً، إلا أنه خُذِلَ كما قال ابنُ حبان، فالْتَقَطَ من المذاهب أَرْدَاهَا، ومن الأحاديث أَوْهَاهَا، وصَحِبَ أحمد بنَ عبد الله الجُوَيْباري، فكان يضعُ له الحديث علىٰ وفق مذهبه[(٣)].

ب - قومٌ من الزَّنَادِقَة وضعوا أحاديثَ ليُضِلُّوا بها النَّاس:

قال حَمَّاد بنُ زيد: «وَضَعَتِ الزَّنادقةُ علىٰ رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أربعةَ عَشَرَ

---

(١) رواه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٦٤ - طبعة محمود)، وانظر: «لسان الميزان» (٦/ ١٦٢).

(٢) رواه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ١٤)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٤٤)، والحاكم في «المدخل» (ص١٦٢و ١٦٩)، ورواه مسلم في «مقدمة الصحيح» (ص١٧/ ١٨) نحوه، وانظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٦٧)، و«توضيح الأفكار» للصنعاني (٢/ ٧٨).

(٣) «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٣٠١- طبعة الهند)، و«ميزان الاعتدال» (٦/ ٣١٤)، و«النكت علىٰ ابن الصلاح» لابن حجر(٢/ ٨٥٨).

ألـف حديث»(١).

منهم: محمد بن سعيد المَصْلُوب، روىٰ عن حُميد، عن أنس مرفوعـًا: «أَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللهُ».

ومنهم: عبد الكريم بن أبي الْعَوْجَاء، لما أُخِذَ لِيُضْرَبَ عُنقُه قال: «لقد وضعتُ فيكم أربعةَ آلافِ حديثٍ، أُحَرِّمُ فيها الحلالَ وأُحَلِّلُ فيها الحرام»(٢).

جـ- قومٌ وَضعوا أحاديثَ انتصاراً لمذاهبهم، كالخوارج والروافض وغيرهم:

روىٰ ابنُ أبي حاتم عن شيخٍ من الخوارج أنه كان يقول بعد ما تاب: «انْظُروا عمَّن تأخذون دينكم، فإننا كُنَّا إذا هَوينا أمراً صَيَّرْناه حديثـًا»(٣).

د- قومٌ فعلوا ذلك تقربـًا إلىٰ الأمراء والخلفاء:

كغِيَاثِ بنِ إبراهيم، حيث وَضَعَ للمَهْدِي محمد بن عبد الله المنصور العباسي والدِ هارون الرَّشيد، وقد دخل عليه فوجده يلعبُ بالحَمام، فساق في الحال إسناداً إلىٰ النبي صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ أنه قال: «لاَ سَبَقَ(٤) إِلاَّ فِي نَصْلٍ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ»، فزاد فيه: «أَوْ

(١) رواه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ١٤)، والخطيب في «الكفاية» (ص ٤٣١)، وفيها: «اثني عشر ألف حديث».

(٢) ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٨)، والذهبي في «الميزان» (٤/ ٣٨٦).

(٣) ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٨٢- طبعة محمود)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٤١٦)، والحاكم في «المدخل» (ص ١٦١)، والخطيب في «الكفاية» (ص ١٢٣)، وفي «الجامع» (١/ ١٣٧/ ١٣٨)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٨)، وعزاه «لمقدمة الجرح والتعديل» كما في «النكت» لابن حجر (٢/ ٨٥١)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٣٠١)، ولم أجده فيها، وفي نسبة هذه الحكاية إلىٰ الخوارج نظر، لأنهم لا يكذبون، قال مالك رَحِمَهُٱللَّهُ لما سئل: لم رويت عن فلان وفلان؟- وكانا يُنسبان إلىٰ مذهب الخوارج- فقال: «إنهم كانوا لَأَنْ يَخِرُّوا من السماء إلىٰ الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا». «التمهيد» لابن عبد البر (٢/ ٣١٠).

(٤) قال الخطابي في «معالم السنن» (٢/ ٢٢٠): «السَّبَق بفتح الباء، هو ما يُجعَل للسابق علىٰ سبقه من

جَنَاحٍ»، وكان المهديُّ إذ ذاك يلعبُ بالحمام، فتركها وأمر بذبحها وقال: «أنا حملتُه علىٰ ذلك»، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما قفىٰ إبراهيم قال المهدي: «أشهد أنَّ قَفَاك قفا كذاب»(١).

هـ- قومٌ فعلوا ذلك تَكَسُّباً واسترزاقاً به في قصصهم ومواعظهم، كأبي سعيد المدائني.

ومن ذلك ما ذكره جعفر بن محمَّد الطيالسي قال: صلَّىٰ أحمد بنُ حنبل ويحيىٰ بنُ معين في مسجد الرُّصافة، فقام بين أيديهما قاصٌّ فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين قالا: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «من قال لا إله إلا الله يُخلَقُ من كلِّ كلمةٍ منها طائرٌ منقارُه من ذهب، وريشُه من مَرْجان.. وأخذ في قصةٍ من نحو عشرين ورقة، فجعل أحمدُ ينظر إلىٰ يحيىٰ، ويحيي ينظر إلىٰ أحمد، فقال: أنت حدثتَه بهذا؟ فقال: لا والله، ما سمعتُ به إلا هذه الساعة. قال: فسكتا جميعاً حتىٰ فرغ، فقال- أي أشار- يحيىٰ بيده إلىٰ أنْ تَعَالَ، فجاءهما متوهِّماً لنَوَالِ الخير، فقال يحيىٰ: مَنْ حدثك بهذا؟ قال: أحمد بنُ حنبل ويحيي بنُ معين، قال: أنا يحيىٰ بن معين وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعناه بهذا قط في حديث رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، فإن كان ولابُدَّ من الكذب فعلىٰ غيرنا، فقال: أنت ابنُ معين؟ قال: نعم، قال: لم أزل أسمعُ أنَّ ابن معين أحمق وما علمتُه إلا هذه الساعة، قال يحيىٰ: وكيف علمتَ أني أحمق؟ فقال: كأنه ليس في الدنيا يحيىٰ بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، كتبتُ عن سبعةَ عَشَرَ أحمد بن حنبل غير هذا، قال: فوضع أحمد بنُ

جُعْلٍ أو نَوَال، فأمَّا السَّبْق بسكون الباء، فهو مصدر سبقت الرجل أسبقه سَبْقاً، والرواية الصحيحة في هذا الحديث السبق مفتوحة الباء».

(١) «المجروحين» لابن حبان (١/ ٦٦- طبعة محمود)، و«المدخل» للحاكم (ص ١٦٢)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٤٠).

حنبل كَفَّهُ علىٰ وجهه وقال: دعه، فقام كالمستهزئ بهما [١].

و- قومٌ يلجؤون إلىٰ إقامة دليلٍ علىٰ ما أفتوا به من آرائهم، فيضعون له أحاديث لنُصْرَة مذهبهم، كما نُقِلَ عن أبي الخَطَّاب ابن دِحْية - إنْ ثَبَتَ عنه- قال القرطبي صاحبُ «المفهم»: «استجاز بعضُ فقهاء أهل الرأي نسبةَ الحُكْمِ الذي دَلَّ عليه القياسُ إلىٰ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ نسبةً قولية، فيقول في ذلك: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ كذا، ولهذا ترىٰ كُتبَهُم مشحونةً بأحاديث تَشهَدُ متونُها بأنها موضوعةٌ، لأنها تُشبه فتاوىٰ الفقهاء، ولأنهم لا يقيمون لها سنداً» [٢].

ز- قومٌ يضعون لِذَمِّ مَنْ يُريدونَ ذَمَّهُ: كما رُوي عن سَيْف بن عُمر التَّمِيمِي قال: كنتُ عند سعد بن طَرِيف - يعني الإسكاف - فجاء ابنُه من الكُتَّاب يبكي، فقال: ما لَكَ؟ قال ضربني المُعَلِّمُ، فقال: لَأُخْزِينَّهُم اليوم، حدثني عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «مُعَلِّمُو صِبْيَانِكُمْ شِرَارُكُمْ، أَقَلُّهُمْ رَحْمَةً لِلْيَتِيمِ، وَأَغْلَظُهُمْ عَلَىٰ الِمسْكِينِ» [٣].

ح- قومٌ ابتُلوا بأولادهم، أو وَرَّاقين، فوضعوا لهم أحاديثَ، ودَسُّوها عليهم، فحدثوا بها من غير أن يشعروا، كمَعْمَرٍ، كان له ابنُ أخٍ رافضيٌّ، فَدَسَّ في كُتُبه حديثاً عن

---

(١) ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٨٥ - طبعة محمود)، والحاكم في «المدخل» (ص ١٦٤/ ١٦٥)، والخطيب في «الجامع» (١٥٠٥) (٢/ ١٦٦/ ١٦٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٤٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٥٥٨/ ٥٥٩)، والذهبي في «الميزان» (١/ ١٦٩)، ، وابنُ عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/ ١٤).

(٢) ذكره القرطبي في «المفهم» (١/ ١١٥)، ونحوه في «إكمال المعلم» للقاضي عياض (١/ ١٥٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/ ٢٧٤)، و«النكت» للزركشي (٢/ ٢٨٥)، و«النكت» لابن حجر (٢/ ٨٥٢)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٣٠٨)، و«توضيح الأفكار» للصنعاني (٢/ ٨٧).

(٣) ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٦٦- طبعة محمود)، والحاكم في «المدخل» (ص١٦٣).

الزهري، عن عُبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس قال: نظر النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ إلىٰ عَلِيٍّ فقال: «أَنْتَ سَيِّدٌ فِي الدُّنْيَا، سَيِّدٌ فِي الْآخِرَةِ، وَمَنْ أَحَبَّكَ فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَحَبِيبِي حَبِيبُ الله، وَعَدُوُّكَ عَدُوِّي، وَعَدُوِّي عَدُوُّ الله، وَالْوَيْلُ لِمَنْ أَبْغَضَكَ بَعْدِي»، فحدث به عبد الرزاق، عن معمر، وهو باطلٌ موضوعٌ، كما قال ابنُ معين(١).

ط- ومن الموضوع نوعٌ وُضِعَ غَلَطـًا بغير قصدٍ، كحديث ثابت بن موسىٰ الزاهد، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعـًا: «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ»(٢).

قال الحاكم: «دخل ثابت بنُ موسىٰ علىٰ شريك بن عبد الله القاضي، والمستملي بين يديه، وشريكٌ يقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، ولم يذكر المتن، فلما نظر إلىٰ ثابت بن موسىٰ قال: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»، و إنما أراد ثابتَ بنَ موسىٰ، لزُهده وورعه، فظنَّ ثابتُ بن موسىٰ أنه رَوَىٰ حديثـًا مرفوعـًا بهذا الإسناد، فكان ثابتٌ يُحدِّثُ به»(٣).

تنبيه: جَوَزَّ بعضُهم الوضع في الترغيب والترهيب، مُستدلِّين بروايةٍ للحديث المتواتر: «من كذب عَلَيَّ متعمداً، لِيُضِلَّ بِهِ النَّاسَ، فليتبوَّأ مقعده من النار». وهذه الزيادة اتفق الأئمةُ علىٰ ضعفها.

وقالوا: إنَّ الحديثَ ورد في رجلٍ مُعينٍ، وجوابُه: أنَّ العبرة بعموم اللَّفْظِ لا بخصوص السَّبَبِ.

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٢٧/ ١٢٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٤١/ ٤٢).

(٢) رواه ابن ماجه رقم (١٣٣٣)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ١٧٦)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٠٧ محمود)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٤١)، وانظر طرقه في: «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ١٠٩).

(٣) «المدخل» للحاكم (ص١٦٨).

وقالوا: نحنُ نكذبُ له لا عليه، قال الحافظ ابنُ حجر: «هو جهلٌ منهم باللسان، لأنه كذبٌ عليه في وضع الأحكام»(١).

*** مصنفاته:**

- «الأباطيل» للجوزقاني (ت:٥٤٣هـ)، وقد ذكر فيه أحاديث حكم عليها بالوضع لمجرد مخالفتها للسنة.

- «الموضوعات» لابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، انتقده العلماء لإدراجه في كتابه كثيراً من الأحاديث الضعيفة التي لا دليل علىٰ وضعها، وإدراجه فيه الحسن والصحيح وبعض ما في الصحيحين.

- «الدر الملتقط في تبيين الغلط» للحسن بن محمد الصَّغَاني (ت:٦٥٠هـ).

- «الموضوعات» للصَّغَاني (ت:٦٥٠هـ).

- «اللآلئ المصنوعة» للسيوطي (ت:٩١١هـ)، وهو اختصارٌ لموضوعات ابن الجوزي.

- «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» لابن عَرَّاق (ت:٩٦٣هـ).

- «تذكرة الموضوعات» لمحمد بن طاهر الفتني (ت:٩٨٦هـ).

- «المصنوع في الحديث الموضوع» لعلي القاري (ت:١٠١٤هـ).

- «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ت:١٢٥٠هـ).

- «الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة» لعبد الحي اللكنوي (ت:١٣٠٤هـ).

- «اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع» لأبي المحاسن القاوقجي (ت:١٣٠٥هـ).

---

(١) «النكت علىٰ ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٨٥٤).

خاتمة

وَقَــدْ أَتَــتْ كَـالَجوْهَرِ المَكْنُــون سَـــمَّيْتُهَا مَنْظُومَــةَ الْبَيْقُــونِي
فَــوْقَ الثَّلاَثِيــنَ بِــأَرْبَعٍ أَتَــتْ أَبْيَاتُهَــا ثُــمَّ بِــخَيْرٍ خُتِمَــتْ

(وَقَدْ أَتَتْ)، أي: هذه المنظومةُ (كَالجَوْهَرِ)، أي: اللآلئ الكبار (المَكْنُونِ)، أي: المستور.

أي: هذه الأرجوزةُ، بما اشتملت عليه من نفائس علوم الحديث الشريف، هي كالجوهر النفيسِ المَصُونِ.

(سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِي)، أي: جعلتُ لها عَلَماً تتميَّزُ به عن غيرها بنسبتها إلىٰ ناظمها، فإنَّ الفعلَ يتميَّزُ بفاعله، لكونه علةً في وجوده. قاله الحموي(١).

والنَّظْمُ في اللغة: الجَمْعُ، يقال: نَظَمْتُ اللُّؤْلُؤَ، أي: جَمَعْتُهُ في السِّلْكِ.

(فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ أَبْيَاتُهَا)، أي: عددُ أبياتها أربعةٌ وثلاثون بيتاً، اشتملت علىٰ أربعةٍ وثلاثين قِسْماً من أقسام علوم الحديث.

(ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ)، أي: خُتِمَتْ بخيرٍ، لاشتمالها علىٰ عَمَلِ الخير.

وفي قوله: «خُتِمَتْ»، إشارةٌ إلىٰ حُسْنِ الختام، وهو أن يُؤتَىٰ في آخر الكلام بما يدُلُّ علىٰ انتهائه، ويُسَمَّىٰ: براعة مقطع، كما أنَّ ما يُؤتَىٰ به في أوَّل الكلام ليدُلَّ علىٰ المقصود يُسَمَّىٰ: براعة استهلال(٢).

وبهذا تَمَّ شرحُ هذه المنظومة، فجزىٰ الله ناظمها خير الجزاء، وأجزل له الثواب

---

(١) «تلقيح الفِكَر» (ص١٤٢).

(٢) «تلقيح الفكر» (ص١٤٣)، و«شرح البيقونية» لجاد المولىٰ (ق٣٣/ أ)، و«صفوة الملح» (ص٢٢٤).

والعطاء، سائلين الله تعالىٰ القبول والرِّضا، راجين مِنْ كُلِّ واقفٍ علىٰ هذا الشرح أن يلتمس لجامعه عُذْراً، ويَجِدَ له في الصَّواب مخرجاً، ويَنْظُرَ فيه بعين الرِّضا، ويَدْعُوَ له بدعواتٍ صالحاتٍ، فإنَّ النَّاسَ لم يُصَنِّفُوا في الْعِلْمِ إلا رجاء أن تنالهم دعواتُ الصالحين، وينالوا الأجر والثَّواب العظيم.

يقول ابن الوردي في خاتمة «ألفيته في تعبير الرؤيا»[1]:

فالناس لم يصنفوا في العلم لكي يصيروا هدفاً للذم
ما صنفوا إلا رجاء الأجر والدعوات وجميل الذكر
لكن فديت جسداً بلا حسد وما يضيع الله حقاً لأحد
والله عند قول كل قائل وذو الحجا من نفسه في شاغل

وسنُتبعه إن شاء الله تعالىٰ بتتماتٍ نافعةٍ، وفوائدَ تابعةٍ، والحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

---

(١) «الألفية الوردية في تعبير الرؤيا» لابن الوردي (ص٣٣).

التتمات

المُعلَّق

قال السيوطي في ألفية الحديث:

مَـا أَوَّلُ الْإِسْنَـادِ مِنْـهُ يُطْلَـقُ .... وَلَـوْ إِلَىٰ آخِـرِهِ مُعَلَّـقُ

المُعَلَّقُ لغةً: اسم مفعول من عَلَّقَ الشَّيءَ بالشَّيءِ إذا ربطه به، وجعله مُعَلَّقًا، سُمِّيَ بذلك لاتِّصاله بالجهة العُليا وانقطاعه من الجهة الدنيا، فصار كالشَّيءِ المُعلَّق بالسَّقْف.

قال ابن الصلاح في «المقدمة»: «كأنه مأخوذٌ من تَعْليقِ الجِدارِ والطَّلَاقِ ونحوِه، لما يشترك فيه الجميعُ من قطع الاتصال»[1].

واصطلاحًا: هو ما حُذِفَ من أوَّل إسناده راوٍ أو أكثر علىٰ التَّوالي، ولا يُشترط في تسميته مُعَلَّقًا بقاءُ أحدٍ مِنْ رجال الإسناد، فقد يُحذَفُ الإسنادُ كلُّه، كقوله: قال رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا، أو قال ابن عباس، أو قال عطاء، أو غيره كذا.

مثاله: قال البخاري: قال أبو هريرة عن النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَىٰ أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ»[2].

---

(١) «المقدمة» لابن الصلاح (ص٢٢٨)، وتعقبه البلقيني في «محاسن الاصطلاح» (ص٢٢٨) فقال: «أخذه مِنْ تعليق الجدار ظاهر، أمَّا مِنْ تعليق الطلاق ونحوه، فليس التعليقُ هناك لأجل قطع الاتصال، بل لتعليق أمرٍ علىٰ أمرٍ، بدليل استعماله في الوكالة والبيع وغيرهما، بل وفي الصلاة أيضًا، فلا يصحُّ أن يكون تعليقُ الطلاق لأجل قطع الاتصال، إلا أن يُراد به قطع اتصال حكم التنجيز باللفظ لو كان منجزاً» اهـ، وعكس الحافظ في «تغليق التعليق» (٢/ ٧): فقال: «أخذه من تعليق الجدار فيه بُعد، وأمَّا أخذه من تعليق الطلاق وغيره فهو أقربُ للسببية، لأنهما معنويان».

(٢) رواه البخاري معلقـًا، باب: سواك الرطب، (٤/ ١٥٨ - الفتح).

وقال: «وكان ابنُ سيرين يغسل مَوْضِعَ الخاتَم إذا توضَّأ»[(١)].

والحديثُ المُعَلَّقُ مِنْ قسم الضَّعيف الذي لا يُحتَجُّ به للجهل بحال المحذوف.

والمعلَّقاتُ في الكتب التي الْتَزَمَ أصحابُها إخراجَ الصحيح، كالبخاري، ومسلم: ما ذُكر فيها من المعلَّقات بصيغة الجَزْمِ: كَقَاَل، وذَكَرَ، وحَكَىٰ، يُحكَمُ بصحته، لأنه ما جَزَمَ به إلا وهو عنده صحيحٌ، وما ذُكر بصيغة التَّمْرِيضِ: كيُرْوَىٰ، ويُذْكَرُ، ويُحْكَىٰ، ويُقَالُ، فلا يُحكَمُ بصحته.

مثالُه: ويُذكر عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ **أَنَّهُ قَضَىٰ بِالدَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّة**[(٢)].

ويُذكر عن أبي هريرة أنَّ النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: «**لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ**»[(٣)].

فائدة: يجتمع المعلَّق مع المعضَل فيما إذا سقط من مبادئ السند اثنان علىٰ التوالي.



(١) رواه البخاري معلقـاً، باب: غسل الأعقاب، (١/ ٢٦٧ - الفتح).

(٢) رواه البخاري معلقـاً، كتاب الوصايا، باب (٩).

(٣) رواه البخاري معلقـاً، كتاب الصلاة، باب (١٥٧).

الاِعْتِبَـارُ والمُتَابَعَاتُ وَالشَّوَاهِدُ

قال السيوطي في ألفية الحديث:

الاِعْتِبَـارُ سَبْـرُ مَـا يَرْوِيـهِ ... هَـلْ شَـارَكَ الـرَّاوِي سِـوَاهُ فِيـهِ
فَـإِنْ يُشَـارِكْهُ الَّـذِي بِـهِ اعْتُبِـرْ ... أَوْ شَيْخَـهُ أَوْ فَـوْقُ تَـابِعٌ أُثِـرْ
وَإِنْ يَكُـنْ مَتْـنٌ بِمَعْنَـاهُ وَرَدْ ... فَشَـاهِدٌ، وَفَـاقِدٌ ذَيْـنِ انْفَـرَدْ
وَرُبَّمَـا يُدْعَـىٰ الَّـذِي بِالمَعْنَـىٰ ... مُتَـابِعًا، وَعَكْسُـهُ قَـدْ يُعْنَـىٰ

المُتَابِعُ لغةً: بكسر الموحدة: الموافِقُ.

واصطلاحـًا: الرَّاوي المتفرِّدُ، إنْ وُجِدَ بَعْدَ سَبْرِ الطُّرُق وتتبُّع الرِّوايات، أنه قد وافقه غيرُه في روايته عن شيخه، أو عن شيخ شيخه، فذلك الْغَيْرُ يُسَمَّىٰ: المُتابِع، أي: متابِعٌ للرَّاوي المتفرِّد.

فالمتابع للرَّاوي المتفرِّد، إمَّا تابعه عليه عن شيخِهِ المباشِرِ، أو تابَعَ شيخَ شيخِهِ، فرواه متابِعـًا له، أو تابَعَ مَنْ فوقَهُ إلىٰ آخر الإسناد، حتىٰ في الصحابي، كلُّ ذلك يُسَمَّىٰ متابِعـًا.

والمُتابَعَةُ علىٰ قسمين: مُتابَعَة تامَّةٌ، ومتابَعَةٌ قاصِرَةٌ.

فالمتابعةُ التَّامَّةُ: أن تحصُلَ المشاركةُ للرَّاوي نفسِهِ عن شيخه المباشِرِ، سواء كانت بنفس لفظه، أو بمعناه فقط.

والمتابعةُ النَّاقِصَةُ: ويقال القاصِرَة: أن تحصُلَ المشاركةُ لشيخ الرَّاوي عن شيخ شيخه، أو مَنْ فوقَهُ من رجال السند، وتقصُرُ المتابعة بحسب البُعْدِ عن الرَّاوي[1].

---

(١) «النكت علىٰ ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٦٨٢).

والشَّاهِدُ: اسمُ فاعل من الشهادة.

واصطلاحًا: وهو الحديث الذي يُشْبِهُ الحديثَ الفَرْدَ في لفظه ومعناه، أو في معناه فقط، ويُرْوَىٰ من طريق صحابيٍّ آخر.

مثالُ المتابعة التامَّة:

ما رواه الشافعي في «الأم»، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عُمر أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُواْ حَتَّىٰ تَرَوُاْ الْهِلَالَ، وَلَا تُفْطِرُواْ حَتَّىٰ تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُواْ الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»[1].

فهذا الحديثُ في جميع الموطآت عن مالكٍ بهذا السند بلفظ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُواْ لَهُ»[2].

قال الحافظ: وأشار البيهقيُّ إلىٰ أنَّ الشافعيَّ تفرَّد بهذا اللفظ عن مالك[3].

فنظرنا فإذا البخاري قد رَوَىٰ الحديثَ في «صحيحه»، قال: حدثنا عبد الله بنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِي، حدثنا مالكٌ، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عُمَر، فساقه بلفظ الشافعي سواء[4].

فهذه متابعةٌ تامةٌ: الْقَعْنَبِيُّ شارك الشَّافعيَّ في رواية الحديث عن مالك.

---

(١) «الأم» للإمام الشافعي، رقم (٩٠٧) (٣/ ٢٣١/ ٢٣٢).

(٢) «الموطأ» للإمام مالك (١/ ٢٤٢).

(٣) «النكت» لابن حجر (٢/ ٦٨٣)، قال الحافظ: «والعجبُ كيف خفيت عليه؟» اهـ. وبالرجوع إلىٰ «سنن البيهقي» (٤/ ٢٠٤/ ٢٠٥) يتَّضِحُ لنا أنَّ البيهقي أشار إلىٰ رواية القَعْنَبي في البخاري، ولم تخف عليه، فإنه بعد أن ساق الروايتين قال: وإن كانت رواية الشافعي والقعنبي من جهة البخاري محفوظة فيحتمل أن يكون مالكٌ رواه علىٰ اللفظين جميعـًا. والعهدة علىٰ الحافظ وتعجبه.

(٤) «النكت» لابن حجر (٢/ ٦٨٣).

مثالُ المتابعة القاصِرَة:

قد تُوبعَ عبدُ الله بن دينار علىٰ روايته عن ابن عُمَر:

فرَوَىٰ مسلمٌ في «صحيحه» من طريق أبي أُسَامَة، عن عُبيد الله بن عُمَر، عن نافع، عن ابن عُمَر فذكر الحديث، وفي آخره: «فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُواْ ثَلَاثِينَ»[1].

فهذه متابعةٌ قاصِرَةٌ لرواية الشَّافعي، نافعٌ شارك عبد الله بنَ دينار عن ابن عُمَر.

ورواه ابن خزيمة في «صحيحه» من طريق عاصم بن محمَّد بن زيد، عن أبيه محمَّد بن زيد، عن ابن عُمَر بلفظ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُواْ ثَلَاثِينَ»[2].

محمَّد بنُ زيد شارك ابنَ دينار عن ابن عُمَر.

فهذه أيضـًا متابعةٌ قاصِرَةٌ لرواية الشَّافعي.

مثالُ الشَّاهِد:

ما رواه البخاري في «صحيحه»، عن آدم، عن شعبة، عن محمَّد بن زياد، عن أبي هريرة بلفظ: «فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ فأَكْمِلُواْ عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»[3].

فحديثُ أبي هريرة شاهدٌ لحديث ابن عُمَر بمعناه.

ورَوَىٰ النسائي في «السنن» من طريق عَمْرو بن دينار، عن محمَّد بن حُنَيْن، عن

(١) رواه مسلم في «صحيحه» رقم (١٠٨٠)، «غُمِّيَ»: بضم الغين المعجمة، وكسر الميم مشددةً ومخففةً، أي: خَفِيَ، وفي رواية: عمي، بالعين المهملة، من العَمَىٰ، وقيل: هو مأخوذٌ من العماء وهو السحاب الرقيق.

(٢) «صحيح ابن خزيمة» رقم (١٩٠٩)، و«السنن الكبرىٰ» للبيهقي (٤/ ٢٠٥).

(٣) رواه البخاري في «صحيحه» رقم (١٩٠٩)، «غُبِّي»: بضم الغين المعجمة، وتشديد الموحدة المكسورة، وبفتح المعجمة، وكسر الموحدة، ومعناه: خَفِيَ عليكم، وهو من الغباوة، وهي عدم الفطنة.

ابن عباس بلفظ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فأَكْمِلُواْ الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»[١].

فهذا شاهدٌ لحديث ابنِ عُمَر باللفظ.

قال ابنُ حجر: «وخَصَّ قومٌ المتابعةَ بما حَصَلَ باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهدَ بما حصل بالمعنىٰ.

وتُطلق المتابَعَةُ علىٰ الشَّاهِد، وبالعكس، والأمرُ فيه سهلٌ»[٢].

والرَّاجحُ أنَّ المتابعَ والشاهدَ يفترقان في الصحابي، فكلُّ ما جاء عن الصحابي نفسِهِ، سواءٌ كان باللفظ أو بالمعنىٰ فتابعٌ، وما جاء عن صحابي غيره فشاهدٌ.

قال البِقَاعِي: «وقد يُسَمَّىٰ الحديثُ الذي شورِكَ فيه الشَّيخُ شاهداً، وهي المتابعةُ القاصِرَةُ، وأمَّا المتابعةُ التامَّةُ، وهي متابعةُ الرَّاوي نفسِه عن شيخه فلا يُسَمَّىٰ شاهداً، لأنها هي المتابعة الحقيقية، ومتىٰ كانت المشاركةُ في ذلك الصحابي فهي متابعةٌ، سواء كانت باللفظ أو بالمعنىٰ، تامَّةً أو قاصِرَةً»[٣].

الاِعْتِبَارُ: هو تَتَبُّعُ طُرُق الحديث الذي تفرَّدَ به أحدُ الرواة، من الجوامع، والمسانيد والأجزاء، والمعاجم، والمشيخات، والفوائد، وغيرها من الدواوين المسندة، لينظر هل شارك ذلك الراويَ راوٍ غيرُه في شيخه، أو مَنْ فوقه، وهي المتابعةُ، وإلَّا فَيُنْظَرَ هل ورد حديثٌ بمعناه، أو بلفظِه، من رواية صحابيٍّ آخر، وهو الشَّاهِدُ، وإلَّا فالحديثُ فَرْدٌ إلىٰ حين الوقوف علىٰ تابعٍ له أو شاهِدٍ.

فالاعتبارُ: هو الهيئةُ، والكيفيةُ الموصلةُ إلىٰ التابع والشاهد، وليس الاعتبارُ قسيمـاً لهما.

---

(١) «سنن النسائي» (٤/ ١٣٥).

(٢) «نخبة الفكر» (ص٧٠).

(٣) «النكت الوفية» للبقاعي (١/ ٤٧٩/ ٤٨٠)

زياداتُ الثِّقـات

قال العراقي في ألفية الحديث:

وَاقْبَـلْ زِيَـادَاتِ الثِّقَـاتِ مِنْهُـمُ وَمَـنْ سِـوَاهُمْ فَعَلَيْـهِ المُعْظَـمُ
وَقِيـلَ لاَ وَقِيـلَ لاَ مِنْهُـمْ وَقَـدْ قَسَّمَـهُ الشَّيْـخُ فَقَـالَ مَـا انْفَـرَدْ
دُوْنَ الثِّقَـاتِ ثِقَـةٌ خَـالَفَهُمْ فِيـهِ صَرِيحَـا فَهُـوَ رَدٌّ عِنْدَهُـمْ
أَوْ لَـمْ يُخَـالِفْ فَـاقْبَلْنُهُ، وَادَّعَىٰ فِيـهِ الخَطِيـبُ الاتِّفَـاقَ مُجْمَـعَا
أَوْ خَالَـفَ الاطْـلاَقَ نَحْـوُ جُعِلَتْ تُرْبَـةُ الارْضِ فَهْـيَ فَـرْدٌ نُقِلَـتْ

الثِّقَةُ: هو العَدْلُ الضَّابط، وتقدَّم في المقدمة بيانُ معنىٰ العدالة والضبط، وسيأتي مزيد، إن شاء الله تعالىٰ.

وزِيَادَةُ الثِّقَةِ: هي ما يرويه الثقةُ في حديثه من لَفْظَةٍ، أو ألفاظٍ، زائداً علىٰ رواية غيره من الثقات، لنفس الحديث.

وهو فنٌّ لطيفٌ، تُستَحْسَنُ العنايةُ به، وممن اشتهر بمعرفة زيادات الألفاظ التي تُستنبَطُ منها الأحْكَامُ الفقهيةُ في المتون: أبو بكر بنُ محمَّد بنِ زياد النَّيسابوري (ت:٣٢٤هـ)، وأبو الوليد حسان بن محمَّد القُرشي (ت:٣٤٤هـ)، وأبو نعيم الجُرْجَاني (ت:٣٢٣هـ)، ومحمَّد ابن خُزَيْمَة الحافظ (ت:٣١١هـ).

وتقع في الأسانيد، كرفع موقوفٍ، أو وصلِ مرسلٍ، وتقع في المتون أيضـًا، بزيادة لفظةٍ، أو جملةٍ.

وفي قَبول زيادة الثقة ورَدِّها أقوالٌ للعلماء أشهرُها:

١- القبولُ مطلقـًا، وهو مذهبُ جمهورِ الفقهاء والمحدثين، وادَّعَىٰ ابنُ

طاهرٍ الاتِّفاق عليه[١].

٢- الرَّدُّ مطلقاً.

٣- لا تُقبل ممن رَوَىٰ الحديثَ ناقصاً بدونها، وتُقبل مِنْ غيره [٢].

قال ابنُ الصلاح: مذهبُ الجمهورِ، وأصحابِ الحديث، فيما حكاه الخطيب أبو بكر: أنَّ الزيادة من الثقةِ مقبولةٌ إذا انفرد بها، سواءٌ كان ذلك من شخصٍ واحدٍ بأن رواه ناقصاً مرةً ورواه مرةً أخرىٰ وفيه تلك الزيادة، أو كانت الزيادةُ من غير مَنْ رواه ناقصاً[٣].

ثم قَسَّم الزيادةَ إلىٰ ثلاثةِ أقسام:

الأول: أن تكون مخالفةً ومنافيةً لما رواه الثقاتُ، فحُكْمُها الرَّدُّ، لأنها من نوع الحديث الشَّاذ.

الثاني: أن لا تكون منافيةً ولا مخالفةً لما رواه الثقاتُ، فهي حينئذٍ كالحديث المستقل الذي تفرَّدَ به الثقةُ ولا مخالفة فيه، فحُكْمُها الْقَبُول.

الثالث: أن تكون بين هاتين المرتبتين، مثل زيادة لفظةٍ في حديثٍ لم يذكرها سائرُ من رَوَىٰ ذلك الحديثَ، بحيث يُقيَّدُ بها إطلاقٌ، أو يُخصَّصُ بها عُمومٌ، فيقع بها نوعُ مخالفةٍ للحُكْمِ، وحُكمُها عند المحدثين ما بين الرَّدِّ والقَبُول، ويترجَّحُ ذلك بالقرائن[٤].

---

(١) «شرح التذكرة والتبصرة» (١/ ٢١٢)، ذكره ابن طاهر في جزء «الانتصار لإمامَي الأمصار».

(٢) «الكفاية» للخطيب (ص٤٢٤/ ٤٢٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢١٢)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٠٥).

(٣) «الكفاية» للخطيب (ص٤٢٥)، و«المقدمة» لابن صلاح (ص ٢٥٠/ ٢٥١).

(٤) «النكت علىٰ ابن الصلاح» ابن حجر (٢/ ٦٨٧).

مثال الأوَّل: حديثُ: «أيامُ التشريق أيامُ أكلٍ وشُربٍ»[١]، فهذا الحديثُ من جميع طُرُقِه هكذا، ورواه موسىٰ بنُ عُلَيٍّ([٢]) بنِ رَبَاح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، فزاد فيه: «يوم عرفة»[٣].

مثال الثَّاني: حديثُ أنس: «أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ»، زاد سماك بنُ عطية، عن أيوب: «إِلَّا الْإِقَامَةَ»[٤].

مثال الثَّالث: حديثُ حذيفة مرفوعًا: «وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِداً وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُوراً إِذَا لَمْ نَجِدِ المَاءَ»[٥]، تفرَّد أبو مالك الأشْجَعِي سعد بن طارق بزيادة: «تُرْبَتُها»، وسائرُ الروايات بلفظ: «وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً».

والزيادة في الإسناد: كرَفْعِ موقوفٍ أو وَصْلِ مرسَلٍ.

وعند تعارض الرَّفعِ مع الوَقْفِ، والوَصْلِ مع الإرسال، اختلف العلماء في أيهما يُقدَّمُ علىٰ أقوال:

١ - الحكمُ لمن وَصَلَ أو رَفَعَ إذا كان عَدْلاً ضابطًا، سواء كان المخالفُ له واحداً أو جماعة، أحفظ أم لا، لأنَّ ذلك زيادةُ ثقةٍ، وهي مقبولةٌ، وهذا مذهبُ المحققين من أصحاب الحديثِ، والفقهِ، والأصولِ، وصحَّحه الخطيب[٦].

٢- الحكمُ لمن أرسله أو وقفه، قال الخطيب: «وهو قول أكثر أصحاب

---

(١) رواه أبو داود رقم (٢٤١٩)، والترمذي رقم (٧٧٠)، والنسائي (٥/ ٢٥٢)، وأحمد (٤/ ١٥٢)، والحاكم (١/ ٤٣٤).

(٢) بضم العين المهملة، مصغَّراً

(٣) «فتح الباقي» لزكريا الأنصاري (١/ ١٩٣)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٣١).

(٤) رواه البخاري في «صحيحه» رقم (٦٠٥) و(٦٠٦)، انظر: «الفتح» (٢/ ٨٣).

(٥) رواه مسلم في «صحيحه» رقم (٥٢٢).

(٦) «الكفاية» للخطيب (ص٤١١)، وانظر: «شرح مسلم للنووي» (١/ ٣٢).

الحديـث»[١].

لأنَّ مَنْ أرسل معه زيادةُ عِلْمٍ علىٰ مَنْ وَصَلَ، قاله النسائي، ورجحه ابنُ القطان.

ورُدَّ بأن الإرسالَ نقصٌ في الحفظ وذلك لما جُبِلَ عليه الإنسان من السَّهو والنِّسيان، فتبيَّن أنَّ النظر الصحيحَ أنَّ زيادة العِلْمِ إنَّما هي مع مَنْ أسْنَدَ، أي: وَصَل[٢].

٣- الحكم للأحفظ، وهو قول بعض أهل الحديث[٣].

٤- الحكم للأكثر، وهو قول بعض أهل الحديث، ونقله الحاكم في «المدخل» عن أئمة الحديث، لأنَّ تطرق السهو والخطأ إلىٰ الأكثر أبعد[٤].

والقولُ الأوَّلُ هو الصَّحيحُ الرَّاجحُ، لأنَّ من وَصَلَ أو رَفَعَ حَفِظَ ما لم يحفظه غيرُه، ومعه زيادةُ علمٍ يجبُ قبولها من الثقة كما تقدَّم.

مثاله: حديث: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»، رواه إسرائيل بنُ يونس بنِ أبي إسحاق، عن أبي إسحاق السَّبِيعِي، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبيه أبي موسىٰ الأشعري، عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ورواه سفيان الثوري وشعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرسَلاً، وشعبةُ وسفيانُ جَبَلان في الحفظ والإتقان، ومع ذلك حَكَمَ البخاريُّ لمن وَصَلَ وقال: الزيادةُ من الثقة مقبولة[٥].

---

(١) «الكفاية» (ص٤١١).

(٢) «محاسن الاصطلاح» للبلقيني (ص ٢٥٦).

(٣) «الكفاية» (ص٤١١).

(٤) «المدخل» للحاكم (ص ١٥٧- ١٥٨)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٠٢).

(٥) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٢٢٩).

المَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيد

قال العراقي في ألفية الحديث:

وَعَدَمُ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ يَبْدُو بِهِ الإِرْسَالُ ذُو الخَفَاءِ
كَذَا زِيَادَةُ اسْمِ رَاوٍ فِي السَّنَدْ إِنْ كَانَ حَذْفُهُ بِعَنْ فِيهِ وَرَدْ
وَإِنْ بِتَحْدِيثٍ أَتَىٰ فَالحُكْمُ لَهْ مَعَ احْتِمَالِ كَوْنِهِ قَدْ حمَلَهْ
عَنْ كُلٍّ الاَّ حَيْثُ مَا زِيْدَ وَقَعْ وَهْمًا وَفِي ذَيْنِ الخَطِيْبُ قَدْ جَمَعْ

إذا روىٰ الثقةُ حديثًا، فزاد في أثناء إسنادِه الذي يُظَنُّ اتصالُه، اسْمَ راوٍ لم يزدْهُ غيرُه، وروايةُ مَنْ لم يزد بصيغة عَنْ، ترجَّحَت الزِّيادةُ وقُبلتْ، لأنها زيادةُ ثقةٍ، ويُحكَمُ للْإِسناد الخالي من الزِّيادة بالْإِرْسَالِ الَخِفيِّ.

أمَّا إذا وَرَدَ التَّصريحُ بالتَّحديث، أو السَّماع، أو بما يقتضي الاتِّصال، في موضع الزيادة من السند الخالي منها، فيُحكم للإسناد النَّاقص بالاتِّصال، وتكون الزيادةُ وَهْمًا، أو غَلَطًا ممَّنْ زادها، بشرط أن يكون مَنْ لم يزدْ أَتْقَنَ ممَّن زاد، وحينئذٍ يُسَمَّىٰ هذا النوع بالمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيد.

مثاله: ما رواه عبد الله بنُ المبارك، قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن يزيد، ثني بُسْر ابن عُبَيْد الله، قال: سمعت أبا إدريس يعني الخَوْلَانِي- قال، سمعتُ واثِلَةَ بنَ الأسقع يقول: سمعتُ أبا مَرْثَدٍ الْغَنَوِي يقول: سمعتُ سول الله ﷺ قال: «لَا تَجْلِسُواْ عَلَىٰ الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّواْ إِلَيْهَا»(١).

فَذِكْرُ «سفيان» و«أبي إدريس» في هذا الإسناد زيادةٌ ووَهْمٌ.

---

(١) رواه مسلم رقم (٩٧٢)، وأبو داود رقم (٣٢٢٩)، والترمذي رقم(١٠٥٥)، والنسائي (٢/ ٦٧).

أمَّا زيادةُ «سفيان»، فهي ممَّن دون ابنِ المبارك، لأنَّ جماعةً من الثقات رَوَوْهُ عن ابن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد، ومنهم مَنْ صرَّحَ فيه بالإخبار بينهما.

وأمَّا زيادةُ «أبي إدريس» فالْوَهْمُ فيها من ابن المبارك، لأنَّ جماعةً من الثقات رَوَوْهُ عن عبد الرحمن بن يزيد، فلم يذكروا أبا إدريس، ومنهم من صَرَّحَ بسماع بُسْرٍ من واثلة.

قال أبو حاتم الرازي: «يرون أنَّ ابنَ المبارك وَهِمَ في هذا الحديث، أدخل أبا إدريس الخولاني بين بُسْر بن عبيد الله وبين واثلة.

وقال: بُسْرٌ قد سَمِعَ من واثلة، وكثيراً ما يُحَدِّثُ بُسْرٌ عن أبي إدريس، فغَلِطَ ابنُ المبارك، فظنَّ أنَّ هذا مما رَوَىٰ عن أبي إدريس، عن واثلة، وقد سمع هذا الحديثَ بُسْرٌ من واثلةَ نفسِه»(١).

وهذا مثالٌ ترجَّحَتْ فيه الرِّوايةُ النَّاقِصَةُ.

مثالٌ آخر: حديث أبي ذر: «ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمُ اللهُ، وَثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهُمُ اللهُ»(٢).

رواه الْفِرْيَابِي، وعبدُ الملك بنُ عَمرو، كلاهما عن الثوري، عن منصور، عن رِبْعِيِّ بن خِرَاشٍ، عن أبي ذر به.

ورواه شعبةُ، عن منصور، سمعتُ رِبعياً يحدِّثُ عن زيد بن ظَبْيَان، رفعه إلىٰ أبي ذر به.

وتوبع شعبةُ عليه.

---

(١) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٢/ ٥٧).

(٢) رواه الترمذي رقم (٢٦٩٣)، والنسائي(٥/ ٨٤)، وأحمد (٥/ ١٥٣)، والحاكم (١/ ٤١٦).

ورِبعيٌّ وإن كان من كبار التابعين، فروايتُه هذه مُرسَلَةٌ، كما جزم به الدارقطني[1]، وابنُ عساكر[2].

تنبيه: الحُكْمُ في هذا البابِ مَدارُهُ علىٰ غَلَبة الظَّنِّ، فمَهْمَا غَلَبَ علىٰ ظَنِّ الناقد أنَّ الزيادة وَهْمٌ حَكَمَ بها، لا سيما إذا وُجِدَتْ قرينةٌ تَدُلُّ علىٰ ذلك، إذْ مِنَ المُحتَمَل أن يكون الرَّاوي قد سمع ذلك من رَجُلٍ عن شيخه، ثم سمعه من شيخِ ذلك الرَّجُلِ مباشرةً.

*** مصنفاته:**

- «تمييز المزيد في متصل الأسانيد»، للخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)[3].



(١) «العلل» للدارقطني (٦/ ٢٣٩).

(٢) «فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ٧٣). قاله ابن عساكر في «الأطراف»، كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٣٧).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٤٨٠).

المُصَحَّفُ والمُحَرَّف

قال السيوطي في ألفية الحديث:

فَمَا يُغَيَّرْ نُقْطُهُ مُصَحَّفُ ... أَوْ شَكْلُهُ لا أَحْرُفٌ مُحَرَّفُ
فَقَدْ يَكُونُ سَنَدًا وَمَتْنَا ... وَسَامِعًا وَظَاهِرًا وَمَعْنَىٰ
فَأَوَّلٌ مُرَاجِمٌ صَحَّفَهُ ... يَحْيَىٰ مُزَاحِمًا فَمَا أَنْصَفَهُ
وَبَعْدَهُ يُشَقِّقُونَ الخُطَبَا ... صَحَّفَهُ وَكِيعُ قَالَ الحَطَبَا
وَثَالِثٌ كَخَالِدِ بْنِ عَلْقَمَهْ ... شُعْبَةُ قَالَ مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَهْ
وَرَابِعٌ مِثْلُ حَدِيثِ احْتَجَرَا ... صَحَّفَهُ بِالمِيمِ بَعْضُ الْكُبَرَا
وَخَامِسٌ مِثْلُ حَدِيثِ الْعَنَزَهْ ... ظَنَّ الْقَبِيلَ عَالِمٌ مِنْ عَنَزَهْ

المُصَحَّفُ: بفتح الحاء المهملة، اسمُ مفعول مِنْ صَحَّفَ، أي: قرأ في الصُّحُف، ثم قيل لمن يُخطِئُ: صَحَّفَ، أي: فَعَلَ مِثْلَ ما يَفْعَلُ قُرَّاءُ الصُّحُف، وإنَّما يكثُر عند مَنْ يأخُذُ مِنْ بُطونِ الدَّفاتِرِ والصُّحُف، ولا يكونُ له شيخٌ يوقِفُهُ علىٰ ذلك[1].

عن سليمان بن موسىٰ أنه قال: كان يُقال: «لَا تَأْخُذُوا القُرْآنَ من مُصْحَفِي، ولا الْعِلْمَ من صُحُفِي»[2].

وهو فنٌّ جليلٌ، لا يقومُ بأعبائه ويُحقِّقُهُ مِنَ الحفاظ إلا الحُذَّاقُ.

واصطلاحـًا: المُصَحَّفُ هو ما غُيِّر نَقْطُهُ مِنْ ألفاظِ الحديثِ، مع بقاء صورة خَطِّهِ.

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (٢/ ١٧٥)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ٥٧).

(٢) «المحدث الفاصل» للرامهرمزي (ص٢١١)، و«الكفاية» للخطيب (ص١٦٢) مختصراً، و«الفقيه والمتفقه» له (٢/ ٩٧).

ويقعُ التصحيفُ في الأسانيد:

مثاله: حديثُ شعبة، عن الْعَوَّامِ بنِ مُرَاجِمِ، بالراء والجيم، عن أبي عثمان النَّهْدِي، عن عثمان بن عفان، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَتُؤَدُّنَّ الحُقُوقُ إِلَىٰ أَهْلِهَا» الحديث، صَحَفَّهُ يحيىٰ بنُ معين فقال: العَوَّام بن مُزَاحِم، بالزاي والحاء المهملة[1].

وعتبة بنُ النُّدَّرِ بالنون المضمومة والدال المهملة المشددة المفتوحة، صَحَّفَهُ محمد بن جَرِير الطبري فقال: الْبُذَّر، بالباء الموحدة والذال المعجمة[2].

ويقعُ في المتون:

ومثاله: حديثُ زيد بن ثابت أنَّ رسول الله ﷺ احْتَجَرَ في المسجد، أي: اتَّخذ حُجْرَةً مِنْ حَصِير، صحَّفَه ابنُ لَهِيعَة فقال: احْتَجَمَ، بالميم.

وحديثُ أبي أيوب مرفوعًا: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّال»، صَحَّفَهُ أبو بكر الصُّولِي فقال: «شَيْئًا».

وحديثُ معاوية: «لَعَنَ رسولُ الله ﷺ الذِينَ يُشَقِّقُونَ الخُطَبَ تَشْقِيقَ الشِّعْرِ»، صَحَّفَهُ وكيع بنُ الجَرَّاح فقال: يُشقِّقُون الحَطَبَ، بالحاء المهملة، و«الشَّعَرِ» بفتحتين.

وينقسم التَّصحيف إلىٰ:

تَصْحِيف بَصَرٍ: وهو الأكثر، وتقدَّمَتْ أمثلتُه.

وتَصْحِيف سَمْعٍ: وهو قليلٌ.

ومثاله: حديثٌ لعاصم الأحْوَل، رواه بعضهم فقال: واصل الأحْدَب، فهذا لا

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٤٧١).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٤٧٣).

يشتبه من حيثُ الكتابة، لذلك قال الدارقطني: «هو مِنْ تصحيف السَّمْعِ»[١].

وينقسم التَّصْحِيفُ أيضـًا إلىٰ:

تَصْحِيفٍ في اللَّفظ: وهو الأكثر، وتقدَّمَتْ أمثلتُه.

وتَصْحِيفٍ في المعْنَىٰ.

ومثاله: قول أبي موسىٰ محمَّد بنِ المثنىٰ الْعَنَزِي: «نَحْنُ قومٌ لنا شَرَفٌ، نحنُ مِنْ عَنَزَة، قد صَلَّىٰ النبيُّ ﷺ إلينا»، يُريد ما ثبت في «الصحيح»: «أنَّ النبيَّ صَلَّىٰ الله عليه وسلم صَلَّىٰ إِلَىٰ عَنَزَةٍ»، أي: حَرْبَةٍ كانتْ تُنْصَبُ بين يديه كالسُّتْرَة، فتوَهَّمَ أنَّ النبي ﷺ صَلَّىٰ إلىٰ قبيلتهم.

وقول بعض المشايخ حين سمع حديثَ «النهي عن التَّحْلِيقِ يومَ الجمعة قبل الصلاة»، فقال: «ما حَلَقْتُ رأسِي قبل الصلاة منذ أربعين سنة»، فَهِمَ منه حَلْقَ الرَّأْسِ، وإنَّما هو تحليقُ النَّاسِ حِلَقـًا.

تنبيه: كان المتقدِّمون يُطلقون المصَحَّفَ والُمحَرَّفَ جميعـًا علىٰ شيءٍ واحدٍ، وتبعهم ابنُ الصلاح ومَنْ بعده، وخالفهم ابنُ حجر في «شرح النخبة»[٢]، فجعل المصَحَّفَ كما عرَّفناه آنفـًا، والمحَرَّفَ ما كان التغييرُ في الشَّكْلِ مع بقاء صورة الخط[٣]، وتبعه السيوطي في «ألفيته»[٤].

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٤٧٦).

(٢) «شرح النخبة» (ص٩٢/ ٩٣).

(٣) كلُهَيْعَة ولَهِيعَة، وبُشَيْر وبَشِير.

(٤) «شرح ألفية السيوطي» للترمسي (ص ٢٠٣- ٢٠٤).

❊ مصنفاته:

- «تصحيفات المحدثين» لأبي أحمد العسكري (ت:٣٨٢هـ).

- «التصحيف» للدارقطني (ت:٣٨٥هـ).

- «إصلاح غلط المحدثين» للخطابي (ت:٣٨٨هـ).



مُخْتَلِفُ الحَدِيث

قال العراقي في ألفية الحديث:

وَالَمتْـــنُ إِنْ نَـافَـــاهُ مَتْـــنٌ آخَـــرُ وَأَمْكَـــنَ الجَمْـــعُ فَـــلاَ تَنَـافُرُ
كَمَتْـنِ لاَ يُـــورِدُ مَـعْ لاَ عَـــدْوَىٰ فَالنَّفْـــيُ لِلطَّبْـــعِ وَفِـــرَّ عَـــدْوَا
أَوْلاَ فَـــإِنْ نَسْـــخٌ بَدَا فَاعْمَـــلْ بِـــهِ أَوْ لاَ فَرَجِّـــحْ وَاعْمَلَنْ بِالأَشْـــبَهِ

مُخْتَلِفُ الَحدِيثِ[1]: بكسر اللام، من الاختلاف، أي: الأحاديثُ المتعارضةُ التي يخالفُ بعضُها بعضاً في المعنىٰ والمدلول ظاهراً.

واصطلاحاً: هو الحديثُ المحتجُّ به، إنْ عارضه حديثٌ آخَرُ مثلُه، وأمكن الجمعُ بينهما، فهو المُسَمَّىٰ: مُختلِف الحديث.

وهذا النوعُ مِنْ أَهَمِّ الأنواع، يضطرُّ إليه جميعُ الطوائف من العلماء[2]، وإنَّما يكمُل للقيام به الأئمةُ الجامعون بين صِنَاعَتَي الحديثِ والفقهِ، الغوَّاصون علىٰ المعاني الدقيقة[3].

قال ، فمن كان عنده فَلْيأْتِنِي به لِأُؤَلِّفَ بينهما»[4].

مثاله: حديث: «فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»[5]، مع حديث: «لاَ عَدْوَىٰ وَلَا طِيَرَةَ»[6].

---

(١) مختلفُ الحديث: من إضافة الصفة إلىٰ الموصوف، أي: الحديثُ المختلف.

(٢) يعني العلماء بالحديث والفقه والأصول وغيرهم، «إرشاد طلاب الحقائق» للنووي (٢/ ٥٧١)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ١٧٥).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٤٧٧)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ٦٥).

(٤) «الكفاية» للخطيب (ص ٤٣٢/ ٤٣٣)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص٤٧٨).

(٥) رواه البخاري في «صحيحه» رقم (٥٧٠٧).

(٦) رواه البخاري في «صحيحه» رقم (٥٧٠٧)، ومسلم في «صحيحه» رقم (٢٢٢٠).

فظاهرُهما التَّعارُض، ويُمْكِنُ الجمْعُ بينهما بأوجه:

أحدها: أنَّ هذه الأمراضَ لا تُعْدِي بطبعهما، ولكنَّ الله تعالىٰ جَعَلَ مخالطةَ المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مَرَضَهُ، وقد يتخلَّفُ ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب(١).

وهذا مسلكُ ابنِ الصَّلاح تَبَعاً لغيره.

الثاني: أنَّ نَفْيَ الْعَدْوَىٰ باقٍ علىٰ عُمُومه، ومِنْ أدلَّته قولُهﷺ: «لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئاً»(٢)، وقولهﷺ: «فَمَنْ أَعْدَىٰ الْأَوَّلَ»(٣).

فالله تعالىٰ ابتدأ ذلك في الثَّاني، كما ابتدأه في الأوَّل، وأمَّا الأمرُ بالفرار من المجذوم فمِنْ بابِ سَدِّ الذرائع، لئلا يتَّفق للشخص الذي يُخالطه شيءٌ من ذلك، بتقدير الله تعالىٰ ابتداءً لا بالعدوىٰ المنفيةِ، فيظنُّ أنَّ ذلك بسببِ مخالطته، فيعتقد صِحَّةَ العدوىٰ فيقع في الحَرَج، فأُمِرَ بتجنُّبه حَسْماً للمادَّة، وهذا مَسْلَكُ: أبي عُبيد، وابنِ خزيمة، والطحاوي، وابن حجر.

وهناك مسالكُ أخرىٰ في الجمع بينهما.

هذا إذا أمكن الجمْعُ، أمَّا إن لم يُمْكِن الجمعُ بين الحديثين المتضادَّيْنِ، فإنْ عُرِفَ التاريخ وثبت به المتأخِّرُ والمتقدِّمُ، فهو: النَّاسِخُ والمنسُوخُ الآتي بعده، وإن لم يُعرَف التاريخ، فإن أمكن ترجيحُ أحدهما علىٰ الآخر بوجهٍ من وجوه الترجيحات(٤) عملنا بالراجح، وإلا فَنتوَقَّفُ عن العمل بالحديثين إلىٰ حين ترجُّح أحدهما.

---

(١) «المقدمة» لابن الصلاح (ص٤٧٧/ ٤٧٨).

(٢) رواه الترمذي في «السنن» رقم (٢١٤٣)، وأحمد (١/ ٤٤٠).

(٣) رواه البخاري في «صحيحه» رقم (٥٧١٧)، ومسلم في «صحيحه» رقم (٢٢٢٠).

(٤) وجوه الترجيحات ذكرها الحازمي في مقدمة «الاعتبار» (١/ ١٣١/ ١٦٠)، والعراقي في «التقييد والإيضاح» (ص ٢٧٢)، وفي «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٠٣/ ٣٠٥).

*** مصنفاته:**

- «اختلاف الحديث» للشافعي (ت:٢٠٤هـ)، وهو أوَّلُ من صنف فيه.

- «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ت:٢٧٦هـ).

- «مشكل الآثار» للطحاوي (ت:٣٢١هـ).

- «مشكل الحديث وبيانه» لابن فورك (ت:٤٠٦هـ).

- «التحقيق في اختلاف الحديث» لابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ).



النَّاسِخُ والمَنْسُوخُ مِنَ الحَدِيث

قال العراقي في ألفية الحديث:

والنَّسْخُ رَفْعُ الشَّارِعِ السَّابقَ مِنْ أَحْكَامِهِ بلاَحِقٍ وَهْوَ قَمِنْ
أَنْ يُعْتَنَىٰ بِهِ وَكَانَ الشَّافِعِي ذَا عِلْمِهِ ثُمَّ بِنَصِّ الشَّارِعِ
أَوْ صَاحِبٍ أَوْ عُرِفَ التَّارِيْخُ أَوْ أُجْمِعَ تَرْكًا بَانَ نَسْخٌ وَرَأَوْا
دَلاَلَةَ الإِجْمَاعِ لاَ النَّسْخَ بِهِ كَالْقَتْلِ فِي رَابِعَةٍ بِشُرْبِهِ

النَّسْخُ لغةً: الإزالةُ، يقال: نسخت الشَّمسُ الظلَّ، أي: أزالته، والنَّقلُ والتَّحويلُ ومنه: نسختُ الكِتَابَ، ومنه المُناسَخاتُ في المواريث، وهو انتقال المالِ مِنْ وارِثٍ إلىٰ آخر.

واصطلاحًا: رَفْعُ الشَّارعِ حُكمًا منه مُتقدِّمًا سَابِقًا بحُكمٍ منه مُتأخِّرٍ لاَحِقٍ[1]. وهو فنٌّ جليلٌ، مُهِمٌّ، صَعْبٌ.

قال الزهري: «أعيا الفقهاءَ وأعجزهم أَنْ يعرفوا ناسخَ حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من منسوخه»[2].

وكان للشافعي يدٌ طُولَىٰ فيه، وسابقةٌ أُولَىٰ[3].

قال أحمد بن حنبل لمحمَّد بنِ مُسلم بنِ وَارَة: كَتَبْتَ كُتُبَ الشافعي؟ قال: لا، قال: فرطتَّ، ما عَلِمنا المُجمَلَ من المُفسَّرِ، ولا ناسخَ حديثِ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٤٦٦).
(٢) «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» للحازمي (١/ ١١٤).
(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٤٦٦).

منسوخه حتىٰ جالسنا الشافعي[١].

ويُعرَفُ ناسِخُ الحديثِ ومنسوخُه بأمور:

أحدها: بتصريح رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كحديث بُريدة أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا»[٢].

وحديث: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لحُومِ الْأَضَاحِي فَوْقَ ثَلَاثٍ فَكُلُواْ مَا بَدَا لَكُمْ»[٣].

الثاني: بقول الصحابي، كحديث جابر بن عبد الله: «كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»[٤].

وحديث أُبَيِّ بنِ كعب: «كَانَ الَماءُ مِنَ الَماءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ»[٥].

الثالث: بالتاريخ، كحديث شَدَّاد بن أَوْسٍ أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالَمحْجُومُ»[٦].

مع حديث ابن عباس أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ[٧].

لأنَّ الأوَّلَ كان زَمَانَ الفتح، والثَّانيَ في حَجَّة الوداع.

الرابع: بدَلَالَة الإجماع، وذلك أنَّ الإجماعَ ليس بناسخٍ، لأنه يكون بعد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبعده يرتفِعُ النَّسْخُ، وإنَّما يُستَدَلُّ به علىٰ وجود خَبَرٍ يقعُ به النَّسخ،

---

(١) «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٢٥٧)، و«الاعتبار» للحازمي (١/ ١١٥/ ١١٦).

(٢) رواه مسلم رقم (٩٧٧)، وأبو داود رقم (٣٦٩٨)، والترمذي رقم (١٠٦٠)، والنسائي في «المجتبىٰ» (٨/ ٣١١)، وفي «الكبرىٰ» (٥/ ٩٦)، وأحمد (٥/ ٣٥٠).

(٣) رواه مسلم رقم (٩٧٧)، وأبو داود رقم (٣٦٩٨)، والترمذي رقم (١٥٤٦).

(٤) رواه أبو داود رقم (١٩٢)، والنسائي في «المجتبىٰ» (١/ ١٠٨)، وفي «الكبرىٰ» (١/ ١٤٨).

(٥) رواه أبو داود رقم (٢١٤)، والترمذي رقم (١١٠)، وأحمد (٥/ ١١٥).

(٦) رواه أبو داود رقم (٢٣٦٨)، وابن ماجه رقم(١٦٨١)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٣/ ٣١٩).

(٧) رواه البخاري رقم (١٩٣٨)، وأبو داود رقم (٢٣٧٢)، والترمذي رقم (٧٧٣).

كحديث: قَتْلِ شاربِ الخَمْرِ في المرة الرابعة[١]، حيث حكىٰ الترمذيُّ الإجماعَ علىٰ ترك العمل به[٢].

*** مصنفاته:**

- «ناسخ الحديث ومنسوخه» لأبي بكر الأثرم (ت:٢٧٣هـ).
- «ناسخ الحديث ومنسوخه» لأبي حفص عمر ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ).
- «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» لأبي بكر الحازمي (ت:٥٨٤هـ).
- «إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه» لأبي الفرج بن الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، وله: «تجريد الأحاديث المنسوخة».

---

(١) رواه أبو داود رقم (٤٤٨٤)، والنسائي (٨/ ٢١٤)، وابن ماجه رقم (٢٥٧٢) عن أبي هريرة، ورواه الترمذي رقم (١٤٦٩) من حديث معاوية.

(٢) رواه الترمذي رقم (١٤٦٩) (٤/ ٧٢٤) - تحفة)، وانظر: «شرح مسلم» للنووي (١١/ ٢١٧).

المُتَشَابِه

قال العراقي في ألفية الحديث:

وَلهُمْ قِسْمٌ مِنَ النَّوْعَيْنِ مُرَكَّبٌ مُتَّفِقُ اللَّفْظَيْنِ
فِي الاسْمِ لكِنَّ أَباهُ اخْتَلَفا أَوْ عَكْسُهُ أوْ نَحْوُهُ وَصَنَّفَا
فِيهِ الخَطِيبُ نَحْوُ مُوسَىٰ بنِ عَلِي وَابْنِ عُلَيٍّ وَحَنَانَ الأَسَدِي

يتركَّبُ هذا النَّوعُ مِنَ المُتَّفِق والمُفْترِق مع المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف.

وهو: أن تتَّفِقَ أسماءُ الرُّواة خَطًّا ونُطْقـًا، وتَخْتَلِفَ أسماءُ آبائِهم نُطْقًا مع ائتلافِها خَطًّا، وعكسُه، وهو: أن تختَلِفَ أسماءُ الرُّواة نُطْقًا وتأتَلِفَ خَطًّا، وتتَّفقَ أسماءُ آبائهم خَطًّا ونُطْقًا.

مثالُ الأول: موسىٰ بن عَلِي بفتح العين مُكَبَّر، جماعةٌ، وموسىٰ بن عُلَيّ بضم العين مُصَغَّر، هو موسىٰ بنُ عُلَيٍّ بن رَبَاح اللَّخْمِي أميرُ مصر.

ومحمَّد بن عَقِيل بفتح العين، ومحمد بن عُقَيْل بضمِّها، الأوَّل: نَيْسَابوري، والثاني: فِرْيَابِي، متقاربان.

ومثالُ الثاني: شُرَيْح بن النُّعمان بالشين المعجمة والحاء المهملة، تابعي، وسُرَيْج بن النعمان بالسين المهملة والجيم، شيخُ البخاري.

وعَبَّاس بالموحَّدة والمهملة ابن الوليد، وعَيَّاش بالمثناة التحتانية والمعجمة، ابن الوليد، الأوَّل: جماعةٌ، والثاني: أبو الوليد الرَّقَّام.

ومن أنواع المتشابه:

- ما حَصَلَ فيه الاتِّفاقُ في الاسم واسم الأب، والافتراقُ في نُطْقِ النِّسْبة: كمحمَّد

بن عبد الله المُخَرِّمِي بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وكسر الراء، شيخ البخاري وأبي داود، ومحمَّد بن عبد الله المَخْرَمِي بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء، يروي عن الشافعي.

- ما حصل فيه الاتِّفاقُ في الكُنية، والافتراقُ في نُطْقِ النِّسْبة: كأبي عَمْرو الشَّيْبَاني بفتح الشين المعجمة وسكون المثناة التحتانية ثم موحدة، سعد ابن إياس، تابعي مخضرم، وأبي عَمْرو السَّيْبَاني بالسين المهملة، اسمه زُرعة والدُ يحيىٰ، تابعي مخضرم.

- ما حصل فيه الاتِّفاقُ في النِّسْبة، والاختلافُ في الاسم: كحَنَان بفتح المهملة والنون المخففة الأَسَدي، وحَيَّان بفتح المهملة وتشديد المثناة التحتانية الأَسَدي.

- ما حصل فيه الاتِّفاقُ في النِّسْبة، والاختلافُ في الكُنية: كأبي الرِّجَال بكسر الراء وتخفيف الجيم الأنصاري، محمَّد بن عبد الرحمن، وأبي الرَّحَّال بفتح الراء وتشديد الحاء المهملة الأنصاري، محمَّد بن خالد.

- أن يحصل الاتِّفاقُ في الاسم واسم الأب إلَّا في حرفٍ أو حرفين: كمحمَّد بنِ حُنَيْن تابعي يروي عن ابن عباس، ومحمَّد بنِ جُبَيْر تابعي مشهور.

- أن يحصل الاتِّفاقُ في الاسم واسم الأب لفظًا وخطًّا، والاختلافُ في التَّقديم والتَّأخير: كالأسود بن يزيد، ويزيد بن الأسود.

فائدته: الْأَمْنُ من الوقوع في التَّصحيف والوهم، وظنُّ الاثنين واحداً.

*** مصنفاته:**

- «تلخيص المتشابه في الرسم» للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)[(١)].

(١) «المقدمة» لابن الصلاح (ص٦٢٢)، وقال: «هو من أحسن كتبه»، وقال ابن حجر عن ذيله: «كثير الفائدة»، «نخبة الفكر» (ص١٠٨).

- ذيله: «تالي التلخيص» للخطيب أيضـًا.

- «الفيصل في مشتبه النسبة» لأبي بكر الحازمي (ت: ٥٨٤ هـ) .

- «المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم» للحافظ الذهبي (ت:٧٤٨هـ).

- «توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم» لابن ناصر الدين (ت:٨٤٢هـ).

- «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» للحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢هـ).



روايةُ الْأَكَابِرِ عن الْأَصَاغِرِ

قال العراقي في ألفية الحديث:

وَقَدْ رَوَىٰ الكَبِيرُ عَنْ ذِي الصُّغْرِ طَبَقَةً وَسِنًّا اوْ فِي القَدْرِ
أَوْ فيهِمَا وَمِنْهُ أَخْذُ الصَّحْبِ عَنْ تابعٍ كَعِدَّةٍ عَنْ كَعْبِ

الغالبُ في الروايات أن تكون من الصَّغير عن الكبير، وقد يَروِي الْكَبيرُ سِنًّا، الْقَديمُ طبقةً عَمَّن هو أصغرُ منه، أو الْكَبيرُ قَدْراً وعِلْماً وحِفْظاً دون السِّنِّ عمَّن هو دونه، أو الكبيرُ سِنًّا وقَدْراً عمَّن هو دونه، ولا يفعلُه إلَّا أصحابُ الْهِمَمِ الْعَلِيَّة، والأنفُسِ الزَّكِيَّة.

قال سفيان بنُ عيينة: «لا يكون الرَّجلُ مِنْ أهل الحديث حتىٰ يُحَدِّثَ عمَّن فوقَه، وعمَّن هو دُونَه، وعمَّن هو مثلُه»[(١)].

وقال وكيع بنُ الجراح: «لا يَنْبُلُ الرجلُ من أصحاب الحديث حتىٰ يكتُبَ عمَّن هو فوقَه، وعمَّن هو مثلُه، وعمَّن هو دونَه»[(٢)].

وقال مُجَاهِد بنِ جَبْر: «لا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلاَ مُسْتَكْبِرٌ»[(٣)].

وأُفرد هذا النَّوعُ لأهميته.

والفائدةُ منه: أن لا يُتَوَهَّمَ كَوْنُ المروِيِّ عنه أكْبرَ وأفضلَ، نظراً إلىٰ أنَّ الأغلبَ

(١) «الجامع» للخطيب (٢/ ٢١٨)(١٦٦١).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢١٦)(١٦٥٥).

(٣) رواه البخاري، باب الحياء في العلم، تعليقاً (١/ ٢٢٩- فتح)، مستحي: بإسكان الحاء.

فيه أن يكون كذلك، فيُجْهَل بذلك منزلَتُهُما[(١)]، وقد أُمِرْنَا أن نُنْزِلَ الناسَ مَنَازِلَهُمْ[(٢)].

وكذا الْأَمْنُ من ظَنِّ الانقلاب في السند[(٣)].

والأصلُ فيه:

روايةُ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في خطبته حديثَ الْجَسَّاسَةِ عن تميمٍ الدَّارِي[(٤)].

وروايةُ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن مُجَزِّزٍ المُدْلِجي قولَه: «إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»[(٥)].

أمثلته:

من رواية الأكبر سِنًّا الأقدمِ طبقةً عن الأصغر:

رواية الزهري، عن مالك.

ورواية يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن مالك.

ومن رواية الأكبر قَدْراً وحفظاً دون السِّنِّ عمَّن هو دونه:

رواية مالك وابن أبي ذئب، عن عبد الله بن دينار.

ورواية أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهُويَهْ، عن عُبيد الله بن موسىٰ.

ومن رواية الكبير سِنًّا وقدراً عمَّن دونه:

رواية عبد الغني بن سعيد الحافظ، عن محمد بن علي الصُّورِي.

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٥٢٠).

(٢) رواه أبو داود في «السنن» رقم (٤٨٤٢)، ومسلم في «مقدمة الصحيح» معلقاً (١/ ٦) (١/ ٥٥- نووي).

(٣) «فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ١٦٤)

(٤) رواه مسلم في «صحيحه» رقم (٢٩٤٢).

(٥) رواه البخاري رقم (٦٧٧٠)، ومسلم رقم (١٤٥٩).

ورواية البِرْقَانِي، عن الخطيب.

ورواية الخطيب، عن ابن مَاكُولا.

ومنه رواية الصحابة عن التابعين:

كرواية الْعَبَادِلَة الأربعة، وعمر، وعلي، وأنس، ومعاوية، عن كَعْبِ الأحبار.

ومنه رواية التابعين عن تابعيهم:

كرواية الزهري ويحيىٰ ابن سعيد، عن مالك.

فائدة:

أُفرد هذا النوعُ للتنويه بقَدْر الصَّغير، وإلْفَاتِ النَّاسِ إليه، وتنبيهِهِم إلىٰ الأخذ عنه، وهو من جلائل أخلاق الرجال كما تقدَّم عن وكيعٍ وغيره.

والْعَبَادِلَةُ من الصَّحابة هم: عبد الله بنُ عباس، وعبد الله بنُ عُمَر، وعبد الله بنُ الزبير، وعبد الله بنُ عَمْرو، وليس منهم: عبد الله بنُ مسعود.

*** مصنفاته:**

- «ما رواه الكبار عن الصغار، والآباء عن الأبناء» للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم المنجنيقي الوراق (ت:٣٠٤هـ).

- «رواية الصحابة عن التابعين» للخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ).

الإِخْوَة والأَخَوات مِنَ العُلماء والرُّواة

قال العراقي في ألفية الحديث:

وأَفْـرَدُوا الإخْـوَةَ بالتَّصْنِيـفِ فَـذُو ثَلاثَـةٍ بَنُـو حُنَيـفِ
أَرْبَعَـةٌ أَبُوهُـم السَّمَّـانُ وخَمْسَـةٌ أَجَلُّهُـم سُفْيَـانُ
وسِتَّـةٌ نَحْـوُ بَنِـي سِيرِينا واجْتَمَعُـوا ثَلاثَـةً يَـرْوُونا
وسَبْعَـةٌ بَنُـو مُقَـرِّنٍ، وَهُـمْ مُهَـاجِرُونَ لَيْـسَ فِيهِـمْ عَدُّهُـمْ
والْأَخَـوَانِ جُمْلَـةٌ كَعُتْبَـةِ أَخِي ابْنِ مَسْعُودٍ هُما ذُو صُحْبَةِ

وهو فنٌّ لَطيفٌ، اعتنىٰ به أهلُ الحديثِ، وأفردوه بالتَّصنيف.

وفائدتُه:

أنْ لا يُظَنَّ مَنْ ليس بأخٍ أخـًا، للاشتراك في اسم الأب:

كأحمد بنِ إِشْكَابٍ، وعلي بنِ إِشْكَابٍ، ومحمَّد بنِ إِشْكَاب.

وكعبد الله بن دينار، وعَمْرو بن دينار.

مثاله:

- عُمَر، وزيد، ابنا الخطاب، اثنان من الصَّحابة.

- سَهْلٌ، وعَبَّادٌ، وعُثْمانُ، بنو حُنَيْفٍ، ثلاثةٌ من الصَّحابة. قال البلقيني: «لكنْ سَهْلٌ وعثمانُ صحابيان»[١].

- عبد الرحمن، ومحمَّد، وعائشة، وأسماء، بنو أبي بكر الصِّدِّيق، أربعةٌ من الصحابة.

---

(١) «محاسن الاصطلاح» (ص٥٣٠).

- النُّعْمان، ومَعْقِل، وعَقِيل، وسُوَيْد، وسِنَان، وعبد الرحمن، وعبد الله[1]، بنو مُقَرِّن، سبعةٌ من الصحابة، كلُّهم مهاجرون.

- سُهَيْل، ومحمَّد، وصالح، وعبد الله، بنو أبي صالحٍ السَّمَّان، أربعةٌ من التابعين.

- سفيان، وآدم، وعِمْران، ومحمَّد، وإبراهيم، بنو عُيَيْنَة، حَدَّثُوا كلُّهم.

- محمَّد، وأنس، ويحيىٰ، ومَعْبَدٌ، وحفصة، وكريمة، بَنُو سِيرِين، ستةٌ من التابعين.

❋ **مصنفاته:**

- «الإخوة» لأبي العباس السَّرَّاج (ت: ٣١٣هـ).

- «الإخوة» لأبي بكر الجِعَابِي (ت:٣٥٥هـ).

- «الإخوة والاخوات» للدارقطني (ت:٣٨٥هـ).

- «الإخوة» لأبي المطرف بن فطيس الأندلسي (ت:٤٠٢هـ).

وصنف فيه من المتقدمين: ابن المديني (ت:٢٣٤هـ)، ومسلم (ت:٢٦١هـ)، وأبو داود (ت:٢٧٥هـ)، والنسائي (ت:٣٠٣هـ).

---

(١) عبد الله: سابعهم، وقال ابن الصلاح في «المقدمة» (ص٥٣٦): «وسابع لم يسم لنا» اهـ، لكن سماه ابن فتحون في «ذيل الاستيعاب»: عبد الله بن مقرن. قاله العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٧٧).

روايةُ الْآباء عن الْأبناء وعكسُه

قال السيوطي في ألفية الحديث:

وَأَلَّـفَ الخَطِيـبُ فـي ذِي أَثْـرِ ... عَـنْ ابْنِـهِ كَوَائِـلٍ عَـنْ بَـكْرِ
وَالْـوَائِـلِي فِـي عَكْسِـهِ فَـإنْ يُزَدْ ... عَـنْ جَـدِّهِ فَهْـوَ مَعَـالٍ لا تُحَـدّ
أَهَمُّـهُ حَيْـثُ أَبٌ وَالجَـدُّ لا ... يُسَـمَّىٰ وَالآبَـا قَـدِ انْتَهَـتْ إِلَـىٰ
عَشْـرَةٍ وَأَرْبَـعٍ فـِي سَنَـدِ ... مُجَهَّـلٍ لأرْبَعِيـنَ مُسْنَـدِ
وَمَـا لِعَمْـرِو بْـنِ شُـعَيْبٍ عَـنْ أَبِهْ ... عَـنْ جَـدِّهِ فَالأَكْثَـرُونَ احْتَـجَّ بِـهْ
حَمْـلاً لِجَـدِّهِ عَـلَىٰ الصَّحَـابِي ... وَقِيـلَ بِالإِفْصَـاحِ وَاسْـتِيعَابِ
وَهَكَـذَا نُسْـخَةُ بَهْـزٍ، وَاخْتُلِـفْ ... أَيُّهُمَـا أَرْجَـحُ وَالأُولَـىٰ أُلِـفْ

هذا النَّوعُ مِنْ أفراد رواية الأكابر عن الأصاغر، وإنَّما أُفْرِدَ لِيُضَمَّ إليه عكسُه، وهو النوعُ الثاني.

وفائدته: أن لا يُظَنَّ أنَّ في السند تحريفًا وقَلْبًا، لأنَّ الغالبَ روايةُ الأبناء عن الآباء.

مثاله:

- روايةُ العباس عن ابنِه الفَضْل حديثَ: الجمع بين الصلاتين بمزدلفة[1].

- وروايةُ أنس عن ابنتِه أُمَيْنَة أنها حَدَّثَتْهُ أنهُ دُفِنَ لصُلبه إلىٰ مَقْدَمِ الحَجَّاجِ البصرةَ

---

(١) رواه الخطيب في كتابه: «رواية الأبناء عن الآباء»، وهو في «أطراف الغرائب والأفراد» لابن القيسراني رقم (٤٢١٥)، وأصله في «الصحيحين» عن أسامة بن زيد

بِضْعٌ وعشرون ومائة[١].

- وروايةُ وائل بن داود، عن ابنه بَكْر ثمانيةَ أحاديث، منها: حديث أنس «أنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أَوْلَمَ علىٰ صَفِيَّةَ بسَوِيقٍ وتَمر»[٢].

*** مصنفاته:**

- «رواية الآباء عن الأبناء» للخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)، وتقدَّم كتاب الورَّاق.

والنوعُ الثاني: رواية الأبناء عن الآباء، وأَهمُّه ما لم يُسمَّ فيه الأبُ والجدُّ.

وفائدتُه: معرفةُ اسْمِ ما لم يُسَمَّ مِنْ أبٍ، أو جدٍّ، ويندرجُ تحت هذا القسم: مَنْ رَوَىٰ عن أبيه عن جده.

مثال الأول: رواية أبي العُشَراءِ الدَّارِمِي، عن أبيه، عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وحديثه في «السنن»[٣].

مثال الثاني:

- رواية: عَمْرو بن شُعَيْب بن محمَّد بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، وهي نسخةٌ. قال البخاري[٤]: «رأيتُ أحمدَ بنَ حنبل، وعليَّ بنَ المديني، وإسحاقَ بنَ راهُويَهْ،

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» حديث رقم (١٩٨٢).

(٢) رواه أبو داود في «السنن» رقم (٣٧٤٤)، والترمذي في «الجامع» رقم (١٠٩٦)، والنسائي في «الكبرىٰ» رقم (٦٥٦٦) (٦/ ٢٠٥) ونحوه في «المجتبىٰ» (٦/ ١٣٤). وابن ماجه في «السنن» رقم (١٩٠٩). وأصله في «الصحيحين»، وتقدَّم في: الفرد.

(٣) أبو داود رقم (٢٨٢٥)، والترمذي رقم (١٤٨١)، والنسائي (٧/ ٢٢٨)، وابن ماجه رقم (٣١٨٤) عن أبي العشراء، عن أبيه قال: قلتُ: يا رسول الله، أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة؟ قال: «**لو طعنت في فخذها لأجزأك**»، وسنده ضعيف.

(٤) «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٥٧٨) (٦/ ٣٤٢/ ٣٤٣)، و«العلل الكبير» للترمذي رقم (١٨٦)، قال

وأبا عُبيدة، وعامَّةَ أصحابنا يحتَجُّون بحديث عَمْرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جده».

وجدُّه هو: عبد الله بنُ عمرو بن العاص، وسماعُ شُعيبٍ من جده عبدِ الله ثابتٌ.

- ورواية: بَهْز بنِ حَكيم عن أبيه عن جده.

وجدُّه هو: معاوية بنُ حَيْدَة، وهي نسخةٌ حسنة.

*** مصنفاته:**

- «جزء فيمن روىٰ عن أبيه عن جده» لابن أبي خيثمة (ت:٢٧٩هـ).

- «رواية الأبناء عن آبائهم» لأبي نصر عُبَيْد الله بن سعيد السِّجْزِي (ت:٤٤٤هـ).

- «الْوَشْيُ المُعَلَّمُ فيمن روىٰ عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ» للحافظ العلائي (ت:٧٦١هـ).

- «عَلَمُ الْوَشْي» للحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢هـ)، وهو تلخيص لكتاب العلائي «الوشي المعلم»[1].

قال السخاوي في «الجواهر والدرر»: «وقد صنف ابن أبي خيثمة في المعنىٰ جزءاً، وهو - فيما أعلم - أوَّلُ مصنَّفٍ فيه، وكذا ذكر أبو الفضل محمَّد بنُ طاهر المقدسي في آخر كتابه «المبهمات» فَصْلاً كبيراً في ذلك، والقطب القسطلاني أيضـًا في «المبهمات» جملة من ذلك، وللدمياطي سؤالات من هذا الباب سأل عنها تلميذُه المِزِّي، وأرسل بها إليه من مصر إلىٰ الشام، فجمع المزِّي في ذلك جزءاً رأيتُه»[2].

الذهبي في «السير» (٥/ ١٦٧): «أستبعد صدور هذه الألفاظ من البخاري، أخاف أن يكون أبو عيسىٰ وَهِمَ، وإلا فالبخاري لا يُعرِّجُ علىٰ عمرو».

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ١٩٣).

(٢) «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي (٢/ ٦٨٠).

السَّابقُ واللاَّحقُ

قال العراقي في ألفية الحديث:

وَصَنَّفُوا فِي سَابِقٍ ولاَحِقِ وَهْوَ اشْتِرَاكُ رَاوِيَيْنِ سَابِقِ
مَوْتًا كَزُهْرِيٍّ وَذِي تَدَارُكِ كَابْنِ دُوَيْدٍ رَوَيَا عَنْ مَالِكِ
سَبْعَ ثَلاَثُونَ وَقَرْنٍ وافِي أُخِّرَ كَالجُعْفِيِّ والخَفَّافِ

السَّابِقُ هو المتقدِّم، واللاَّحِقُ المتأخِّر، ويُطلق ذلك علىٰ الرُّواة باعتبار الوفاة.

وهذا النَّوعُ سمَّاه الخطيب: السابق واللاحق[١].

وهو أن يشترك في الرواية عن شخصٍ راويان، أحدهما في أوَّل تحديثه، والآخر في آخر تحديثه، ثم يَطُولُ عُمُرُ المتأخِّر، فيتباعَدُ ما بين وفاة الراويين.

وفائدتُه:

تقريرُ حلاوة عُلُوِّ الإسناد في القُلوب، وأن لا يُظَنَّ سقوطُ شيءٍ من إسناد المتأخِّر، وتفقُّه الطالب في معرفة العالي والنازل، والأقدم من الرواة عن شيخٍ ومَنْ به خُتم حديثُه[٢].

مثاله:

- محمَّد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، وأبو الحُسين أحمد بن عُمر النيسابوري الْخَفَّاف (٣٩٥هـ)[٣]، بين وَفَاتَيْهما: مائةٌ وثمانيةٌ وثلاثون سنة أو أكثر، مع

---

(١) في كتابه الذي وضعه فيه، وهو مطبوع باسم: «السابق واللاحق».

(٢) «فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ١٩٤).

(٣) وقيل: ٣٩٤، وقيل: ٣٩٣.

اشتراكهما في الرواية عن أبي العباس محمَّد بن إسحاق السَّرَّاج (ت:٣١٣هـ).

- محمَّد بن مسلم بن شهاب الزُّهري (ت:١٢٤هـ)، وزكريا بن دُوَيْد الْكِنْدِي[١]، بين وفاتيهما: مائةٌ وسبعٌ وثلاثون سنة أو أكثر، مع اشتراكهما في الرواية عن الإمام مالك.

قال السخاوي: التمثيل بابن دُويد غير جيد، فقد كان كذَّابـًا، والصواب التمثيل بأحمد بن إسماعيل السَّهْمِي، بينه وبين الزهري في الوفاة: مائةٌ وخمسةٌ وثلاثون سنة.

قال ابنُ حجر: «وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما بين الراويين فيه في الوفاة: مائةٌ وخمسون سنة»[٢]، وحَدَّدَ الخطيب بخمسين أو ثلاثين سنة[٣].

*** مصنفاته:**

- «السابق واللاحق» للخطيب (ت:٤٦٣هـ).
- «التلويح بمن سبق ولحق» للذهبي (ت:٧٤٨هـ).

---

(١) قال العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٠١/ ١٠٢): «هكذا مثل ابن الصلاح تبعًا للخطيب، بزكريا بن دويد، وهو وإن كان روىٰ عن مالك، فإنه أحد الكذابين، قال ابن حبان: كان يضع الحديث، بل زاد وادعىٰ أنه سمع من حميد الطويل، وروىٰ عنه نسخة موضوعة اهـ، فلا ينبغي حينئذ أن يمثل به والصواب أنَّ آخر أصحاب مالك: أحمد بن إسماعيل السهمي، كما قاله المزي، وكانت وفاة السهمي سنة تسع وخمسين ومائتين، فيكون بينه وبين وفاة الزهري مائة وخمس وثلاثون سنة، والسهمي وإن كان ضعيفًا أيضًا فإنَّ أبا مصعب شهد له أنه كان يحضر معهم العرض علىٰ مالك».

(٢) «شرح النخبة» لابن حجر (ص١١٦).

(٣) «فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ١٩٧).

الْوُحْدان

قال العراقي في ألفية الحديث:

وَمُسْلِمٌ صَنَّفَ فِي الوُحْدَانِ مَنْ عَنْهُ رَاوٍ وَاحِدٌ لاَ ثَانِ
كَعَامِرِ بْنِ شَهْرٍ اوْ كَوَهْبِ هُوَ ابْنُ خَنْبَشٍ وَعَنْهُ الشَّعْبِي
وَغُلِّطَ الحَاكِمُ حَيثُ زَعَمَا بأَنَّ هَذَا النَّوْعَ لَيْسَ فِيْهِمَا
فَفِي الصَّحِيحِ أَخْرَجَا للمُسَيِّبَا وأَخْرَجَ الجُعْفِيُّ لابْنِ تَغْلِبَا

الوُحْدَان جمع وَاحِدٍ، وهم الرواة الذين لم يرو عنهم إلا واحد.

ومن فوائده: معرفةُ المجاهيل إذا لم يكونوا من الصحابة، كما سيأتي في المجهول.

*** مثاله من الصحابة:**

- وَهْب بنُ خَنْبَش[١]، وعامِر بنُ شَهْر، لم يرو عنهما إلا عامر بنُ شَرَاحِيل الشَّعبي.

- المسيب بن حَزْن، لم يرو عنه إلا ابنُه سعيد.

وتفرد الزهريُّ بالرواية عن نَيِّفٍ وعشرين رَجُلاً من التَّابعين لم يرو عنهم غيرُه، منهم محمَّد بن أبي سفيان بن جارية الثقفي[٢].

وفي «الصحيحين» من رواية الوُحدان الكثير، كحديث المسيب بنِ حَزْن في وفاة أبي طالب[٣].

(١) خنبش: بفتح الخاء المعجمة، وسكون النون، وفتح الموحدة آخره شين معجمة.
(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١٦٠).
(٣) رواه البخاري رقم (١٣٦٠)، ومسلم رقم (٢٤).

وفي «البخاري» لِعَمْرو بنِ تَغْلِب: «إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَالذِي أَدَعُ أَحَبُّ إِلَيَّ»[١]، وعَمْرو لم يرو عنه غيرُ الحَسَن البصري[٢].

وفيه حديثُ قَيْسِ بن أبي حازم عن مِرْدَاس بن مالك الأسلمي: «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ»[٣]، ومِرْدَاس لم يرو عنه غيرُ قيس بن أبي حازم[٤].

وغَلَّطَ جماعةٌ من أهل الحديث الحاكمَ أبا عبد الله حيثُ زَعَمَ أنَّ هذا النوعَ لا وُجُودَ له في «الصحيحين»، وتبعه علىٰ ذلك تلميذُه البيهقي[٥].

*** مصنفاته:**

- «المنفردات والوحدان» للإمام مسلم بن الحجاج، وهو مطبوع.



(١) رواه البخاري رقم (٣١٤٥)، وأحمد (٥/ ٦٩).

(٢) كذا قال مسلم في «الوحدان» رقم(٣٢)، وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٢٣٥) (٦/ ٢٢٢)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/ ٢٥٢): روىٰ عنه أيضـًا: الحكم بن الأعرج. فإن ثبت فلا يصح مثالاً لهذا النوع.

(٣) البخاري رقم (٦٤٣٤)، ورقم (٤١٥٦)، وأحمد (٤/ ١٩٣).

(٤) «المنفردات والوحدان» رقم(١٠)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١٥٨).

(٥) «المدخل» للحاكم، القسم الثالث من الصحيح المتفق عليها (ص١٥٤)، و«السنن الكبرىٰ» للبيهقي (٤/ ١٠٥).

غريبُ الحَدِيث

قال السيوطي في ألفية الحديث:

أَوَّلُ مَــنْ صَنَّـفَ فِيــهِ مَعْمَــرُ وَالنَّضْــرُ قَــوْلانِ وَقَــوْمٌ أَثَــرُوا
وَابــنُ الأَثِيــرِ الآنَ أَعْلَــىٰ وَلَقَــدْ لَـخَّصْتُــهُ مَــعَ زَوَائِــدَ تُعَــدّ
فَاعْــنَ بِــهِ وَلا تَخُـضْ بِالظَّــنِّ وَلا تُقَلِّــدْ غَيْــرَ أَهْــلِ الْفَــنِّ
وَخَيْــرُهُ مَــا جَــاءَ مِــنْ طَرِيــقٍ او عَــنِ الصَّحَابِــيِّ وَرَاوٍ قَــدْ حَكَــوْا

الْغَرِيبُ المتقدِّم هو من جهة التفرُّد في الرواية، أمَّا هنا فالغَرابةُ من جهة معاني الألفاظ.

وغَرِيبُ الحَدِيثِ: هو ما يقع في متون الأحاديث من ألفاظٍ غامضةٍ يَبْعُد فَهْمُها، وتخفَىٰ معانيها لقلَّة استعمالها.

وهو فنٌّ مُهِمٌّ يقبُح جهلُه بأهل الحديث خاصَّة، ثُم بأهل الْعِلْم عامَّة، والخوضُ فيه ليس بالهيِّن، والخائضُ فيه حقيقٌ بالتَّحَرِّي، جَدِيرٌ بالتَّوَقِّي، ولْيَتَّقِ اللهَ المقبلُ علىٰ هذا الشأنِ أن يَقْدَمَ علىٰ تفسير كلام نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بمُجرَّد الظنون، وكان السَّلَفُ يَتَثَبَّتُونَ فيه أشدَّ تثبُّتٍ، وتتأكَّدُ العنايةُ به لمن يروِي بالمعنىٰ.

عن الميموني قال: سُئل أحمد بنُ حنبل عن حَرْفٍ من غريبِ الحديثِ، فقال: «سَلُوا أصحابَ الغريب، فإني أكره أن أتكلَّم في قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالظنِّ فأخطئ»[1].

وحملُ الألفاظِ الغريبةِ من الشَّارع علىٰ كلام الْعَرَب مطلوبٌ ما لم توجد قرائنُ

(١) «علل الحديث ومعرفة الرجال» لأحمد (ص١٧٤)، و«المقدمة» لابن الصلاح (ص٤٥٨).

تدلُّ علىٰ أنَّ مراده من هذه الألفاظ معانٍ اختراعها هو، فيُحْمَلُ عليها، وهذا ما يُسَمَّىٰ: بالحقيقة الشرعية.

وخيرُ ما يُفسَّرُ به الغريبُ ما ورد مُفسَّراً لذلك اللَّفظِ في بعض الروايات.

*** مثاله:**

«الدُّخُّ»: جاء في روايةٍ أخرىٰ تفسيرُه بالدُّخان في قصة ابن صائد[1].

*** مصنفاته:**

أوَّل مَنْ صنَّف فيه: النَّضْرُ بنُ شُمَيْل (ت:٢٠٣هـ)، وأبو عُبيدة مَعْمَر بنُ المثنَّىٰ (٢١٠هـ)، ثم تلاهما العلماء، فأكثروا التصنيف فيه، من ذلك:

- «غريب الحديث» لأبي عُبيد القاسم بن سَلاَّم (ت:٢٢٤هـ).
- «الدلائل في غريب الحديث» لقاسم بن ثابت السرقسطي (ت:٣٠٢هـ).
- «غريب الحديث» للخطابي (ت:٣٨٨هـ).
- «الغريبين» للهروي أحمد بن محمد (ت:٤٠١هـ).
- «مجمع الغرائب» لأبي الحسين عبد الغافر الفارسي (ت:٥٢٩هـ).
- «الفائق» لأبي القاسم الزمخشري (ت:٥٣٨هـ).
- «مشارق الأنوار» للقاضي عياض السبتي (ت:٥٤٤هـ).
- «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير أبي السعادات المبارك بن محمَّد الجزري (ت:٦٠٦هـ).
- «الدُّر النَّثير مختصر نهاية ابن الأثير» مع زيادات عليه، لجلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) مطبوع بهامش «النهاية».

---

(١) رواه البخاري رقم (١٣٥٤)، ومسلم رقم (٢٩٣٠)، والترمذي رقم (٢٣٤٨)، وأبو داود رقم (٤٣٢٩).

آدابُ المُحَدِّث وطالبِ الحَدِيث

آدابُ المُحَدِّث

ينبغي لمن عُنِيَ بالاشتغال بعلم الحديث، ودراسَتِه وحِفْظِه والكتابةِ فيه، أن يكون علىٰ درجةٍ عاليةٍ مِنَ الآدابِ والأخلاقِ، لأنه اللَّائقُ به، والمناسبُ للخائض فيه.

وحقيقٌ بمن تحلَّىٰ بذلك من طُلاَّبِه أن يُدركَ شَأْوَهُ، ويبلُغَ غايتَه، ويُعطِيَه كُلَّه، ويُطلِعَه علىٰ سِرِّهِ المَكْنون، وينالَ منه حظَّه الوافِر، ويُجلِسَهُ علىٰ كُرسِيِّهِ الزاهِر، فيصبح محدِّثَ زمانه، وحافِظَ عصره وأوَانِه، والله الموفق.

ومن أهمِّ تلك الآدابِ المرضيَّةِ، والشِّيَمِ الزكيَّةِ:

١- إخلاصُ النية[1]، وتصحيحُ التوجُّهِ إلىٰ الله، وتطهيرُ القلبِ من الأغراض الدُّنيوية، والرُّعوناتِ النَّفْسَانية، مِنْ كِبْرٍ، وعُجْبٍ، وحُبِّ الرئاسةِ والشُّهْرَة.

٢- أن يكون أكبرَ همِّهِ نشرُ الحديثِ النبويِّ الشريف، وتبليغُه للنَّاس، وفي ذلك من الأجر العظيم مالا يخفىٰ.

٣- أن لا يُحدِّث بحضرة مَنْ هو أعلمُ منه[2].

٤- إذا طُلِبَ منه عِلْمٌ ليس عنده، فَلْيُرشِدْهُ إلىٰ مَنْ هو عنده[3].

٥- وإذا أراد التَّحديثَ تَطَهَّرَ، وتَطَيَّبَ، وسَرَّحَ لحيتَه، وجلس مُتمكِّناً مُقبِلاً علىٰ الحاضرين[4].

---

(١) لأن طلب العلم عبادة فلا ينبغي أن تكون إلا لله، ومن طلب العلم لغير الله خسر آخرته.

(٢) إلا إذا امتنع الأعلم، وطُلب منه هو أن يحدث فليحدث بإذن من هو أعلم منه.

(٣) لأن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أمرنا أن ننزل الناس منازلهم.

(٤) في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٢/ ١٥/ ١٦): عن مطرف قال: «كان مالكٌ إذا أتاه الناسُ خرجت

٦- ويفتتحُ مجلسَهُ بتحميد الله، والصَّلاة علىٰ نبيه صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، والدعاء اللائق.

٧- أن يُحدِّث النَّاسَ بما يفهمون، ولا يذكر لهم مالا تحمِلُه عقولُهم فيوقعهم في الفتنة.

٨- أن يُحَدِّث النَّاسَ حديثاً فَصْلاً تفهمُه قلوبُهم ولا يسرُدُه سَرْداً.

٩- ولا ينبغي له تَرْكُ التَّحديث لكونه غير صحيح النِّية، فقد رُوي عن كثيرٍ من السَّلَفِ[١] قولُهم: «طلبنا الحديثَ ومالنا فيه نيةٌ ثم رزق الله النية بَعْدُ»[٢].

١٠- أن يختم مجلسَه بحكاياتٍ ونوادرَ كما هي عادةُ المحدثين للترويح عن القلوب.

إليهم الجاريةُ فتقول لهم: يقول لكم الشيخ: تريدون الحديثَ أو المسائلَ؟ فإن قالوا: المسائل، خرج إليهم فأتاهم، وإن قالوا: الحديث، قال لهم: اجلسوا، ودخل مغتسله فاغتسل وتطيَّب ولبس ثياباً جُدُداً ولبس ساجه وتعمَّمَ ووضع علىٰ رأسه طويلةً، وتُلْقَىٰ له المنصَّةُ فيخرج إليهم وقد لبس وتطيَّب وعليه الخشوع ويوضع عودٌ، فلا يزال يبخر حتىٰ يفرغ من حديث رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». وقال ابنُ أبي أُويس: «كان مالكٌ إذا جلس للحديث توضأ وجلس علىٰ صدر فراشه وسرَّح لحيته وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة، ثم حدَّث، فقيل له في ذلك، فقال: أُحِبُّ أن أُعَظِّمَ حديث رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا أحدث به إلا علىٰ طهارة متمكناً». وروىٰ الخطيب في «الجامع» (٩٦١) عن مَعن بن عيسىٰ القزاز قال: «كان مالكٌ ابن أنس إذا أراد أن يجلس للحديث اغتسل، وتبخَّر، وتطيَّب، فإن رفع أحدٌ صوته في مجلسه زبره، وقال: قال الله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الحجرات:٢]، فمن رفع صوته عند حديث رسول الله فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) منهم: مجاهد، والحسن، وابن المبارك، والثوري، وابن عيينة. لكن عليه أن يجاهد نفسه علىٰ الإخلاص.

(٢) «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٥/ ٦١)، و«المدخل» للبيهقي(٥٢١)، و«جامع بيان العلم» لابن عبد البر (٢/ ٥٠/ ٥٢)، و«الجامع» للخطيب (٧٧٠)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٢٢٤/ ٢٢٥)

آدابُ الطَّالب

يشاركُ الطالبُ الشَّيخَ في وجوب التَّحلِّي ببعض الآداب، ويختصُّ كلٌّ منها بآدابٍ وأخلاقٍ تليقُ به.

فيشاركُ الطالبُ الشَّيخَ في: إخلاص النيَّة في طلب العلمِ عُموماً، والحديثِ خصوصاً، وتطهير القلبِ من الأغراض الدُّنيوية، والعَمَل بما عَلِمَ من الحديث.

قال الإمام أحمد بنُ حنبل: «ما كتبتُ حديثاً إلا وقد عَمِلْتُ به، حتىٰ مرَّ بي أنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وأعطىٰ أبا طيبة ديناراً، فاحتجَمْتُ وأعطيتُ الحجَّامَ ديناراً»[١].

وقال الشعبي: «كُنَّا نَسْتعينُ علىٰ حفظ الحديث بالعَمَل به»[٢].

١- أن يسأل الله التوفيق والسَّداد في تحصيل العلم وحفظِه وضبطِه.

٢- أن يتوجَّه إليه بكُلِّيته، ويتفرَّغ له، فقد قيل: «الْعِلْمُ لا يُعطيك بَعْضَه إلا إذا أعطيتَهُ كُلَّكَ، وإذا أعطيتَهُ كُلَّك فأنتَ من إعطائه إيَّاك بَعْضَهُ علىٰ خطر»[٣].

وقال يحيىٰ بنُ أبي كثير: «لا يُسْتَطاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجَسَدِ»[٤].

وقال أبو أحمد نصر بن أحمد الْعِيَاضِي: «لا ينالُ هذا الْعِلْمَ إلا مَنْ عَطَّلَ دُكَّانَهُ،

(١) «الجامع» للخطيب (١٨٤)، ومناقب أحمد (ص١٧٩)، و«السير» للذهبي (١١/ ٢١٣).

(٢) «جامع بيان العلم» لابن عبد البر(٢/ ٢٥).

(٣) «الفقيه والمتفقه» للخطيب (١/ ١٠٢)، و«التاريخ» له (١٤/ ٢٤٩)، و«الجامع» له (١٥٧٠)، و«الإحياء» (١/ ٦٣)، و«تذكرة السامع» لابن جماعة (ص٨٨).

(٤) رواه مسلم في «صحيحه» رقم (٦١٢) والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٢٠٢) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ١٨٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٠٣)، والقاضي عياض في «الإلماع» (ص٢٣٤).

وخَرَّبَ بُسْتانَهُ، وهَجَرَ إِخْوَانَهُ، وماتَ أقربُ أَهْلِهِ إليه فَلَمْ يَشْهَدْ جنازتَهُ»[١].

وقال الزهري: «الحديثُ ذَكَرٌ يُحبه ذُكورُ الرِّجَالِ ويَكْرَهُهُ مُؤَنَّثوهُم»[٢].

٣- أن يبدأ بالسَّماع من أرجح شُيوخ بلده إسناداً وعلماً ودِيناً حتىٰ يفرغ منهم، ثم يرحل إلىٰ سائر البُلدان والقُرىٰ والأمصار للقاء العلماء والحُفَّاظ ومذاكرتهم والاستفادة منهم وطلب الأسانيد العالية، قال الله تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾[التوبة: ١٢٢].

٤- أن يُجِلَّ شيخَهُ، ويُعظِّمَهُ ويُوَقِّرَه، ويعتقِدَ كَمَالَه، فبذلك يَتِمُّ النفعُ به علىٰ أكمل حال، وأن يستشيره في أموره، ويَحْذَرَ معارضتَهُ والتعرُّض لسَخَطِه، ولا يُثْقِل عليه، فإنْ رَأَىٰ منه جَفَاءً يصبر عليه.

٥- أن لا يمنعه الحياءُ أو الكِبْرُ من السَّعي في التحصيل، وأخذ العلم ممن هو دونه، أو مثلُه، قال مجاهد بنُ جَبْر: «لَا يَنَالُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُتكَبِّرٌ»[٣].

٦- أن لا يكتم شيئاً من العلم عن غيره، فإن أوَّلَ برَكةِ العِلْمِ إفادتُه ونشرُه[٤].

قال أبو حاتم بنُ حِبَّان: «ما رأيتُ أحداً قد بَخِلَ بالعلم إلا لم يُنتفع بعلمه»[٥].

٧- وليأخُذ عن شيوخه كُلَّ ما يسمعُه منهم دون تَحَرٍّ، فقد قال أبو حاتم الرازي،

---

(١) «الجامع» للخطيب (١٥٢٤).

(٢) «المجالسة» للدينوري (١٠٣٣)، و«المجروحين» لابن حبان (١/ ٢٦)، و«الكامل» لابن عدي (١/ ٥٨- غزاوي)، و«المدخل إلىٰ الإكليل» للحاكم (٥٤)، و«الإلماع» للقاضي عياض (ص٢٥).

(٣) رواه البخاري في «صحيحه» معلقاً، كتاب العلم، باب رقم (٥٠)، ووصله أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٧٨).

(٤) ابن حبان في «روضة العقلاء» (ص٣٩)، ورواه البيهقي في «المدخل» (١/ ٤٨٤) عن مالك.

(٥) «روضة العقلاء» لابن حبان (ص٣٩).

وابنُ معين: «إِذَا كَتَبْتَ فَقَمِّشْ، وَإِذَا رَوَيْتَ فَفَتِّشْ»[١].

وكان ابنُ حبان يصحَبُ شيخه ابنَ خُزيمة في السَّفَر والحَضَر، ويسألُه ويُكثِرُ عليه، فقال له شيخُه مرةً: «يا بَارِد، تَنَحَّ عَنِّي لا تُؤْذِيني»، أو كلمة نحوها، فكتب أبو حاتم مقالته، فقيل له: تكتُبُ هذا؟ فقال: «نعم أكتُبُ كُلَّ شيءٍ يقوله»[٢].

٨- أن لا يقتصر علىٰ سماع الحديث وكَتْبِه، دون فَهْمِه، ومعرفَةِ فِقْهِه وصِحَّتِه وضَعْفِه.

٩- أن يُقَدِّم «الصحيحين»، ثم «السُّنن»: سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وهكذا الأهم فالأهم.

١٠- فإذا رأىٰ من نفسه أهليةً اشتغل بالتَّصنيف والتَّخريج، فإنَّ ذلك يساعِدُ علىٰ التبحُّر في حقائق العُلوم، ودقائق المعارف، ويضطرُّهُ إلىٰ كثرة البَحْثِ والمطالعة والمراجعة والاطِّلاع علىٰ مختلف العُلوم والفُنون[٣].

١١- ولا يُخْرِج تَصْنِيفَه إلا بعد تهذيبه وتنقيحه.

قال الخطيب البغدادي: «ينبغي أَنْ يُفَرِّغَ المُصَنِّفُ للتصنيفِ قَلْبَهُ، ويَجْمَعَ له همَّهُ، ويَصْرِفَ إليه شُغْلَهُ، ويَقْطَعَ به وَقْتَهُ.

وكان بعضُ شيوخنا يقول: مَنْ أراد الفائدةَ فلْيَكْسِرْ قَلَمَ النَّسْخِ ولْيَأْخُذْ قَلَمَ التَّخْريج»[٤].

---

(١) «الجامع» للخطيب (٢/ ٢٢٠)، و«التاريخ» له (١/ ٤٣).

(٢) ياقوت في «معجم البلدان» (٢/ ٢٩٩).

(٣) العِلْمُ والفَنُّ يختلفان غايةً وطريقاً ووسيلةً، فالعلم غايتُه الحقيقة وطريقُه المحاكمة ووسيلتُه الفكر، والفنُّ غايته الجمال وطريقه الشعور ووسيلته الذوق. «فصول في الثقافة» (ص١٩٣). وقد يطلق أحدهما علىٰ الآخر.

(٤) «الجامع» للخطيب (٢/ ٢٨٢).

وقَلَمُ النَّسْخِ: هو ما يكتبه الطالبُ خلال أخذه وتلقِّيه عن الشيوخ، وهو في الغالب لا يخلو من قلة الضَّبط والتَّحرير والتَّنقيح، بخلاف قَلَمِ التَّخريج، والمرادُ به هنا ما هو أعمُّ من قلم الرِّواية، كالانتقاء، والتأليف، والتصنيف.

قال السخاوي: «التأليف أعمُّ من التخريج والتصنيف والانتقاء، إذ التأليف: مطلقُ الضَّمِّ، والتَّخْريج: إخراجُ المحدِّثِ الأحاديثَ من بطون الأجزاء والمشيخات والكُتُب ونحوها، وسياقُها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلامُ عليها وعزوُها لمن رواها من أصحاب الكُتُب والدَّواوين مع بيان البَدَلِ والموَافَقَةِ ونحوِهما، وقد يُتَوَسَّعُ في إطلاقه علىٰ مجرَّد الإخراج والعَزْوِ.

والتَّصْنيف: جعلُ كُلِّ صِنْفٍ علىٰ حِدَة، والانتقاء: الْتِقَاطُ ما يحتاج إليه من الكُتُب والمسانيد ونحوها، مع استعمال كلٍّ منها عُرْفـًا مكان الآخر»[١].

قال هلال بنُ العلاء: «إنه يُسْتَدَلُّ علىٰ عَقْلِ المرءِ بعد موته بتصنيفِه، أو شِعْرِه، أو رسالتِه»[٢].

وقال ابنُ المقفع: «مَنْ صَنَّفَ فقد اسْتُهْدِف[٣]، فإن أحسن فقد اسْتُعْطِف، وإن أساء فقد اسْتُقْذِف»[٤].

وقال يحيىٰ بن خالد: «لا يزال الرجل في فسحةٍ مِنْ عقله ما لم يَقُلْ شِعراً أو

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٢٠).

(٢) «الجامع» للخطيب (١٨٦٣)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٣٠).

(٣) أي: جعل نفسه هدفًا للآخرين، يرمونه بسهام النقد والتجريح.

(٤) «مروج الذهب» للمسعودي (١/ ١٧)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٣٠)، ونحوه في «الجامع» للخطيب (١٨٦٤) عن العتابي، ونسبها أبو حيان في «البصائر والذخائر» (٦/ ٥٠) للمبرِّد، ، ونسبها غيرُ واحدٍ للجاحظ، «محاضرات الأدباء» للراغب الأصفهاني(١/ ١٧).

يصنِّفْ كتابـًا»[١].

*** مصنفاته:**

- «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (ت:٤٦٣هـ).

- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (ت:٤٦٣هـ).

- «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب (ت:٤٦٣هـ).

- «أدب الإملاء والاستملاء» لأبي سعد بن السمعاني (ت:٥٦٢هـ).

- «تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم» لابن جماعة (ت:٧٣٣هـ).

وغيرها.

(١) «معجم الأدباء» (١/ ١١).

آدابُ الرِّواية وطُرُقُ التَّحَمُّل وصِيَغُ الأداء

كيفيةُ تحمُّلِ الحديثِ وسَمَاعِه:

تَحَمُّلُ الحديثِ هو كيفيةُ أخذِهِ وتَلَقِّيه عن الشُّيوخ.

ولا يُشترَط في تحمُّلِ الحديثِ وسَمَاعِه: الإسلامُ ولا البلوغُ، ويُشترَطُ ذلك عند أداء الحديث وروايته، فتُقبَلُ روايةُ مَنْ تحمَّلَ قَبْلَ الإسلام[1] ورَوَىٰ بَعْدَهُ، ومن سَمِعَ قبل البلوغ ورَوَىٰ بعده.

وشَذَّ قومٌ فجَوَّزوا رِوايةَ الصبيِّ قبل بلوغه[2].

واشترطوا في صِحَّة سماع الصبيِّ أن يكون مُميِّزاً، بحيث يَفْهَمُ الخطاب، ويَرُدُّ الجواب، ويُفَرِّقُ بين البَقَرَةِ والحِمَارِ، ويَعْقِلُ ويَضْبِطُ.

وحدَّدَ بعضُهم أَوَّلَ زَمَنِ السَّماع بخمس سنين[3].

ويُستحَبُّ التَّبكيرُ بسماع الحديثِ وكَتْبِه وتَقْيِيدِه من غير تحديدٍ للسِّنِّ، وحدَّدَهُ بعضُهم بثلاثين سنة، وقيل: بعد عشرين سنة، وقيل: بعد عشر سنين.

لطيفة: روىٰ الخطيب في «الكفاية» من طريق أحمد بن النضر الهلالي، قال: سمعت أبي يقول: كنتُ في مجلس سفيان بن عيينة، فنظر إلىٰ صبيٍّ دخل المسجد، فكأنَّ أهل المجلس تهاونوا به لِصِغَر سِنِّهِ، فقال سفيان: ﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٩٤]، ثم قال: يا نضر، لو رأيتني ولي عَشْرُ سنين، طولي

(١) أي: في حال الكفر، كحديث جبير بن مطعم أنه سمع النبيﷺ يقرأ في المغرب بالطور، وذلك قبل أن يسلم، فأداه بعد إسلامه. والحديث رواه: البخاري رقم (٤٠٢٣)، ومسلم رقم (٤٦٣).

(٢) «محاسن الاصطلاح» للبلقيني (ص٣١٢).

(٣) «الإلماع» للقاضي عياض (ص٦٢)، و«المقدمة» لابن الصلاح (ص٣١٤).

خمسةُ أشبار، ووجهي كالدِّينار، وأنا كشُعْلة نار، ثيابي صِغَار، وأكمامي قِصَار، وذَيْلي بمِقْدَار، ونَعْلِي كآذان الفار، أختلفُ إلىٰ علماء الأمصار، مثل الزُّهري وعمرو بن دينار، أجلس بينهم كالمسمار، مِحْبَرَتي كالجَوْزَة، ومِقْلَمَتِي كالمَوْزَة، وقَلَمْي كاللَّوْزَة، فإذا دخلتُ المجلس قالوا: وَسِّعُوا للشَّيخ الصَّغير(١).

طُرُقُ تحمُّل الحديث وصِيَغُ أدائه:

وهي ثمانِ طُرُق:

الأول: السَّمَاعُ من لفظ الشَّيخ، سواء أملىٰ الشيخُ من حفظه، أو من كتابه، وهي أعلىٰ طُرق التحمُّل عند الجماهير.

وفي حالات الأداء يجوز للسَّامع أن يقول: حدثنا فلانٌ، أو سمعتُ فلانـًا، أو أخبرنا، أو أنبأنا، أو قَالَ لنا، أو ذَكَرَ لنا(٢).

واصطلاحُهم تخصيصُ «أخبرنا» بالقراءة علىٰ الشيخ، و«أنبأنا» في الإجازة، و«قَالَ لنا»، و«ذَكَرَ لنا» في المذاكرة.

الثاني: الْقِرَاءَةُ علىٰ الشَّيخ، وأكثرُ أهل الحديث يُسمُّونها «العَرْضَ»، لأنَّ القارئ يَعْرِضُ علىٰ الشَّيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن علىٰ المقرئ.

سواء قرأتَ عليه بنفسك، أو قرأ غيرُك وأنتَ تسمع، وسواء قرأتَ من حفظك أو من كتابٍ لك أو للشَّيخ، وسواء كان الشَّيخُ حافظـًا لما يُعرَضُ عليه أولا يحفظ، ولكن يُمْسِكُ بأصله أو يُمْسِكُه ثقةٌ غيره.

وهذه طريقةٌ صحيحةٌ في الأخذ والتحمُّل بلا خلاف.

---

(١) «الكفاية» للخطيب (ص٦١).

(٢) «الإلماع» للقاضي عياض (ص٦٩).

واختلفوا في درجتها، هل هي مساويةٌ للسَّماع، أو فوقه، أو دونه؟

فذهب إلىٰ الأخير جمهورُ أهل المشرق، وهو الصَّحيح المشهور.

واختار الأوَّلَ: مالكٌ، والبخاريُّ، ومعظمُ علماء الحجاز والكوفة.

واختار الثَّانيَ: أبو حنيفة، وابنُ أبي ذئب.

وفي حالات الأداء يقول: قرأتُ علىٰ فلان، أو قُرِئ عليه وأنا أسمع.

ويجوز أن يقول: حدثنا فلانٌ بقراءتي عليه، أو قراءةً عليه وأنا أسمع، أو نحو ذلك مقيَّداً بلفظ القراءة.

والشائعُ عند أهل الحديث تخصيصُ هذا النوع بلفظ: «أخبرنا»، للتَّمييز بين النوعين[1].

الثالث: الإجازة[2]: وهي إِذْنُ الشَّيخ في الرواية عنه، بخَطِّهِ أو بلفظه.

وهي أنواع:

١- أن يُجيز الشيخُ مُعَيَّنًا لمُعَيَّنٍ، بأن يكون الطالبُ المُجَازُ له مُعيَّنًا ويكون المجازُ به مُعيَّنًا أيضًا، كأن يقول: أجزتُ لك أو لفلانٍ «صحيح البخاري» أو «فِهْرِستي»[3].

٢- أن يُجيز غير مُعيَّن لمعيَّن، بأن يكون الطالبُ المجاز له مُعيَّنًا، والمجاز به غير مُعيَّن، كأن يقول: أجزتُ فلانًا جميع مسموعاتي، أي: كُلَّ ما سمعتُه من شيوخي.

---

(١) «المقدمة» لابن الصلاح (ص٣٢٣).

(٢) أصلها إِجْوَاز: نُقلت حركة الواو إلىٰ الساكن قبلها، فانقلبت الواو ألفًا، لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في الحال، فاجتمع ألفان، فحُذفت إحداهما، وعُوض منها التاء فصار إجازة.

(٣) الفهرست، بكسر الفاء والراء، هو الكتاب الذي يجمع مرويات الشيخ وسماعاته من شيوخه.

٣-أن يُجيز غير مُعيَّن لغير مُعيَّن، كأن يقول: أجزتُ المسلمين، أو مَنْ أدرك زماني جميعَ مروياتي.

٤-أن يُجيز لمجهولٍ بمجهولٍ، كأن يقول: أجزتُ بعضَ النَّاس بعضَ مسموعاتي، أو أجزتُ محمَّداً، غير مُعيَّن، كتابَ السُّنن، غير مُعيَّن، وهناك العديد ممَّن اسمه محمَّد، وهو يروي الكثير من كُتُب السنن.

٥-الإجازةُ لمعدومٍ، كأن يقول: أجزتُ لمن يولد لفلان، ونَسْلِه، وعَقِبه، استقلالاً، أو أجزتُ لفلانٍ وأولادِهِ تَبَعـًا.

فالنوعُ الأوَّلُ يجوز العَمَلُ به علىٰ الصحيح عند الجمهور، وباقي الأنواع مختلفٌ فيها.

وعند الأداء يقول: أجازني فلانٌ، ويجوز: حدثنا فلانٌ إجازةً، وأخبرنا إجازةً، مُقيَّداً، واصطلاحـًا تخصيصُ هذا النوع بلفظ: «أنبأنا».

الرابع: المُناوَلَةُ: وهي لغةً: العطية، **واصطلاحـًا**: إعطاءُ الشَّيخِ الطالبَ شيئـًا من مروياته.

وهي قسمان:

١- مناولةٌ مقرونةٌ بالإجازة.

وهي أعلىٰ أنواع الإجازة مطلقـًا.

مثاله: أن يدفع الشَّيخُ إلىٰ الطالب أَصْلَ سماعه، أو تصنيفـًا له، ويقول له: هذا روايتي، أو تصنيفي، أو سماعي عن فلانٍ، فارْوِهِ عنِّي، ثم يُبْقيه معه تمليكـًا، أو إعارةً فقط ينسخه ثم يقابله ثم يردُّه إليه.

وحُكْمُ هذه الصورة: جوازُ الرواية بها، وهي أدنىٰ من السَّماع والقراءة علىٰ الصحيح.

٢- مناولةٌ مجرَّدةٌ عن الإجازة.

مثاله: أن يُناول الشَّيخُ الطالبَ شيئًا من مروياته، ويقول له: هذا سماعي، ولا يُصَرِّحُ له بالإذن بروايته عنه.

وحكمُ هذه الصورة: بطلانُ الرواية بها علىٰ الصحيح.

وعند الأداء يقول: ناولني، أو ناولني وأجاز لي، أو حدثنا مناولةً، أو أخبرنا مناولةً، أو إجازةً، مقيَّداً.

الخامس: الكِتَابَةُ: وهي أن يكتب الشَّيخُ بشيءٍ من مروياته، أو شيءٍ من حديثه لحاضرٍ ببلده، أو لغائبٍ عنه في بلدٍ أخر، بخطِّه، أو بإذنه في الكتابة عنه.

وهي نوعان:

١- مقرونةٌ بالإجازة: نحو أجزتُك ما كتبتُ لك، أو كتبتُ إليك، وهذه كالمناولة المقرونة في القوَّة، وتصحُّ الروايةُ بها.

٢- ومجرَّدةٌ عن الإجازة: كأن يكتب إليه ببعض أحاديثه، ولا يُجيزه بروايتها، ومَنَعَ الروايةَ بها قومٌ، وأجازها كثيرون وهو الصحيح، ويكفي فيها معرفة خطِّ الكاتب.

وعند الأداء يقول: كتب إليَّ فلانٌ، أو حدثنا فلانٌ مُكاتبةً، أو أخبرنا فلانٌ مكاتبة، مقيَّداً.

السادس: إعْلاَمُ الشيخ: هو أن يُعْلِمَ الشَّيخُ الطالبَ، ويُخبرَهُ، أنَّ هذا الكتابَ، أو الحديثَ، سماعُهُ علىٰ فلانٍ، من غير أن يأذن له في روايته.

وحكمُ هذه الصورة: جوازُ الرواية بها عند كثير من أئمة الحديث.

والصحيحُ عدمُ الجواز، وهو المختار عند غير واحدٍ من المحدثين وغيرهم.

وعند الأداء يقول: أعلمني شيخي بكذا.

السابع: الوَصِيَّةُ بالكتاب: وهو أن يُوصِيَ الشَّيخُ عند موته، أو سَفَرِه، للطالب، بالكتاب، أو نحوه من مروياته، من غير أن يأذن له في روايته عنه.

وحكمُ هذه الصورة: الجوازُ عند بعض السلف، وردَّها كافَّةُ العلماء، وهو الصَّواب.

وعند الأداء يقول: أَوْصَىٰ إليَّ فلانٌ بكذا.

الثامن: الوِجَادَةُ: بكسر الواو، وهي ما يجدُه الطالبُ من أحاديث بخطِّ شيخٍ عاصره، أو كان قبله، من غير أن يكون له سماعٌ منه ولا إجازةٌ.

وحكمُ المرويِّ بالوجادة: الانقطاعُ، أو التَّعليقُ، لكن فيه شَوْبُ اتِّصال.

وعند الأداء يقول: وجدتُ بخط فلانٍ، أو قرأتُ بخط فلانٍ، أو في كتاب فلانٍ بخطه: عن فلانٍ عن فلانٍ..، ويسوق الإسناد والمتن.

*** مصنفاته:**

- «الكفاية في معرفة أصول الرواية» للخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ).

- «الإلماع إلىٰ معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» للقاضي عياض (ت:٥٤٤هـ).

مَعْرِفَةُ الصَّحَابة

وهو فنٌّ جليلٌ، عظيمُ الفائدة، يُعْرَفُ به الحديثُ المرسَلُ مِنَ المتَّصِل.

والصَّحَابيُّ لغةً: مشتقٌّ من الصُّحْبة، جارٍ علىٰ كُلِّ من صَحِب غيرَهُ قليلاً أو كثيراً، يقال: صَحبه شهراً، ويومـًا، وساعةً.

واصطلاحـًا: قال علي بنُ المديني: «مَنْ صَحِبَ[١] النبيَّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو رآه، ولو ساعةً من نهارٍ، فهو من أصحاب النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[٢].

وقال البخاري في «صحيحه»: «مَنْ صَحِبَ النبيَّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو رآه، من المسلمين، فهو من أصحابه»[٣].

وفيه أنَّ مجرَّد الرؤية كافيةٌ في ثبوت الصحبة.

قال الحافظ في «الفتح»: «ويدُلُّ عليه عَمَلُ مَنْ صنَّف في الصحابة»[٤].

وتُعرَفُ الصُّحبةُ:

١- بالتَّواتُر: كأبي بكر، وسائر العشرة، وغيرهم.

٢- بالشُّهْرَة والاستفاضة القاصرة عن التواتر: كعُكاشة بن مِحْصَن، وضِمَام بن ثعلبة.

---

(١) «صَحِبَ» يحُمل علىٰ معناه اللغوي، لكي لا يلزم الدَّرْو، والأفضل التعبير باللقاء بدل الرؤية ليدخل الأعمىٰ.

(٢) «فتح الباري» (٧/ ٥). وقد نص علىٰ ذلك كل من صنف في الصحابة، كابن منده، ابن عبد البر، وابن الأثير، غيرهم.

(٣) «صحيح البخاري» (٤/ ١٨٨).

(٤) المصدر السابق (٧/ ٣).

٣- بقول صحابي: كأن يُخبر صحابيٌّ معلومُ الصُّحبة أنَّ فلانـًا له صُحبة.

٤- بإخبار آحاد التابعين الثقات علىٰ الرَّاجح.

٥- بقوله: أنا صحابيٌّ، صريحـًا أو ما يقوم مقام التصريح إذا كان عدْلاً، وأمكن ذلك[1].

والصحابة كلُّهم عدولٌ، بالكتاب، والسُّنَّة، وإجماع علماء الأُمَّة، مَنْ لاَبَسَ الفتنةَ وغيرهم.

قال أبو زرعة: «إذا رأيتَ الرَّجُلَ ينتقِصُ أحداً من أصحاب رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فاعلم أنه زِنْدِيقٌ»[2].

المكثرون منهم سبعةٌ وهم الذين زاد حديثُهم علىٰ الألف:

١- أبو هريرة، روىٰ خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثـًا (٥٣٧٤).

٢- ابنُ عمر، روىٰ ألفين وستمائة وثلاثين حديثـًا (٢٦٣٠).

٣- أنس بنُ مالك، روىٰ ألفين ومائتين وستة وثمانين حديثـًا (٢٢٨٦).

٤- عائشة، روت ألفين ومائتين وعشرة أحاديث (٢٢١٠).

٥- ابنُ عباس، روىٰ ألفـًا وستمائة وستين حديثـًا (١٦٦٠).

٦- جابر بنُ عبد الله، روىٰ ألفـًا وخمسمائة وأربعين حديثـًا (١٥٤٠).

٧- أبو سعيد الخدري، روىٰ ألفـًا ومائة وسبعين حديثـًا (١١٧٠).

---

(١) يعني إمكان المعاصرة.

(٢) «الكفاية» للخطيب (ص٤٩).

عددُ الصحابة:

وعددُهم كثيرٌ، قال رجلٌ لأبي زرعة الرازي: يا أبا زرعة، أليس يُقال: حديثُ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أربعةُ آلاف حديث؟ قال: «ومَنْ قال ذا؟ قَلْقَلَ الله أنيابه، هذا قول الزنادقة، ومَنْ يُحْصِي حديثَ رسول الله؟ قُبِضَ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن مائةٍ وأربعةَ عَشَرَ ألفـًا من الصحابة، ممن روىٰ عنه، وسمع منه»، فقال له الرجل: يا أبا زرعة، هؤلاء أين كانوا وسمعوا منه؟ قال: «أهلُ المدينة، وأهلُ مكة، ومَنْ بينهما، والأعْرَابُ، ومَنْ شهد حجة الوداع، كلٌّ رآه وسَمِعَ منه بعَرَفَة»(١).

أفضلُ الصحابة:

وأفضلُهم: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم باقي العشرة، وهم الستة الباقون: طلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عُبيدة بن الجراح.

ثم أهلُ بدر، وهم ثلاثمائة وبضعة عشر، ثم أهلُ أُحُد، ثم أهلُ بيعة الرضوان.

العَبَادِلَةُ من الصحابة:

هم: عبد الله بنُ عباس، وعبد الله بنُ عُمَر، وعبد الله بنُ الزبير، وعبد الله بنُ عَمْرو. وليس منهم: عبد الله بنُ مسعود.

أَوَّلُهم إِسْلامـًا:

وأوَّلهم إسلامـًا: خديجة بنتُ خويلد من النساء، وأبو بكر الصديق من الرجال الأحرار، وعلي بن أبي طالب من الصبيان، وزيد بن حارثة من الموالي، وبلال بن رباح من العبيد.

---

(١) «الجامع» للخطيب (٢/ ٢٩٣)، و«المقدمة» لابن الصلاح (ص٤٩٤).

آخِرُهُم مَوْتـًا:

وآخرهم موتـًا: أبو الطُّفَيْل عامر بن وَاثِلَة الليثي، مات سنة مائة بمكة، وقيل: سنة عشر ومائة.

قال وَهْبُ بنُ جَرِير: سمعتُ أبي يقول: «كنتُ بمكة سنة عشر ومائة، فرأيتُ جنازةً فسألتُ عنها، فقالوا: هذا أبو الطفيل»[1].

❋ مصنفاته:

- «معرفة الصحابة» لابن منده (ت:٣٩٥هـ).
- «معرفة الصحابة» لأبي نعيم الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ).
- «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر (ت:٤٦٣هـ).
- «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير الجزري (ت:٦٣٠هـ).
- «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢هـ).

---

(١) «صحيح مسلم» رقم (٢٣٤٠)، و«الطبقات» لخليفة بن خياط (٢٥١٩)، وقال: مات بعد سنة مائة .. ويقال: مات سنة سبع ومائة اهـ، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٢/ ١٢٠١)، وصَحَّحَ أنه مات سنة عشر ومائة.

مَعْرِفَةُ التَّابِعين

وهو فنٌّ عظيمٌ كالذي قبله، يُعْرَفُ به المتَّصِلُ مِنَ المرْسَل.

والتَّابِعِيُّ: هو مَنْ لَقِيَ الصحابيَّ، وقيل: مَنْ صحبه، قال النووي: «والأول أظهر»[١].

وقال العراقي: «وعليه عملُ الأكثرين من أهل الحديث، وقد ذكر مسلمٌ، وابنُ حبان، الأعْمَشَ في طبقة التابعين، وقال ابنُ حبان: أخرجناه في هذه الطبقة، لأنَّ له لُقياً وحفظاً رأىٰ أنس بنَ مالك، وإن لم يصح له سماعُ المسند عن أنس»[٢].

قال السخاوي: «سواء كانت الرؤية من الصحابي نفسِه، حيثُ كان التَّابعي أَعْمَىٰ أو بالعكس، أو كانا جميعاً كذلك، لصَدَقَ أنهما تلاقيا، وسواء كان مميِّزاً أم لا، سمع منه أم لا.

قال: ثم إنَّ إطلاق اللُّقِيِّ يشمَلُ أيضاً مَنْ لم يكن حينئذٍ مسلماً ثم أسلم بعد ذلك، وجنح إليه شيخُنا فيما نُقل عنه»[٣].

طبقاتُ التابعين:

وهم طبقاتٌ، جعلهم مسلمٌ ثلاثَ طبقات، وابنُ سعد أربعَ طبقات، وقال الحاكم: هم خمسَ عشرة طبقة[٤].

---

(١) «التقريب والتيسير» (ص٩٤)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٢٠٦).

(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٥)، و«التقييد والإيضاح» (ص٣٠٠)، و«الطبقات» للإمام مسلم (١٦٥٢)، و«الثقات» لابن حبان (٤/ ٣٠٢).

(٣) «فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ١٤٥/ ١٤٦).

(٤) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٤٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٧)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ١٤٨).

المُخَضْرَمُون:

ومِنَ التابعين جماعةٌ يُسَمون بالمخضرمين، جمع مُخَضْرَم بفتح الراء، وهو مَنْ أدرك الجاهليَّةَ والإسلام، وأدرك زَمَنَ النبيِّ ﷺ ولم يره بعد البعثة، أو رآه غَيْرَ مُسلمٍ، وأسلم في حياته، أو بعده.

وعددُهم أكثر من عشرين نفساً، منهم: عَمرو بن مَيْمُون الأَوْدِي، وأبو عُثمان النَّهْدي، والأسود بن يزيد النَّخَعِي، وشُرَيْح بن هَانِئ، وغيرهم[١].

الفقهاءُ السبعةُ من أهل المدينة:

من كبار التابعين فقهاءُ المدينة السبعةُ وهم:

١- سَعِيدُ بن المُسَيّب.

٢- القَاسِمُ بن محمد بن أبي بكر الصديق.

٣- عُرْوَةُ بن الزبير.

٤- خَارِجَةُ بن زيد.

٥- أبو سَلَمَة بن عبد الرحمن.

٦- عُبَيْدُ الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود.

٧- سُلَيْمَانُ بن يَسَار الهلالي.

وذكرهم ابنُ المبارك فجعل «سالم بنَ عبد الله» بَدَلَ «أبي سَلَمَة».

وجعل أبو الزِّناد بدلهما «أبا بكر بن عبد الرحمن»[٢].

---

(١) «المقدمة» لابن الصلاح (ص٥١٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٥٥/ ٥٦)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٢٠٩/ ٢١٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٦٠/ ١٦١).

(٢) «المقدمة» لابن الصلاح (ص٥١٤/ ٥١٥)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٢١١)، و«فتح المغيث»

قال محمد بن يوسف بن الخضر بن عبد الله الحلبي (ت:٦١٤هـ).

أَلاَ كُــلُّ مَــنْ لاَ يقتدي بأئـمةٍ فَقِسْـمتُهُ ضِيزَىٰ عن الحقِّ خَارِجَةْ
فخُذْهُمْ عُبيدُ الله، عُروةُ، قاسـمٌ سـعيدٌ، أبـو بَكْرٍ، سُـليمانُ خَارِجَةْ

وكلُّهم أبناءُ الصحابة، إلا سُلَيمانَ، فأبوه يسارٌ لا صُحبةَ له.

وإنَّما قيل لهم الفقهاء السبعة، لأنَّ الفتوىٰ بعد الصحابة صارت إليهم، وشُهروا بها، ومنهم انتشر العِلْمُ والفُتْيا في الدُّنيا، وقد كان في عصرهم جماعةٌ من العلماء التابعين مثل سالم بن عبد الله بن عمر وأمثاله، ولكن الفتوىٰ لم تكن إلا لهؤلاء السبعة، هكذا قال الحافظ السِّلَفِي(١).

قال ابنُ المبارك: «وكانوا إذا جاءتهم المسألةُ دخلوا فيها جميعـًا فنظروا فيها، ولا يقضي القاضي حتىٰ تُرْفَعَ إليهم فينظرون فيها فيصدرون»(٢).

وأفضلُ التابعين:

أُوَيْسٌ الْقَرَنِي(٣)، عند أهل الكوفة.

والحسن البصري، عند أهل البصرة.

وسعيد بن المسيب، عند أهل المدينة.

وعطاء بن أبي رباح، عند أهل مكة.

وعلقمة والأسود النَّخَعِيَّان، عند أهل الكوفة أيضـًا.

(٤/ ١٥٥).

(١) «وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/ ٢٨٣).

(٢) «فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ١٥٣).

(٣) «أُوَيس» مصغراً، و«القَرَني»: بفتح القاف والراء بعدها نون، منسوب إلىٰ قَرَن، قبيلة باليمن.

والصحيحُ أنَّ أفضلهم أُوَيْس، لحديث: «إنَّ خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أُوَيْسٌ»(١).

قال العراقي: «وهذا قاطعٌ للنزاع»(٢).

وأفضلُ التابعيات:

حَفْصَةُ بنتُ سِيرِين، وعَمْرَةُ بنت عبد الرحمن، وأم الدَّرْدَاء الصغرىٰ(٣).

*** مصنفاته:**

- «طبقات التابعين» لأبي حاتم الرازي (ت:٢٧٧هـ).
- «معرفة التابعين» لأبي المطرف بن فطيس (ت:٤٠٢هـ).
- «طبقات التابعين» لأبي القاسم ابن منده (ت:٤٧٠هـ).
- «جنة الناظرين في معرفة التابعين» لابن النجار (ت:٦٤٣هـ).

*** ومن مظانهم:**

«طبقات مسلم»، و«طبقات ابن سعد»، و«طبقات خليفة بن خياط».



(١) رواه مسلم في «صحيحه» رقم (٢٥٤٢).

(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٥٠)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٢١٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٥١).

(٣) اسمها: هُجيمة، ويقال: جهيمة، التابعية، أما الكبرىٰ فصحابية.

الجَهَالَة[1]

المَجْهُولُ: هو مَن لم يعرفه العلماء، وهو علي ثلاثة أقسام:

مجهولُ الْعَيْنِ، ومجهولُ الْحَالِ، والثالثُ: مجهول العدالة في الباطن مع كونه عَدْلاً في الظاهر.

١- مجهول العَيْن: هو من لم يرو عنه إلا راوٍ واحدٌ[2]، وروايته مردودةٌ عند أكثر أهل الحديث، إلا أن يُوَثِّقَهُ أحدُ أئمة الجرح والتعديل مع مَنْ رَوَىٰ عنه[3].

وقيل: إنَّ روايةَ أَحَدِ الأئمةِ الثقاتِ المشاهيرِ عن راوٍ تُخرِجُهُ عن جهالة العين، وهذا مذهبُ ابنِ خزيمة[4]، وتلميذِه ابنِ حبان.

وقد أفصح ابنُ حبان عن قاعدته فقال: «العَدْلُ من لم يُعْرَف منه الجَرْحُ، إذ الجرح ضِدُّ التعديل، فمن لم يُعْرَف بجرح فهو عدلٌ حتىٰ يتبيَّن جَرْحُه، إذ لم يُكَلَّف

(١) الجهالة هي أحد الأمور التي يُطعن بها في عدالة الراوي، وتقدَّم أنَّ من شروط الحديث الصحيح والحسن عدالة راويه.

(٢) وإنما جُعل مثلُ هذا مجهولَ العين، لأنه لما كان مَبْنَىٰ الدِّين علىٰ الاحتياط والتحرِّي، عُدَّ تعريفُ الواحد الذي لم يتأيد بغيره عَدَماً، لأنَّ الشياطين أعداءُ الدِّين، ولهم قوَّةُ التشكُّل، فيُحتمل أن يكون هذا الذي حدثه شيطاناً. قاله البقاعي في «النكت الوفية» (١/ ٦٢٥).

(٣) وهو مذهب ابن القطان الفاسي في كتابة «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٢٠)، واختاره الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» (ص٩٨) فقال: «فإن سُمِّيَ الراوي وانفرد راو واحدٌ بالرواية عنه فهو مجهولُ العين كالمُبْهَم، فلا يُقْبَلُ حديثُه إلا أن يوثِّقه غيرُ مَنْ ينفرد عنه علىٰ الأصح، وكذا من ينفردُ عنه إذا كان متأهلاً لذلك» اهـ. وقال يعقوب بن شيبة: «قلت ليحيىٰ بن معين: متىٰ يكون الرجل معروفاً؟ إذا رَوَىٰ عنه كم؟ قال: إذا رَوَىٰ عن الرجلُ مثل ابن سيرين، والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غيرُ مجهول، قلت: فإذا رَوَىٰ عن الرجل مثلُ سماك بن حرب، وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء يروون عن مجهولين»، «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٨١/ ٨٢).

(٤) «لسان الميزان» لابن حجر (١/ ٢٠٩ - أبو غدة).

النَّاسُ ما غاب عنهم»[١].

وقيل: يُقبل مطلقـًا، وهذا قولُ من لم يشترط في الراوي مزيداً علىٰ الإسلام.

وقيل: إن كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل، كابن مهدي، ويحيىٰ بن سعيد، واكتفينا في التعديل بواحدٍ قُبِلَ، وإلاَّ فلا.

وقيل: إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد، أو النَّجْدة قُبِلَ، وإلاَّ فلا، وهو قول ابن عبد البر[٢].

فأمَّا الشُّهرةُ بالعِلْمِ والثِّقَةِ والأمانةِ فهي كافيةٌ من باب أولىٰ.

قال ابنُ عبد البر: «من لم يرو عنه إلا رجلٌ واحدٌ فهو مجهولٌ عندهم- أي: عند أهل الحديث- إلا أني أقول: إنْ كان معروفـًا بالثقة، والأمانة، والعدالة، فلا يضُرُّه إذا لم يرو عنه إلا واحد»[٣].

وقال ابنُ كثير: «المُبهَمُ الذي لم يُسَمَّ، أو مَنْ سُمِّيَ ولا تُعْرَفُ عينُه، فهذا ممَّن لا يَقْبَلُ روايتَه أحدٌ عَلِمْنَاهُ، ولكنه إذا كان في عصرِ التَّابعين والقُرونِ المشهودِ لهم بالخير، فإنه يُسْتَأْنَسُ بروايته، ويُسْتَضَاءُ بها في مواطن»[٤].

وكلُّ مَنْ رَوَىٰ عنه اثنان فصاعداً ارتفعتْ عنه جهالةُ العين.

مثاله: عَمْرو ذو مُرٍّ، وجَبَّارٌ الطائي، وسعيدُ بنُ ذي حُدَّان. لم يَروِ عنهم غيرُ أبي إسحاق السَّبيعي.

---

(١) «الثقات» لابن حبان (١/ ١٣)، ونقله ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص١٠٤)، وابن حجر في «لسان الميزان» (١/ ٢٠٩ - أبو غدة).

(٢) نقله عنه ابنُ الصلاح في «المقدمة» وجادةً (ص٥٥٦/ ٥٥٧).

(٣) «الاستذكار» لابن عبد البر (١٩/ ٢٦٤)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٤٦).

(٤) «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (٢/ ٢٩٣).

٢- مجهولُ الحال: هو مَنْ رَوَىٰ عنه عدلان فأكثر ولم يُوَثِّقه أحدٌ، وروايتُه مردودةٌ عند الجماهير.

وقال ابنُ رُشَيْد: «لا فرق في جهالة الحال بين رواية واحدٍ واثنين ما لم يُصرِّح الواحدُ أو غيرُه بعدالته، نعم، كثرة رواية الثقات عن الشَّخص تُقَوِّي حُسْنَ الظَّنِّ به»(١).

٣- عَدْلُ الظاهر لا الباطن(٢): وهو المَسْتُورُ، ويُسَمِّيه ابن حجر في «التقريب»: المقبول.

واختُلِفَ في قبول روايته، فَرَدَّها قومٌ، وقَبِلَها آخرون(٣).

قال ابنُ حجر في «شرح النخبة»: «وقد قبل روايتَه جماعةٌ بغير قَيْدٍ - يعني بِعَصْرٍ دون آخر - وردَّها الجمهور.

والتَّحقيقُ أنَّ رواية المستور ونحوه، مما فيه الاحتمال، لا يُطلَقُ القولُ بردِّها ولا بقبولها، بل يُقال: هي موقوفةٌ إلىٰ استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين»(٤).

وحديثُ المجهول من قسم الضعيف.

---

(١) «النكت علىٰ ابن الصلاح» للزركشي (٣/ ٣٨٩)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٥١).

(٢) المراد بالظاهر ما يعلم من ظاهر حاله، والباطن ما يرجع إلىٰ أقوال المزكين.

(٣) وهو اختيار ابن حبان، فالعدل عنده من لم يعرف فيه الجرح، إذ الناس في أحوالهم علىٰ الصلاح والعدالة حتىٰ يتبين منهم ما يوجب القدح، ولم يُكَلَّف الناس ما غاب عنهم، وإنما كُلِّفوا الحكم بالظاهر. «الثقات» (١/ ١٣)، و«المجروحين» (٢/ ١٩٢).

(٤) «شرح النخبة» لابن حجر (ص٩٨)، و«البرهان في أصول الفقه» (١/ ٢٣٥)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٥٣)، وقال ابن الصلاح: «يشبه أن يكون العَمَلُ علىٰ هذا الرأي، في كثير من كتب الحديث المشهورة، في غير واحدٍ من الرواة الذين تقادم العهدُ بهم، وتعذَّرت الخبرةُ الباطنة بهم، فاكتفي بظاهرهم»، «المقدمة» (ص٢٩٥).

البِدْعَة

البِدْعَةُ لغةً: الإنشاءُ، والإحْداثُ، والاختراعُ علىٰ غير مثالٍ سابقٍ، ومنه: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[البقرة:١١٧]، فتشمَلُ المذمومَ والمحمودَ.

واصطلاحًا: ما اسْتُحْدِثَ بعد النبي صلىٰ الله تعالىٰ وآله وسلم مما لا يشهد له دليلٌ شرعيٌّ.

وقد قسَّمَها العز بنُ عبد السلام إلىٰ خمسة أقسام: واجبة، ومحرمة، ومندوبة، ومكروهة، ومباحة.

ثم قال: «والطريق في معرفة ذلك أن تُعْرَضَ البدعةُ علىٰ قواعد الشريعة، فإن دَخَلَتْ في قواعد الإيجاب فهي واجبةٌ، وإن دخلت في قواعد التَّحريم فهي محرَّمةٌ، وإن دخلت في قواعد المندوب فهي مندوبةٌ، وإن دخلت في قواعد المكروه فهي مكروهةٌ، وإن دخلت في قواعد المباح فهي مباحةٌ»(١).

وتنقسِمُ البدعةُ إلىٰ قسمين: بدعة مُكَفِّرة، وبدعة مُفَسِّقَة:

فالبدعةُ المكَفِّرة: هي التي يعتقدُ أصحابُها ما يستلزم الكُفْرَ، كمَنْ أنكر أمراً مُتَوَاتِراً من الشَّرع، مَعْلُومـًا من الدِّين بالضرورة، أو اعتقد عَكْسَهُ(٢)، وكمُنْكري العِلْمِ بالمعدوم القائلين بأنَّ الله لا يعلمُ الأشياءَ حتىٰ يخلُقَها، ومُنكِرِي عِلْمِ الجُزْئِيات(٣)، والمجسِّمَةِ تجسيمـًا صريحـًا، والقائلين بالحُلول.

---

(١) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» لابن عبد السلام (٢/ ٢٠٤).

(٢) «شرح النخبة» لابن حجر (ص٩٩)، واعتقاد عكسه: كأن يعتقد في أمرٍ عُلِمَ أنه ليس من الدِّين بالضرورة، أنه مِنَ الدِّين.

(٣) يقولون: إنَّ الله لا يعلمُ تفاصيل الأشياء وجزئياتها بل يعلمُ كُلِّيَّاتها فقط.

والجمهور لا يقبلون روايتَه.

والتَّحقيقُ أنه إن كان ضابطـًا لروايته، صادقـًا في لهجته، تَقِيًّا وَرِعـًا في سيرته، فلا مانع من قبول حديثه.

والبدعةُ المفَسِّقَةُ: هي التي لا يُكَفَّر أصحابُها بل يُفسَّقون.

وروايةُ هؤلاء تُقبلُ بشرطين.

١- أن لا يكون داعيةً إلىٰ بدعته.

٢- أن لا يروي ما يُقوي بدعته، ويُروج لمذهبه.

وإذا اختلَّ شرطٌ واحدٌ منها صار حديثُه من قسم الضعيف المردود(١).



(١) ورواية صاحِبَي «الصحيحين» للمبتدعة الدُّعاة، إمَّا لأنهما خرجا لهم ما حُمل عنهم قبل ابتداعهم، أو لأنهم تابوا من بدعتهم، أو لأنهما خرجا لهم في المتابعات دون الأصول.

الاختلاط[١]

هو فَنٌّ عزيزٌ مُهِمٌّ، وفائدةُ ضبطِ المختلِطين من الثقات تمييزُ المقبول من غيره.

والاِخْتِلاَطُ لغةً: من خَلَطت الشَّيءَ بغيره خَلْطًا فاخْتَلَطَ، وخالَطَهُ مُخالَطَةً وخِلاطًا، واخْتَلَطَ فلانٌ، أي: فَسَدَ عقلُه، والتَّخليطُ في الأمر: الإفسادُ فيه[٢].

واصطلاحًا: هو فسادُ العَقْلِ، وعدمُ انتظامِ الأقوال والأفعال، ناشئٌ عن سُوءِ حِفْظٍ طارئٍ علىٰ الشَّخص إمَّا لكِبَر سِنٍّ، أو ذهابِ بَصَرٍ، أو احْتِراقِ كُتُبٍ، أو عَرَضٍ من الأعراض الدُّنيوية: كمَوْتِ ابْنٍ، أو غَرَقٍ ينجو منه، أو سَرِقةِ مالٍ، أو غير ذلك.

والمختلِطُ يُقبَلُ ما رُوِيَ عنه قبل اختلاطه، ولا يُقبَلُ منه ما رواه بعد اختلاطه، وإذا لم يتميَّز المرويُّ عنه أقبل الاختلاط أم بعده؟ تُوُقِّفَ فيه[٣].

وما ورد في «الصحيحين» مِنْ روايةِ مَنْ وُصِفَ بالاختلاط، مِنْ طريق مَنْ لم يسمع منه إلا بعد اختلاطه، فمحمولٌ علىٰ أنَّ ذلك مما ثبت عندهما أنه مِنْ قديمِ حديث المختلِطِ[٤].

مثاله:

عطاء بنُ السائب، وأبو إسحاق السَّبِيعِي، وسعيد بنُ إياس الجُرَيْرِي، وسعيد بنُ أبي عَرُوبَة، وغيرهم.

---

(١) الاختلاط من الأمور التي تعرض للراوي فيختل ضبطه، يقال: اختلط بأخرة إذا أصابه الاختلاط في آخر عمره.

(٢) «الصحاح» للجوهري (٣/ ١١٢٤)، مادة: (خلط).

(٣) كأن يكون الراوي سمع من المختلط قبل الاختلاط وبعده ولم يتميز المروي.

(٤) انظر إذا شئت ما كتبته عن روايات المختلطين في «الصحيحين» في كتابي «البيان المفهم لشرط البخاري ومسلم» (ص١٧٨).

*** مصنفاته:**

- تأليف في المختلطين لأبي بكر الحازمي (ت:٥٨٤هـ)[1].

- «المختلطين»، لصلاح الدين العلائي (ت:٧٦١هـ).

- «الاغتباط بمعرفة من رُمِيَ بالاختلاط»، للبرهان الحلبي سبط ابن العجمي (ت:٨٤١هـ).

- «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرُّواة الثقات»، لابن الكيال (ت:٩٣٩هـ).



(١) قال السيوطي في «التدريب» (٥/ ٥٥٣- عوامة): «ألف فيه الحازمي تأليفًا لطيفًا رأيته».

الجَرْحُ والتَّعْديل

أجمع جمهورُ أئمَّةِ الحديثِ والفقهِ علىٰ أنه يُشتَرطُ فيمن يُحتَجُّ بروايةٍ أن يكون عَدْلاً ضابطـًا.

والعَدْلُ: هو المسلمُ، البالغُ، العاقلُ، السَّليمُ من أسباب الفسق، وخوارم المروءة.

والإسلام شرطٌ في حالة الأداء، أمَّا في حالة التحمُّل فلا، لقبولهم روايةَ من تحمَّل حال كُفرِهِ ما رواه بعد إسلامه.

كحديث جُبَيْر بن مُطْعِم أنه سمع النبيصَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقرأ في المغرب بالطور، وكان جاء في فداء أسرىٰ بَدْرٍ قبل أن يُسْلم، قال جبير: «وذلك أوَّل ما وَقَرَ الإيمانُ في قلبي»[١]، ثم حَدَّثَ بهذا الحديث بعد إسلامه.

والضَّابِطُ: هو الذي يُثبِتُ ما سمعه في حافظته بحيث يتمكَّنُ من استحضاره متىٰ شاء، إن حدَّث من حفظه، ويصون كتابَهُ من التَّزوير والتَّغيير من حين يسمعُ فيه إلىٰ أن يؤدِّيَ منه، إن حدَّث منه.

فائدة:

لماذا أقدم أهلُ الحديث علىٰ تجريح الرُّواة مع أنه طعنٌ في المسلم، وهو غِيبةٌ؟

قال ابن الأثير: «قد عاب بعضُ مَن لا يَفهَمُ علىٰ أهل الحديث الكلامَ في الرِّجال، لأنهم لم يقفوا علىٰ الغَرَض من ذلك، ولا أدركوا المقْصِدَ فيه، وإنما حمل أصحابَ الحديث علىٰ الكلام في الرِّجال، وتعديلِ مَنْ عدَّلُوا، وجَرْحِ من جَرَحُوا، الاحتياطُ في

---

(١) رواه البخاري رقم (٤٠٢٣)، ورقم (٧٦٥) مختصراً، ومسلم رقم (٤٦٣)، وأبو داود رقم (٨١١)، والنسائي (٢/ ١٦٩).

أمور الدين، وحراسةُ قانونه، وتمييزُ مواقع الغَلَطِ والخطأ في هذا الأصل الأعظم الذي عليه مبنىٰ الإسلام وأساسُ الشريعة.

ولا يُظَنُّ بهم أنهم أرادوا الطَّعْنَ في النَّاس والغيبة والوقيعة فيهم، ولكنهم بيَّنوا ضعف مَنْ ضَعَّفُوه، لكي يُعْرَفَ فتُجْتَنَبَ الرِّوايةُ عنه والأخذُ بحديثه، تورُّعـًا وحِسْبَةً وتثبُّتًا في أمر الدِّين، فإنَّ الشهادة في الدِّين أحقُّ وأَوْلَىٰ أن يُتَثَبَّتَ فيها مِنَ الشهادة في الحقوق والأموال، فلهذا افترضوا علىٰ أنفسهم الكلامَ في ذلك وتبيينَ أحوال النَّاس، وهو من الأمور المتعيِّنة، العائدة بالنَّفع العظيم في أصول الدين»(١).

وقال النووي: «والكلام في الجرح والتعديل ثابتٌ عن رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٢)، وعن الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وجُوِّزَ ذلك صونـًا للشريعة ونَفْيـًا للكذب والخطأ عنها»(٣).

عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: جاء أبو تُراب النَّخْشَبي إلىٰ أبي فجعل أبي يقول: فلانٌ ضعيف، فلانٌ ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ لا تغتب العلماء، فالتفت أبي إليه فقال له: «ويحك هذا نصيحةٌ، ليس هذا غيبة»(٤).

وعن أبي بكر بن خلاد قال: قلتُ ليحيىٰ بن سعيد: أَمَا تخشىٰ أن يكون هؤلاء الذين تركْتَ حديثَهُم، خُصَماءَكَ عند الله يوم القيامة؟ فقال: لأن يكونوا خُصَمائي أحب إليَّ مِنْ أن يكون خَصْمِي رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يقول لي: لـِمَ لَمْ تَذُبَّ الكذب

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١/ ١٣١).

(٢) قال في الجرح: «بئس أخو العشيرة، رواه البخاري رقم (٦٠٥٤)، ومسلم رقم (٢٥٩١). وقال في التعديل: «عبد الله رجل صالح»، رواه البخاري رقم (٣٧٤٠)، ومسلم رقم (٢٤٧٨).

(٣) «إرشاد طلاب الحقائق» للنووي (ص٧٨٣/ ٧٨٤).

(٤) «الكفاية» للخطيب (ص٤٥).

عـن حديثي؟[١].

وتثبُتُ العدالةُ بأحَدِ أَمْرَين:

أ- بتنصيص عَدْلَين عليها: أي: بتزكية اثنين له، وتُقبَلُ التَّزكيةُ مِنْ واحدٍ إذا كان عارفًا بأسبابها علىٰ الصَّحيح، لأنَّ التَّزكية بمنزلة الحُكْمِ إن كان مستنَدُه الاجتهاد، وهي من جملة الأخبار المنقولة إن كان ناقلاً عن غيره، وفي كل ذلك لا يُشترط العدد[٢].

ب- بالاستفاضة والشُّهرة: فمن اشتهرت عدالتُه بين أهل العلم، وشاع الثَّناءُ عليه بها كَفىٰ فيها، ولا يحتاج إلىٰ تزكيةٍ صريحةٍ من مُعدِّلٍ يَنُصُّ عليها: كمالك، والسُّفيانين، وشُعبة، والشَّافعي، وأحمد بن حنبل، وابن معين، فأمثال هؤلاء لا يُسأل عن عدالتهم[٣].

وهناك وجهٌ آخرُ تُعرَفُ به عدالةُ الرَّاوي: وهو أن يرويَ عنه جماعةٌ مِنَ الجِلَّة، وهذه طريقةُ البزار، وابنِ القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام»[٤].

وفي «الصحيحين» عددٌ كثيرٌ ما علمنا أحداً نَصَّ علىٰ توثيقهم.

قال الحافظ الذهبي: «والجمهور علىٰ أن مَنْ كان مِنَ المشايخ قد روىٰ عنه جماعةٌ ولم يأت بما يُنكر عليه أن حديثه صحيح»[٥].

وتوسَّع ابنُ عبد البر[٦] فقال: «كلُّ حامِلِ عِلْمٍ، معروفٌ بالعِنايةِ به، محمولٌ

---

(١) «الكفاية» للخطيب (ص٤٤)، و«المقدمة» لابن الصلاح (ص٦٥٥).

(٢) «شرح النخبة» لابن حجر (ص١٣٥)، و«الكفاية» للخطيب (ص٩٦).

(٣) «الكفاية» (ص٨٦).

(٤) «النكت علىٰ ابن الصلاح» للزركشي (٣/ ٣٢٨)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٢/ ١٣)، و«بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٥٠٣) في كلامه علىٰ حديث: «من قطع سدرةً صَوَّبَ الله رأسه في النار.

(٥) «ميزان الاعتدال» للذهبي، ترجمة: مالك بن الخير الزبادي (٦/ ٦).

(٦) «التمهيد» لابن عبد البر (١/ ٢٨ - وزارة الأوقاف المغربية).

في أمره على العدالة، حتى يتبيَّن جَرْحُه».

واستدلَّ عليه بقول النبي صلى الله تعالى وآله وسلم: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ» الحديث[1]، وهو قولٌ غيرُ مَرْضِي.

ويُعرَفُ ضبطُ الرَّاوي:

بموافقة الثِّقاتِ الضَّابطين في الغالب إذا شاركهم في الرِّواية، ولا تَضُرُّ مخالفتُه النَّادرة، فإن كثُرت مخالفتُه فهو غيرُ ضابطٍ، ولا يُحتَجُّ بحديثه.

مسائلُ:

١- يُقبَلُ التَّعديلُ من غير ذكرِ سَبَبِه على الصَّحيح المشهور عند جمهور المحدثين، لأنَّ أسبابَهُ كثيرةٌ يثقلُ ذكرُها، ويحتاجُ المعدِّلُ أن يقول: فَعَلَ كذا وكذا، ولم يرتكب كذا وكذا، وفي ذلك مشقَّةٌ وحَرَجٌ.

٢- لا يُقبَلُ الجَرْحُ إلا مُبيَّنَ السَّبَبِ، وهو الجرح المفسَّر، لأنه يحصُلُ بأمرٍ واحدٍ لا يشُقُّ ذكرُه، ولأنه قد يَجْرَحُهُ بما ليس بجارحٍ عند غيره.

٣- ويُقبَلُ الجرحُ مِنْ واحدٍ كالتَّعديل.

٤- إذا اجتمع في راوٍ جَرْحٌ وتعديلٌ قُدِّمَ الجرحُ إن كان مُفسَّراً عند جمهور العلماء، أمَّا إذا كان الجرح غيرَ مُفَسَّرٍ فلا يَقْدَحُ في العدالة.

٥- يُقبَلُ الجرحُ مطلقاً فيمن لم يُعَدِّلْهُ أحدٌ، سواء بَيَّنَ سَبَبَهُ أوْ لا.

٦- وتعديلُ المُبهَمِ كأن يقول العَدْلُ: «حدثني الثقة»، لا يكفي حتى يُسَمِّيَهُ، لأنه قد يكون ثقةً عنده ضعيفاً عند غيره.

---

(١) رواه ابن عدي في «الكامل» من طرق كلها ضعيفة، وانظر: «الإصابة» لابن حجر (١/ ١١٧/ ١١٨).

٧- وروايةُ العدل عن راوٍ مَا، ليس تعديلاً له علىٰ الصحيح عند أهل الحديث، لوجود جماعةٍ من العدول الثقات رَوَوْا عن ضعفاء ومتروكين.

٨- وفُتيا العالِم وعَمَلُه علىٰ وفق حديثٍ ليس تصحيحًا له، ولا تعديلاً لراويه علىٰ الصحيح عند الجمهور، وكذلك مخالفتُه للحديث ليست قدحًا منه في صحَّته، ولا في راويه.

٩- تُقبَلُ روايةُ التَّائب من الفِسْقِ إلا الكذب في حديث رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، فلا تُقبَلُ أبداً وإن حسُنَتْ طريقتُه.

ألفاظُ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ ومَرَاتِبُه(١).

مراتبُ التعديل سِتٌّ:

١- ما دَلَّ علىٰ المبالغة، وجاء بصيغة «أَفْعَل»: كأوْثَقِ النَّاس، وأثْبَتِ الخَلْق، وإليه المُنتهَىٰ في التثبُّت، وهذه من زياداتُ ابنِ حجر في «شرح النخبة»(٢)).

٢- ما تأكَّد بصفةٍ أو صفتين: كثقة ثقة، أو ثقة ثَبْت، أو ثَبْت حُجَّة، أو ثقة ثَبْت حُجَّة، وهذه من زياداتُ الذهبي في «الميزان»، ثم العراقي في «ألفيته»(٣).

٣- ثقة، أو مُتقِن، أو ثَبْت، أو حُجَّة، أو ضابط، أو حافظ، من غير توكيد.

٤- صدوق، أو ليس به بأس، أو لا بأس به، أو مأمون، وغيرها من عبارات التَّعديل التي لا تُشعر بالضبط، وعند ابن معين: «لا بأس به» تعني ثقة.

---

(١) رتبها عبد الرحمن بن أبي حاتم في مقدمة كتابه «الجرح والتعديل»، فأحسن وأجاد.

(٢) «شرح النخبة» (ص ١٣٤).

(٣) «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ١١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (٢/ ٣)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/١٠٨).

٥- شيخ، أو محلُّه الصدق، أو إلىٰ الصدق ما هو، أو وسط، أو روىٰ الناسُ عنه، أو مقارب[١] الحديث، أو صالح الحديث، أو جيد الحديث، أو حسن الحديث.

وزاد ابن حجر في «التقريب»: صدوق سيء الحفظ، صدوق يَهِمُ، صدوق له أوهام، صدوق تغير بأَخَرَة[٢].

٦- صَالِح الحديث، أو صُوَيْلِح، أو صَدُوق إن شاء الله، أو يُكتَبُ حديثُه للاعتبار، أو أرجو أن لا بأس به، وغير ذلك من الألفاظ المُشعِرَة بالقُرب من أسهل التجريح.

وزاد ابن حجر: مقبول.

فأهلُ المراتب: الأولىٰ، والثانية، والثالثة، يُحتَجُّ بهم.

وأهلُ المرتبتين: الرابعة، والخامسة، يُكتب حديثُهم ويُختَبرُ ضبطُهم بعرض حديثهم علىٰ روايات الثقات، فيُنظر هل له أصلٌ من رواياتهم.

فائدة: ما قيل فيه: صدوق، فحديثه حسن، هو اصطلاح ابن حجر في «التقريب»، و«شرح النخبة»، وهو مقتضىٰ صنيع الترمذي كما صرح به الحافظ في «تعجيل المنفعة»[٣].

فالصَّدوق[٤] عندهم دون الثقة، يُنظَر في حديثه ويُنْتخَب منه.

---

(١) بفتح الراء وكسرها ، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٥)، قال ابن العربي: «مقارب الحديث: يُروىٰ بفتح الواو وكسرها، فمن فتح أراد أن غيره يقاربه في الحفظ، ومن كسر أراد أنه يقارب غيره، فهو في الأوَّل مفعول، وفي الثاني فاعل، والمعني واحد». «عارضة الأحوذي» لابن العربي (١/ ١٦)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٩٦).

(٢) تغير بأخرة: يقال في الذي تغير حفظه في آخر عمره، وأَخَرَة بفتحات، ويقال: بآخِرِه بمد الهمزة وكسر الخاء والراء، آخرُه هاء.

(٣) تعجيل المنفعة (ص٢٦٤).

(٤) الصدوق نوعان: نوع يُحْتَجُّ به، ونوع ينظر فيه ويعتبر حديثه، وقد ذكر ابن أبي حاتم النوعين في كتابه

عن عبد الرحمن بن مهدي أنه حدَّثَ فقال: حدثنا أبو خَلَدَة، فقيل له: أكان ثقة؟ فقال: «كان صدوقـًا، وكان مأمونـًا، وكان خيِّراً، الثقةُ شعبة، وسفيان»(١).

وأحيانـًا يقولون في الثقة: صدوق، ويقولونها أيضـًا فيمن خَفَّ ضبطُه، ونزل حديثُه عن درجة الحسن.

وقال ابن حجر في «النكت» في قسم المنكر: «إنَّ الصدوق إذا تفرَّد بشيءٍ لا مُتابع له ولا شاهد، ولم يكن عنده من الضبط ما يُشترط في حدِّ الصحيح والحسن، فهو أحدُ أقسام الشاذ»(٢).

أمَّا أهلُ المرتبة الأخيرة، فيُكتَبُ حديثُهم للاعتبار دون اختبار ضبطهم.

مراتبُ الجَرْحِ سِتٌّ أيضـًا:

١- أسوؤها: ما دلَّ علىٰ المبالغة: كأكذب النَّاس، أو رُكْن الكَذِب، أو إليه المنتهَىٰ في الوَضْع، قاله ابن حجر(٣).

٢- كذَّاب، أو وَضَّاع، أو دَجَّال، مما فيه نوع مبالغة دون المرتبة الأولىٰ.

٣- يسرِقُ الحديث، أو مُتَّهَم بالكذب، أو ساقِط، أو هالِك، أو ذاهِب، أو متروك، أو فيه نَظَر، أو سكتوا عنه، أو لا يُعتَبر به، أو ليس بثقة.

«الجرح والتعديل» (١/ ٦) فقال: «ومنهم الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحيانـًا، وقد قبله الجهابذة النُّقاد، فهذا يُحتَجُّ بحديثه أيضـًا، ومنهم الصدوق الورع، المغفَّلُ، الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يُكْتَبُ من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولا يُحْتَجُّ بحديثه في الحلال والحرام».

(١) «المقدمة» لابن الصلاح (ص٣٠٧).

(٢) «النكت» لابن حجر (٢/ ٦٧٤) و«شرح النخبة» (ص٦٨).

(٣) «شرح النخبة» لابن حجز (ص١٣٣).

٤- رُدَّ حديثُه، أو مردود، أو ضعيف جدًّا، أو واهٍ بِمَرَّة[١]، أو طرحوا حديثَهُ، أوارْمِ به، أو مُطرح لا يُكْتَبُ حديثُه، أو لا تحل الرواية عنه، أو ليس بشيء، أولا يُساوي شيئـًا.

٥- ضعيف، أو منكر الحديث، أو حديثُه منكر، أو لَهُ مناكير، أو مضطرب الحديث، أو واهٍ، أو ضعَّفوه، أولا يُحتَجُّ به.

٦- فيه مقال، أو ضُعِّف، أو فيه ضَعْفٌ، أو تُنْكر وتَعْرف، أو ليس بذاك، أو ليس بالمتين، أو ليس بالقوي، أو ليس بحُجَّة، أوليس بعُمْدَة، أو ليس بمأمون، أو ليس بالمرضي، أو للضَّعف ما هو، أو فيه خُلْفٌ، أو طعنوا فيه، أو تركوه، أو سَيِّء الحفظ، أو لَيِّن، أو فيه لِين، أو تكلَّموا فيه، أو سكتوا عنه، أو فيه نظر[٢].

قال الدارقطني: «إن قلتُ: «فلان لَيِّن » لا يكون ساقطـًا متروكَ الحديث، لكن مجروحـًا بشيءٍ لا يُسقطه عن العدالة»[٣].

قولهم: «فلان له مناكير» لا يقتضي ترك جميع حديثه حتىٰ تكثُر المناكيرُ في رواياته، ويقال فيه: منكر الحديث.

إذا قال البخاري: «فيه نظر»، أو «سكتوا عنه»، فهو عنده فيمن تركوا حديثه غالبـًا[٤]، وإذا قال: «منكر الحديث»، فهو عنده فيمن لا تحل الرواية عنه[٥].

---

(١) قال ابن حجر: «أي قولًا واحداً لا تردد فيه»، «النكت الوفية» (٢/ ٣١)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٢٢)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٩٥)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٢٦٩).

(٢) إدراج «سكتوا عنه»، و«فيه نظر»، في هذه المرتبة طريقةُ غير البخاري، كما ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٢٥)، أمَّا البخاري فيدرجهما في المرتبة الثالثة، أو الثانية.

(٣) «الكفاية» (ص٢٣)، و«المقدمة» لابن الصلاح (ص٣٠٩)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٢٥).

(٤) «ميزان الاعتدال» ترجمة: عبد الله بن داود الواسطي (٤/ ٩٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١)، و«التدريب» (١/ ٢٩٦)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٢٢).

(٥) «الميزان» (١/ ١١٩) و (٣/ ٢٨٨) نقلًا عن ابن القطان الفاسي، وهو عنده في «بيان الوهم والإيهام» رقم (١١٢٠) (٣/ ٣٧٧).

فأهلُ المراتب الأربعة الأولىٰ لا يُحتجُّ بحديثهم، ولا يُعتَبر به، ولا يُستشهد به.

أمَّا أهلُ المرتبتين الخامسة، والسادسة، فلا يُحتَجُّ بحديثهم، لكن يُكتَبُ للاعتبار به.

*** مصنفاته:**

- «التاريخ الكبير» للبخاري (ت:٢٥٦هـ)، في تراجم الرواة عامَّةً.

- «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)، في تراجم الرواة عامَّةً.

- «الثقات» لابن حبان (ت:٣٥٤هـ).

- «المجروحين» لابن حبان (ت:٣٥٤هـ).

- «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ت:٣٦٥هـ).

- «الضعفاء الكبير» للعقيلي (ت:٣٢٢هـ).

- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي (ت:٧٤٨هـ) خاص بالمجروحين.

- «لسان الميزان» لابن حجر (ت:٨٥٢هـ).

- «الكمال في أسماء الرجال» لعبد الغني المقدسي (ت:٦٠٠هـ)، خاص برجال الكتب الستة.

- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت:٧٤٢هـ).

- «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال» لعلاء الدين مغلطاي (ت:٧٦٢هـ).

- «الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوىٰ من ذُكر في تهذيب الكمال» لمحمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحُسيني (ت:٧٦٥هـ).

- «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ت:٨٥٢هـ)، وله «تقريب التهذيب» اختصاره.

- «تذهيب التهذيب» للذهبي (ت:٧٤٨هـ)، وله «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة».

- «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» للخزرجي (ت:٩٢٣هـ).

- «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» لابن حجر (ت:٨٥٢هـ)، وغيرها.

*** فوائد مهمة:**

أ - قولهم: «حديث باطل» له إطلاقاتٌ عندهم:

١ - الحديث الذي لا أصل له.

٢ - الحديث الموضوع عند أبي حاتم.

٣ - الحديث الذي تفرد به المجهول عن غير من هو مشهور به.

٤ - ما يغلب علىٰ الظن بطلان نسبته إلىٰ النبي صلىٰ الله تعالىٰ وآله وسلم وإن لم يتعمد راويه الكذب.

وقد يحكمون ببطلان الحديث بالنسبة لهذا الإسناد مع وجود طرق أخرىٰ له صحيحة.

ب - قولهم: حديث «لا أصل له»، أو «ليس له أصل» معناه: ليس له إسناد[١].

وهذا اصطلاحُ مَنْ بعد القرن الخامس، أمَّا المتقدمون: كأبي حاتم، والبخاري، فقد يُطلقون هذا علىٰ الموضوع، ولو كان له إسناد[٢].

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ٢٥١)، وعزاه لابن تيمية، انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٤٦).

(٢) أحمد بن الصديق الغماري «جؤنة العطار» (٢/ ٤٤).

ج - إذا قال الحافظُ المطَّلع الناقد في حديث: «لَا أَعْرِفُهُ»، اعْتُمِد ذلك في نفيه[1].

د - تجوزُ روايةُ الحديثِ الضَّعيفِ والعملُ به، في الفضائلِ، والترغيبِ والترهيبِ، والمناقبِ، ونحوِها بشروط ذكرها الحافظ ابنُ حجر[2].

١ - أن يكون ضعفه غير شديد.

٢ - أن يندرج تحت أصلٍ عام.

٣ - أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته.

هـ - الحديثُ الواهي هو الضعيف جدًّا.

و - إذا خالف الضعيفُ لسوء حفظه، أو فُحشِ غلطه ونحوِ ذلك، غيرَه من الثقات فحديثُه مُنكرٌ، أمَّا إذا خالف الشديدُ الضعف، أو المتَّهَمُ، أو نحوُه غيرَه من الثقات فحديثُه واهٍ، أو موضوع.

تَمَّ بفضل الله تعالىٰ وتوفيقه ما أردنا جمعه من هذا الشرح المسَمَّىٰ: «الفتوحات

---

(١) «التدريب الراوي» (١/ ٢٥٠). قال الإمام فخر الدين الرازي في «المحصول»: «الخبرُ الذي يُروَىٰ في وقتٍ قد استقرت فيه الأخبارُ فإذا فُتِّشَ عنه فلم يوجد في بطون الكتب، ولا في صدور الرواة، عُلم أنه لا أصل له، وأمَّا في عصر الصحابة حين لم تكن قد استقرت الأخبار، فإنه يجوز أن يرويَ أحدُهم ما لم يوجد عند غيره»، «المحصول» (٤/ ٢٩٩/ ٣٠٠).

قال الحافظ العلائي: «وهذا إنما يقوم به - أي بالتفتيش عنه - الحافظ الكبير الذي قد أحاط حفظُه بجميع الحديث أو معظمه، كالإمام أحمد، وعلي بن المديني، ويحيىٰ بن معين، ومن بعدهم كالبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة، ومن دونهم كالنسائي، ثم الدارقطني، لأن المآخذ التي يحكم بها غالباً علىٰ الحديث بأنه موضوع إنما هي جمعُ الطرق والاطلاع علىٰ غالب المروي في البلدان المتنائية بحيث يعرف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم، وأما من لم يصل إلىٰ هذه المرتبة فكيف يقضي بعدم وُجْدانه للحديث بأنه موضوع، هذا مما يأباه تصرفهم». «النقد الصحيح» للعلائي (ص٢٥/ ٢٦).

(٢) نقلها عنه السخاوي في «القول البديع» (ص٤٧٢/ ٤٧٣)، والسيوطي في «التدريب» (١/ ٢٥٢). وانظر: «النكت» لابن حجر (١/ ٤٠٢)، و«فيض اللطيف من أحكام الحديث الضعيف» لجامعه عفا الله عنه.

الوهبية بشرح المنظومة البيقونية»، وكان الفراغ من تبييضه ١٢ رجب عام ١٤٢٨هـ، بثغر مرتيل، بحر المجاز، ثم قمت بمراجعته والتعليق عليه فاتح ذي الحجة عام ١٤٣٩هـ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه.



المصادر والمراجع

- الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لعبد الحي اللكنوي، تحقيق: محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الإجابة عما أشكل من مخالفات الصحابة، لمحمد أحناش الغماري، دار النور المبين.

- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة علىٰ الصحابة للزركشي، تحقيق: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي.

- أبجد العلوم لصديق حسن القنوجي، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.

- أجوبة الحافظ ابن حجر علىٰ أسئلة بعض من تلامذته، تحقيق: عبد الرحيم بن محمد أحمد القشقري، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

- الأجوبة الفاضة للأسئلة العشرة الكاملة لمحمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، تعليق: محمد منير الدمشقي الأزهري، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

- إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- اختصار علوم الحديث لابن كثير، شرح أحمد شاكر، تحقيق: علي بن حسن

الحلبي، مكتبة المعارف، الرياض.

- اختلاف الحديث للشافعي، طبع ضمن كتاب الأم، تحقيق: الدكتور رفعت فوزي، دار الوفاء، مصر.

- أدب الإملاء والاستملاء لأبي سعد السمعاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الأذكار للنووي، حقق نصوصه عبده علي كوشك، مكتبة نظام يعقوبي، البحرين.

- الأربعين في مباني الإسلام وقواعد الأحكام للنووي، بعناية: نظام يعقوبي، دار الحديث الكتانية.

- إرشاد القاصد إلىٰ أسنىٰ المقاصد، لابن الأكفاني، تحقيق: عبد المنعم محمد عمر، دار الفكر العربي، القاهرة.

- إرشاد طلاب الحقائق للنووي، تحقيق: عبد الباري فتح الله، دار البشائر.

- الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلىٰ الخليل، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الأولىٰ: ١٤٠٩هـ.

- أسامي من روىٰ عنهم البخاري في الجامع الصحيح لابن عدي، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الأولىٰ، ١٤١٤هـ.

- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الاستذكار لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، دار قتيبة دمشق، دار الوعي حلب.

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.

- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، للملا علي القاري، تحقيق: محمد الصباغ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي، تحقيق: عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الإشارات إلىٰ بيان أسماء المبهمات للنووي، مطبوع مع الأسماء المبهمة، تحقيق: عز الدين علي السيد، القاهرة.

- الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني، مطبعة السعادة، القاهرة، تصوير: دار الفكر، بيروت.

- إصلاح كتاب ابن الصلاح لعلاء الدين مغلطاي، تحقيق: محيي الدين بن جمال البكاري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة.

- أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر المقدسي، تحقيق: محمود محمد نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ: ١٤١٩هـ.

- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي، تحقيق: أحمد طنطاوي جوهري، المكتبة المكية مكة المكرمة، دار ابن حزم بيروت.

- الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت.

- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لابن رشيد، تحقيق: محمد الحبيب الخوجة، تونس.

- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

- إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض، تحقيق: يحيىٰ إسماعيل، دار الوفاء، مصر.

- ألفية السيوطي في مصطلح الحديث، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، اعتنىٰ بها طارق بن عوض الله، دار ابن القيم ، دار ابن عفان.

- الألفية الوردية في تعبير الرؤيا لعمر بن مظفر بن الوردي، تحقيق: عبد الكريم الحجوري، دار الآثار، الأولىٰ: ١٤٣٠هـ.

- الإلماع إلىٰ معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة ، تونس.

- كتاب الأم للإمام الشافعي، تحقيق: الدكتور رفعت فوزي، دار الوفاء، مصر.

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأحمد شاكر، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، مكتبة المعارف، الرياض.

- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية.

- البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت.

- بستان العارفين، لمحيي الدين يحيىٰ بن شرف النووي، تحقيق: محمد الحجار، دار البشائر، بيروت.

- البصائر والذخائر، لأبي حيان، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، بيروت.

- بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس، لصلاح الدين العلائي، تحقيق: حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت.

- البهجة الوضية شرح متن المنظومة البيقونية لمحمود بن محمد نشابة، تحقيق: ياسين أزكّاغ، دار الحديث الكتانية.

- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن بن القطان الفاسي، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض.

- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، طبعة الكويت.

- تاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الأولىٰ: ٢٠٠٣ م.

- التاريخ الكبير للبخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، تصوير: دار الكتب العلمية.

- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، الطبعة الأولىٰ، مكتبة الخانجي، القاهرة. تصوير: دار الفكر، بيروت.

- تاريخ أصبهان لأبي نعيم، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.

- التبيان لبديعة البيان لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: عبد السلام الشَّيْخَلي وغيره، دار النوادر.

- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لمحمد عبد الرحمن المباركفوري، أشرف علىٰ مراجعة أصوله وتصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف، تصوير دار الفكر، بيروت.

– تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولىٰ: ١٩٩٩م.

– التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت.

– التحقيق في اختلاف الحديث لابن الجوزي، تحقيق: محمد حامد الفقي، الجزء الأول، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٣هـ .

– تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر، دار المنهاج، الأولىٰ ١٤٣٧هـ.

– تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، تحقيق: الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت.

– تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت.

– تذكرة السامع والمتكلم لبدر الدين ابن جماعة، تحقيق: محمد العجمي، دار البشائر الإسلامية.

– ترتيب المدارك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، تحقيق: محمد بن تاويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن عبد الله ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت.

– تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني، اعتنىٰ به أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت.

– التعليق الممجد علىٰ موطأ محمد، لمحمد عبد الحي اللكنوي، تعليق وتحقيق: الدكتور تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق.

- تغليق التعليق لابن حجر، تحقيق: سعيد القزقي، المكتب الإسلامي، الأولىٰ: ١٤٠٥هـ.

- تفسير القرطبي، لأبي عبد الله القرطبي، تصحيح: أحمد البردوني، دار الكتب المصرية، القاهرة.

- تفسير الكشاف لجار الله محمود بن عمرو الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت.

- تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، طبع الهند.

- تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق وتقديم محمد عوامة، دار ابن حزم، بيروت.

- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث لمحيي الدين النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت.

- التقريرات السنية في شرح المنظومة البيقونية، لحسن بن محمد المشاط، تحقيق: أحمد فؤاد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت.

- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت.

- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين العراقي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

– تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر، لأحمد بن محمد الحموي، بعناية: عبد الله سليمان العتيق، دار المنهاج، بيروت.

– التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق: لجنة من العلماء، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

– تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لعلي بن محمد بن عراق، تحقيق: عبد الله بن الصديق ، عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت.

– تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت.

– تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولىٰ، ١٤٠٠هـ.

– تهذيب سنن أبي داود لابن قيم الجوزية، مطبوع مع معالم السنن للخطابي، ومختصر السنن للمنذري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

– توجيه العناية لتعريف علم الحديث رواية ودراية لعبد الله بن الصديق الغماري، دار الكتبي، الأولىٰ: ١٤١١هـ

– توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر لطاهر الجزائري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

– التوضيح الأبهر لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

– التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن، تحقيق: خالد الرباط، جمعة فتحي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.

– توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للأمير الصنعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

– توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولىٰ: ١٤١٤هـ.

– الثقات لمحمد بن حبان أبي حاتم البستي، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند. تصوير دار الفكر، بيروت.

– جامع الأصول في أحاديث الرسول، للمبارك بن محمد ابن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

– جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق: أبي عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم.

– جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، مكتبة النهضة، بيروت.

– الجامع لأبي عيسىٰ الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

– الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي، تصحيح: أحمد البردوني، ، دار الكتب المصرية، القاهرة.

– الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

– الجامع المسند الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة.

– الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل،

لأبي عيسىٰ الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر ، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

– جؤنة العطار لأحمد بن الصديق، مرقون علىٰ الآلة الحاسبة.

– جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس للحميدي، تحقيق: محمد بن تاويت، مكتبة الخانجي، القاهرة.

– الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند. تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.

– جزء فيه أحاديث أبي الشيخ بن حيان، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة الرشد، الرياض.

– الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت.

– جياد المسلسلات للسيوطي، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: دار نور المكتبات.

– حاشية الباجوري المواهب اللدنية علىٰ الشمائل المحمدية، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر ودار المنهاج.

– حاشية عطية الأجهوري علىٰ شرح الزرقاني علىٰ البيقونية، دار الفكر، بيروت.

– الحطة في ذكر الصحاح الستة لصديق حسن خان القنوجي، تحقيق: علي حسن الحلبي، دار الجيل بيروت، دار عمار عمان.

– حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، دار الفكر، بيروت.

– خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام لمحيي الدين النووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت.

– خلاصة تذهيب تهذيب الكمال لصفي الدين الخزرجي، قدم له واعتنىٰ بنشره عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

– الخلاصة في أصول الحديث لشرف الدين الطيبي، تحقيق: صبحي السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد.

– درء الضعف عن حديث من عشق فعف، لأحمد بن الصديق، تحقيق: إياد الغوج، دار الإمام الترمذي، دار المصطفىٰ، الاولىٰ: ١٤١٦هـ.

– الدرر البهية في شرح المنظومة البيقونية، لمحمد بدر الدين الحسني، دار البصائر، القاهرة.

– دلائل النبوة لأبي بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الريان للتراث، القاهرة.

– الرسالة المستطرفة في مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

– روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لابن حبان البستي تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، محمد عبد الرزاق حمزة، محمد حامد الفقي، مؤسسة الريان، بيروت.

– الزهد لأحمد ، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية.

– زهر الربىٰ علىٰ المجتبىٰ لجلال الدين السيوطي، الطبعة الأولىٰ ١٣٤٨هـ ، دار الفكر، بيروت.

– السابق واللاحق للخطيب، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الصميعي، الرياض، الثانية: ١٤٢١هـ.

– سلسلة الأحاديث الصحيحة لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد ناصر الدين الألباني، المعارف، الرياض.

- السنن لابن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- السنن لأبي داود السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

- السنن لأبي عبد الرحمن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، الطبعة الأولىٰ ١٣٤٨هـ، دار الفكر، بيروت.

- السنن لأبي عيسىٰ الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، دار الفكر، بيروت.

- السنن الكبرىٰ لأبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

- السنن الكبرىٰ للبيهقي، دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن، الهند، تصوير دار الفكر.

- السنن الكبرىٰ للنسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- السنن لأبي محمد الدارمي، بعناية محمد أحمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية، القاهرة.

- السنن لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني، دار المحاسن، القاهرة.

– سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

– شرح البيقونية لجاد المولىٰ، مخطوط.

– شرح التبصرة والتذكرة للعراقي، تحقيق: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، المطبعة الجديدة، فاس، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

– شرح علىٰ منظومة البيقوني في مصطلح الحديث، لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني، دار الفكر، بيروت.

– شرح السنة للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت.

– شرح نخبة الفكر للملا علي القاري، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، تقديم عبد الفتاح أبو غدة، شركة دار الأرقم، بيروت.

– شرح صحيح البخاري لابن بطال، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض.

– شرح صحيح مسلم للنووي، دار الكتب العلمية، بيروت.

– شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، عمان.

– شرح المشكاة للطيبي المسمىٰ الكاشف عن حقائق السنن، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، مكة المكرمة، الرياض.

– شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد سعيد خطي أوغلي، أنقرة.

- الشمائل المحمدية لأبي عيسىٰ الترمذي ومعه المواهب اللدنية للباجوري، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر ودار المنهاج.

- الصارم المنكي في الرد علىٰ ابن السبكي لابن عبد الهادي، تحقيق: عقيل بن محمد اليماني، مؤسسة الريان، بيروت، الأولىٰ: ١٤٢٤هـ.

- الصحاح في اللغة للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.

- صحيح البخاري مع فتح الباري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة.

- صحيح ابن حبان بالإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان الفارسي.

- صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفىٰ الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

- صحيح مسلم بشرح النووي، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- صفوة الملح بشرح منظومة البيقوني في فن المصطلح، لمحمد البديري الدمياطي، بعناية: نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق، بيروت.

- الضعفاء الكبير للعقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، الأولىٰ: ١٤٠٤هـ.

- الطبقات الكبرىٰ لابن سعد، دار الفكر، بيروت.

- الطبقات لخليفة بن خياط، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.

- الطبقات لمسلم بن الحجاج، تحقيق: مشهور بن حسن، دار الهجرة، الأولي: ١٤١١هـ.

- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية.

- علل الحديث ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية المروذي وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الأولىٰ، ١٤٠٩هـ.

- العلل الصغير للترمذي، مطبوع بآخر الجامع، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الفكر، بيروت.

- العلل الكبير للترمذي، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وغيره، عالم الكتب/ مكتبة النهضة العربية، بيروت.

- العلل لابن أبي حاتم، إشراف: سعد الحميد وخالد الجريسي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ.

- العلل للدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، الأولىٰ: ١٤٠٥هـ.

- علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر بيروت.

- عمل اليوم والليلة لأبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- عمل اليوم والليلة لأبي بكر بن السني، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق.

- غريب الحديث لأبي عبيد، طبعة الهند، تحقيق: محمد عبد المعيد، ١٣٨٤هـ.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن باز، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة.

- فتح الباقي على ألفية العراقي لزكريا بن محمد الأنصاري، مطبوع مع التبصرة والتذكرة ، تحقيق: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، المطبعة الجديدة، فاس ١٣٥٤هـ . تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي بن حسين علي، عالم الكتب، بيروت.

- الفِصَل في المِلل والأهواء والنحل لأبي محمد علي بن حزم، تحقيق: محمد إبراهيم نصر، عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

- الفَصْل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي، تحقيق: عبد السميع محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

- الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، تصحيح وتعليق: إسماعيل الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .

- الفهرسة لمحمد بن خير الإشبيلي، مصورة عن الأصل المطبوع في مطبعة قومش، سرقسطة، ١٨٩٣م.

- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي، عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٠هـ القاهرة، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

- الفوائد لأبي بكر الشافعي، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، الأولىٰ: ١٤١٧هـ.

- فيض الباري علىٰ صحيح البخاري لمحمد أنور الكشميري، تحقيق: محمد

بدر عالم الميرتهي، دار الكتب العلمية، بيروت.

– فيض اللطيف من أحكام الحديث الضعيف، لمحمد أحناش الغماري، دار المقتبس، الأولىٰ: ٢٠١٨م.

– قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية، ١٤١٤هـ.

– القواطع في أصول الفقه، لأبي المظفر السمعاني، تحقيق: صالح سهيل علي حمودة، دار الفاروق، عمان، الأردن، الأولىٰ: ١٤٣٢هـ.

– القول البديع في الصلاة علىٰ الحبيب الشفيع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت.

– الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، بحاشية سبط ابن العجمي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.

– الكامل في الضعفاء لابن عدي، تحقيق: يحيىٰ مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت.

– كشف الأستار عن زوائد البزار لنور الدين الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

– الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، طبع حيدر آباد الدكن، الهند. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

– لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨ هـ، دار الفكر، بيروت.

– لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب

المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

– المؤتلف والمختلف لعبد الغني بن سعيد الأزدي، تحقيق: مثنىٰ الشمري وقيس التميمي، دار الغرب الإسلامي، الأولىٰ: ١٤٢٨هـ.

– المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، دمشق.

– المجالسة وجواهر العلم للدينوري، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم، بيروت.

– المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت.

– مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، بيروت.

– خمس رسائل في علوم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الثانية: ١٤٣١هـ.

– مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن القاسم العاصمي، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة.

– محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح لسراج الدين البلقيني، مطبوع بحاشية مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة.

– محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني، تحقيق: إبراهيم زيدان، مكتبة الهلال، ١٩٠٢م.

– المحدث الفاصل بين الراوي والواعي لأبي محمد الرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت.

- المحرر في الحديث لابن عبد الهادي، تحقيق: عادل الهدبا ومحمد علوش، دار العطاء، الرياض، الأولىٰ: ١٤٢٢هـ.

- مختار الصحاح للرازي، مكتبة لبنان، بيروت.

- مختصر سنن أبي داود للمنذري، مطبوع مع تهذيب السنن لابن القيم، ومعالم السنن للخطابي، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

- المدخل إلىٰ دلائل النبوة لأبي بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الريان للتراث، القاهرة.

- المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ لأبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

- المدخل إلىٰ علم السنن، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر، دار المنهاج، الطبعة الأولىٰ: ١٤٣٧هـ .

- المدخل إلىٰ الصحيح لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- المدخل إلىٰ كتاب الإكليل لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الاسكندرية.

- المراسيل لأبي داود السجستاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الخامسة، ١٣٩٣هـ.

- المزهر في علوم اللغة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: جاد المولىٰ،

البجاوي، محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت.

– المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

– المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، طبعة دار المعارف بحيدر آباد الدكن، الهند.

– مسند أبي بكر الصديق للمروزي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي.

– المسند لأبي بكر البزار (البحر الزخار)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة.

– المسند لأبي بكر الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

– المسند لأبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

– المسند لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة السلفية، المدينة.

– المسند لأبي يعلىٰ الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الأولىٰ: ١٤٠٤هـ.

– المسند للإمام أحمد بن حنبل، بهامشه: منتخب كنز العمال للمتقي الهندي، المطبعة الميمنية، أحمد البابي الحلبي، القاهرة. تصوير المكتب الإسلامي، بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

– المسند للإمام أحمد، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الجيل، بيروت.

- المسند للإمام الشافعي، تحقيق: رفعت فوزي، دار البشائر الإسلامية.

- المسند للإمام الشافعي، دار الفكر، بيروت.

- مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار للقاضي عياض، المطبعة العتيقة، دار التراث.

- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري، تحقيق: موسىٰ محمد علي، وعزت علي عطية، مطبعة حسان، القاهرة.

- المصنف لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار التاج، بيروت.

- المصنف لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

- المقصد العلي في زوائد أبي يعلىٰ الموصلي لنور الدين الهيثمي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.

- معالم السنن للخطابي، تحقيق: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب.

- معالم السنن للخطابي، مطبوع مع مختصر السنن للمنذري وتهذيب السنن لابن القيم، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

- معجم الأدباء لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولىٰ: ١٤١٤هـ.

- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.

- المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمداً عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

– المعجم الصغير للطبراني، بعناية: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

– المعجم الكبير للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

– معجم المؤلفين لعمر بن رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي بيروت.

– معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) مطبوع مع محاسن الاصطلاح، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، القاهرة.

– معرفة السنن والآثار لأبي بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، دار قتيبة دمشق، بيروت، دار الوعي حلب، دمشق، دار الوفاء المنصورة، القاهرة.

– معرفة علوم الحديث للحاكم، تحقيق: السيد معظم حسين، دار إحياء العلوم.

– المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي، تحقيق: محيي الدين مستو، يوسف بديوي وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

– المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد الله بن الصديق، عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة.

– مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علم الحديث).

– المقنع في علوم الحديث لابن الملقن، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز السعودية.

– مناقب الشافعي لأبي بكر البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار

التراث، القاهرة.

- المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: صبحي البدري السامرائي محمود محمد خليل الصعيدي، عالم الكتب، بيروت.

- المنفردات والوحدان لمسلم بن الحجاج ، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولىٰ: ١٤٠٨هـ.

- منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر للسيوطي لشرح محمد محفوظ الترمسي، دار الفكر، بيروت.

- موارد الظمآن إلىٰ زوائد ابن حبان لنور الدين الهيثمي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد رضوان العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- المواهب اللدنية علىٰ الشمائل المحمدية، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر ودار المنهاج.

- الموطأ لمالك بن أنس، ومعه إسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي، دار المعرفة، المغرب.

- الموطأ لمالك بن أنس، رواية: يحيىٰ الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الموطأ لمالك بن أنس، رواية: أبي مصعب، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ.

- الموطأ لمالك بن أنس، رواية: محمد بن الحسن، تحقيق: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، دار القلم، الأولىٰ: ١٤١٣ هـ .

- الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

- الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية ،المدينة المنورة.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود وعبد الفتاح أبو سنة، ومعه ذيل ميزان الاعتدال للعراقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير.

- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق.

- النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض.

- النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح للزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض.

- النكت الوفية بما في شرح الألفية لبرهان الدين البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، الرياض.

- النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح لصلاح الدين العلائي، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ.

- هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية، القاهرة.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الفكر، بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة